اهداءات ٢٠٠٢

أ/ أحمد يوسف



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
القاهرة

حرب الخليج الثانية والتكامل الوطنى فى العراق

(الأكراد - دراسة حالة)

١٩٨٨ - ١٩٩٦

د . السيد عبد المنعم المراكبى

دراسات استراتيجية ومستقبلية
٥
٢٠٠١

تمهيد

يعتز معهد البحوث والدراسات العربيـة كثيرًا بنشر هذا العمل الذى قدم أصلًا إلى المعهد كرسالة لاستكمال متطلبات نيـل درجة الدكتـــوراه فى الدراسات السياسية العربية تحت إشراف أ . د . نيفين مسعد ، وذلك لأن هذا العمل يجمع بين أهمية الموضوع وجدية الباحث التى كشف عنها أداؤه فى المعهد طيلة السنوات التى انتمى إليه فيها . ويثق المعهد فى أن هذا العمل سوف يمثل إضافة قيمة لموضوعه ، ويتمنى لصاحبه مزيدًا من العطاء العلمى .

مدير المعهد

د . أحمد يوسف أحمد

تقديم

تعد قضية التكامل الوطنى فى العراق واحدة من أعقد القضايا المرتبطة بالتكوين الاجتماعى فى الوطن العربى ؛ فهى من ناحية تعد كاشفة لظاهرة التنوع الاجتماعى الشديد المميز لعدد من الأقطار العربية ، ومن بينها العراق .

وهى من ناحية ثانية تعد شاهدًا على تعذر التعامل مع هذا التنوع بما يلائمه من سياسات تتحول به من عنصر تهديد للاستقرار السياسى إلى قيمة مضافة على المستويين الثقافى والاقتصادى .

وهى من ناحية ثالثة تقدم نموذجًا لكيفية استغلال التنوع الاجتماعى من قبل أطراف خارجية لها مصلحة مؤكدة فى تفكيك الأقطار العربية وتقزيمها على هيئة مجموعة من الكيانات الصغيرة التى تفتقد كل مقومات الدولة .

وهى من ناحية رابعة تنفرد بأنها أسست لسابقة التدخل الإنسانى والكيفية الجديدة التى تمت بها فى مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية وخارج سياق قرارات الشرعية الدولية . وهى من ناحية خامسة ، ورغم اشتراكها مع قضايا مماثلة لأقليات قومية فى أنحاء أخرى من الوطن العربى ، تختص بحساسية زائدة منبعها امتداد الأقلية الكردية فى عدد من دول الجوار منها العربى ومنها غير العربى ، واستخدامها من هذا الباب فى إدارة العلاقات الثنائية فيما بين هذه الدول .

ومن هنا فإن هذا الكتاب يعبر عن الانشغال الأكاديمى المستمر بالقضية الكردية كواحدة من تحديات الأمن القومى العربى ، كما يمثل مواصلة للتطورات المستمرة والمتلاحقة التى لا تفتأ تشهدها هذه القضية ، وفى الحالتين

استطاع الباحث السيد عبد المنعم المراكبى أن يقارب موضوعه بدرجة عالية من الوعى تهيأت له بحكم ازدواجية تكوينه الثقافى الذى جمع الرافدين القانونى والسياسى ، فالقضية الكردية لها شقها القانونى المرتبط بقرارات عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة ، وهو شق يحتاج إلى تحليل مدقق لمطابقة النص على الواقع . كما أن لها شقها السياسى المتعلق بتفاعل الأكراد مع نظامهم وجوارهم والعالم من حولهم ، وهو شق ديناميكى يحتاج إلى رصد الثابت والمتغير فى هذا التفاعل .

وعندما قُدِّر لى أن أقترب من الباحث كمشرفة على أطروحته للدكتوراه التى طوَّرها إلى الكتاب موضع التقديم ، لمست فيه جدية ومثابرة كانتا إطارًا لإبراز قدراته التحليلية على أفضل ما يكون . فإليه أتوجه بخالص تمنياتى بالتوفيق فى حياته العلمية . وإلى معهد البحوث والدراسات العربية الذى احتضنه دارسًا ، كما احتضن المشرفة عليه من قبل ، كل التقدير للدور العلمى والبحثى الذى سخا به على مدار نصف قرن ، ولا يزال .

د . نيڤين مسعد

٢٠٠١/٩/١٢

مقدمة

تتوزع على أرض الوطن العربى أقليات شتى ، أهمها الأكراد فى شمال العراق والبربر فى شمال إفريقيا (خاصة الجزائر) بوصفهم أقلية عرقية ، والشيعة فى جنوب العراق وشرق الجزيرة العربية ، والموارنة فى لبنان بوصفهم أقلية دينية ، هذا بالإضافة إلى بعض الأقليات الأخرى؛ مثل الزنوج فى جنوب السودان ، والتركمان والأرمن فى سوريا ، بوصفهم أقليات عرقية ودينية ، بالإضافة إلى بعض الأقليات الأخرى الأقل حجمًا وأهمية ، التى تنتشر فى بقاع عدة من الوطن العربى .

وترتبط مشكلة الأقليات مباشرة بقضايا حيوية مثل قضية التكامل الوطنى وماله من تأثير فعال على الأمن القطرى ، وكذا التكامل القومى وما له من تأثير على الأمن القومى العربى ، ودراسة الأقليات تقع فى بؤرة اهتمام التحليل السياسى . وقد تكثف هذا الاهتمام فى فترة الخمسينيات والستينيات مع استقلال كثير من دول العالم الثالث بمناسبة ما أثاره الاستقلال من إبراز جوانب عدم التكامل الناجم عن التقسيم الهندسى للحدود السياسية . ثم ثارت مرة أخرى مشكلة الأقليات مع تفكك الاتحاد السوفيتى والاتجاه نحو القطبية الواحدة وما يسمى « بالعولمة » Globalisation.

وتعد مشكلة الأقليات من أهم المشكلات المهددة لكيان الدولة ووحدتها الإقليمية وتكاملها الوطنى ؛ وذلك لأنها قد تعمل على تغذية مصادر شرعية النظم السياسية ، كما قد تعمل على إضعافها ، وقد تثرى الهوية الوطنية بروافد شتى للانتماء؛ وهو ما يساعد على التكامل والاندماج ، كما قد تعمل على

إسقاط الحدود بين الداخل والخارج ، وتمهد لتدخل الدول الأجنبية فى شئون الدولة الداخلية[1] ، إما بالتأييد المباشر فى المحافل الدولية للأقلية ودعمها عسكريًا لزعزعة استقرار الدولة ومنعها من بسط نفوذها على كامل إقليمها ، وإما بالدعم الإعلامى والتأييد غير المباشر للضغط على الدولة ذات الأقلية . وغالبًا ما يكون هدف الدولة المؤيدة للأقلية أبعد ما يكون عن مصلحة هذه الأقلية نفسها .

وتجدر الإشارة إلى أن المحللين يتفقون على أن هناك انتعاشًا فى الانتماءات الأولية ، بما يمكن أن يسمى « صحوة الأقليات » فى نهاية القرن العشرين ، غير أن هذه الصحوة تعبر عن نفسها فى صورة سلبية صراعية على محاور اللغة والدين والمذهب والعرق ، بل وتتسع فى نظر محللين آخرين لتتضمن التعبيرات القبلية والهوية الإقليمية . ويفسر هؤلاء المحللون أسباب هذه الصحوة فى منحاها السلبى بعد الحرب الباردة لفشل الدولة القومية ، وتفكك الدول الكبيرة متعددة الجماعات الثقافية . ويعزى بعض هؤلاء المحللين هذه الصحوة للأقليات أيضًا إلى التحولات السياسية التى شهدتها بعض دول العالم فى نهاية القرن العشرين ، وبخاصة عامل الديمقراطية[2] .

وضمن هذا الإطار تبرز أهمية المشكلة الكردية بوصفها إحدى مشكلات الأقليات فى الوطن العربى التى تهدد أمن دولة محورية فى النظام العربى ، بالإضافة إلى أنها تعد أول مختبر لحق التدخل الإنسانى بعد الحرب الباردة .

هذا ، وفضلًا عما تثيره المشكلة الكردية من خطر على التكامل الوطنى فى

---

(١) انظر : نيڤين عبد المنعم مسعد : قضايا الأقليات فى ظل الليبرالية الجديدة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سلسلة بحوث سياسية ، العدد رقم ١٠٦ ، مايو ١٩٩٦م ، ص ٤٧ .
(٢) انظر المرجع السابق ، ص ص ٧ - ١٧ .

العراق ، فإنها تثير أيضًا مشكلات دولية مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة ومع دول الجوار الجغرافى (تركيا وإيران) ؛ وهو الأمر الذى يؤدى إلى إضافة تعقيدات إلى المشكلة ، ويزيد من التهابها ، ويخلط المسببات بالنتائج ، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية التى كان لها أعمق الأثر فى تفجير هذه المشكلة ، ووصولها إلى حد لم تبلغه قبل ذلك . فعلى أثر انهزام العراق أمام قوات التحالف الدولى استشعرت كلتا الأقليتين (الكردية فى الشمال والشيعية فى الجنوب) أن الدولة التى أوهنتها ضربات الحلفاء ، باتت على شفا الانهيار . ولذلك سارعتا إلى إثارة الاضطرابات ؛ وهو الأمر الذى أدى إلى أن تتدخل القوات العراقية المسلحة ، وعلى رأسها الحرس الجمهورى لقمع هذه القلاقل والاضطرابات بمنتهى القسوة والعنف الذى فرضه تعرض هذه القوات لضغط عسكرى هائل من جانب قوات الحلفاء ، وقد أدت ضراوة القمع وشدته إلى نزوح جماعى كردى إلى تركيا ، وشيعى إلى الجنوب حيث منطقة الأهوار فضلًا عن إيران .

وعلى أثر ذلك تدخلت الولايات المتحدة لدى مجلس الأمن لاستصدار قرارات فرض الحظر الجوى على الطيران العراقى فى الشمال والجنوب العراقيين ، وكذا إنشاء مناطق آمنة للأكراد فى شمال العراق بحيث تتم المراقبة من القوات الجوية الأمريكية بالأساس من قواعدها المتمركزة فى تركيا ودول الخليج العربية ، وأيضا إنجلترا وفرنسا اللتين شاركتا فى هذه القوات . كل هذا أدى إلى قيام كيان كردى فعلى وواقعى فى شمال العراق ، يمثله مجلس منتخب بإدارة ليس للحكومة العراقية رأى فيها ، وبدعم ومساعدة أمريكية وأوروبية . لكن الفصائل الكردية لم تلبث طويلًا على هذا الحال ، حيث نشب بينها الصراع المسلح من جديد اختلافًا على اقتسام الموارد ومناطق النفوذ ، واستعان كل فريق بدعم الدولة التى تؤيده . ولم ترتض الولايات المتحدة ذلك ، فسارعت بالوساطة

لإجراء الصلح بين أكبر هذه الفصائل . فالولايات المتحدة بما لها من قوات فى الخليج وعلى مقربة منه تعد الدولة الأقوى نفوذًا وتأثيرًا فى المنطقة بصفة عامة ، وقد ضاعفت حرب الخليج الثانية من وطأة هذا النفوذ وقوته فى المنطقة .

أما عن دول الجوار الجغرافى فللمشكلة الكردية امتداداتها داخل كل من إيران وتركيا ؛ فإيران تسعى إلى مساندة جلال طالبانى زعيم الحزب الوطنى الكردستانى ضد مسعود برزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى ، الذى تؤيده بغداد وتركيا ، وخشية إيران من أن تمتد مشكلة أكراد العراق إلى أراضيها ؛ وهو ما يلجئها إلى التدخل فى شمال العراق فى محاولة لضرب المعارضة الكردية الإيرانية داخل كردستان العراقية . أما عن نفوذها داخل الأوساط الشيعية فى جنوب العراق فهو ما ثبت ضعفه ، خاصة بعد الحرب التى امتدت ثمانى سنوات بين العراق وإيران ، والتى أكدت ولاء الشيعة للعراق ، وأثبتت أن الانتفاضة الشيعية عقب حرب الخليج الثانية لم تكن إلا تعبيرا عن السخط على الأوضاع السياسية ؛ وهو الأمر الذى يؤكد أن للأقلية الشيعية فى العراق تطلعاتها المغايرة تمامًا لتطلعات الأقلية الكردية المتمثلة فى محاولات الانفصال المتكررة والمنازعات المسلحة مع الحكومة المركزية .

وفيما يتعلق بتركيا ، فقد سارت فى ركاب الولايات المتحدة موفرة للأخيرة القواعد على حدود العراق ، ومتعاونة مع إسرائيل – العدو الاستراتيجى للعرب – وسمحت لها بالتجسس على كل من سوريا والعراق من الأراضى التركية ، وعقدت اتفاقات عسكرية واستراتيجية معها ، بل تعاونت معها على اقتطاع جزء من شمال العراق وجعله شريطًا حدوديًّا آمنًا أسوة بما قامت به إسرائيل فى جنوب لبنان ، هذا مع إثارة مشكلات المياه مع كل من العراق وسوريا لتحقيق مصالحها

القومية ، وربما بدافع الضغط والابتزاز لصالح إسرائيل والولايات المتحدة ، لكن المشكلة الكردية فى تركيا وما تشكله من حرب أهلية غير معلنة تلجم الدولة عن التمادى فى انقيادها للولايات المتحدة فيما يخص المشكلة الكردية على الأقل ، وتجعل منها أكثر دول المنطقة حساسية تجاه أية بادرة انفصالية تظهر لدى أكراد العراق خوفًا على نفسها من انفراط عقدها ، وتشبث أكرادها بما قد يحصل عليه أكراد العراق من مطالب ، وهو ما ستبينه تفصيلًا هذه الدراسة .

موضوع الدراسة

تتناول هذه الدراسة الأقليات والتكامل الوطنى فى العراق ، مع بيان آثار حرب الخليج الثانية على الأكراد فى شمال العراق ، وتتبع امتدادات المشكلة الكردية فى دول الجوار الجغرافى (إيران وتركيا) ، وامتدادها إلى سوريا وغيرها ، وكذا مع بيان مدى تأثير التدخلات الخارجية فى هذه المشكلة ، سواء أكانت تدخلات غربية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا أم إقليمية من جانب تركيا وإيران ، وكذا إسرائيل على أمن العراق وتكامله الوطنى ، وكذا التكامل القومى العربى . ثم يتطرق موضوع الدراسة إلى بيان وسائل التخفيف من هذه الآثار وكيفية معالجة مشكلات التكامل الوطنى فى العراق وفق النموذج النظرى الذى تبنته الدراسة .

أهمية الدراسة

لدراسة الأقليات عمومًا أهمية كبيرة سبق الحديث عنها فى المقدمة . ولدراسة المشكلة الكردية أهمية خاصة تنبع من عدة جوانب :

فهى أولًا : تتعلق بأمن العراق واستقلاله وسيادته وتكامله الوطنى .

وهى ثانيًا : تتعلق بالتكامل القومى العربى ، وأيضًا بالأمن القومى العربى ، وذلك لأن تعويق التكامل الوطنى فى العراق يؤثر بدوره على التكامل القومى العربى ، ولأن الاعتداء على وحدة أرض أية دولة عضو فى الجامعة العربية وسلامتها يعد اعتداء على الأمن القومى العربى .

وهى ثالثًا : تثير مشكلات مع دول الجوار الجغرافى ، وهو ما يخلق حساسيات وتدخلات خطيرة فى الشئون الداخلية للعراق أساسًا ، وسوريا بقدر أقل .

وهى رابعًا : وهو الأخطر ، إعطاء المبررات والذرائع للولايات المتحدة لتكريس الأوضاع المتردية فى العراق ؛ وهو ما يؤدى إلى زيادة ضعفه وزعزعة استقراره وتصدع تكامله الوطنى ودعم الفرقة شماله وجنوبه ، مع احتمال امتداد هذا العضو إلى أنحاء أخرى من الوطن العربى الغنى بأقلياته حفاظًا على أمن النفط والنظم المحافظة جنوبًا .

مدة الدراسة

تعالج هذه الدراسة الفترة من عام ١٩٨٨م مع نهاية حرب الخليج الأولى ، بوصفها نقطة فاصلة تكاملت فيها قوة العراق بقبول إيران وقف القتال وبدء العراق التحرك تجاه الشمال لإخضاع الأكراد ، وتنتهى هذه الدراسة عام ١٩٩٦م ، وهو العام الذى دخلت فيه القوات العراقية إلى « أربيل » وشهد طرح مفهوم المنطقة العازلة ، والإعلان الرسمى عن التحالف الاستراتيجى بين تركيا وإسرائيل .

منهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة ، وهى المشكلة الكردية خلال

الفترة الزمنية للدراسة ، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق وأوضح لأسباب هذه المشكلة وآثارها على التكامل الوطنى فى العراق ، وكذا استخدام منهج الجماعات ، لدراسة نمط العلاقات الصراعية أو التعاونية داخل الجماعة الكردية ، وفيما بينها وبين الجماعات الأخرى فى المجتمع والنظام السياسى ، وأيضًا منهج الصراع « نظرية الصراع » لدراسة كيفية توظيف الدول للمشكلة الكردية فى إدارة الصراع بينها .

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن عدة تساؤلات ؛ أهمها :

(١) ما طبيعة التكوين الإثنى فى المجتمع العراقى ، وما وضع الأقلية الكردية ضمن هذا التكوين ، وما خصائصها ، وما هى عوامل تزايد حدة المشكلة الكردية فى العراق مقارنة بمشكلات أقليات أخرى ؟

(٢) إلى أى مدى أدت حرب الخليج الثانية إلى تفاقم المشكلة الكردية فى شمال العراق ؟

(٣) إلى أى مدى تؤثر المشكلة الكردية على التكامل الوطنى فى العراق ؟

(٤) هل تقدم المشكلة الكردية ذرائع ومبررات للولايات المتحدة لزيادة الضغط والحصار على العراق ؟ وما أثر ذلك على تكامل العراق الوطنى ووحدة أراضيه وأمنه القطرى ؟

(٥) إلى أى مدى تتسبب المشكلة الكردية فى شمال العراق فى تقديم مبررات تؤدى إلى تدخل كل من إيران وتركيا فى شئون العراق الداخلية ؟

(٦) هل يمكن حل المشكلة الكردية حلًّا متوازنًا، يحقق أمن العراق وتكامله الوطنى ؟

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التى تناولت التكامل الوطنى عمومًا؛ منها: رسالة ماچستير لإكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلى، سنة ١٩٧٧م، الذى يتناول فيها فى الباب الأول التأصيل النظرى لأزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال فى ثلاثة فصول. ومن هذه الدراسات التى تناولت التكامل الوطنى عمومًا رسالة دكتوراه لقاسم جميل قاسم سنة ١٩٧٧م، تناول فيها التأصيل النظرى لمفهوم التكامل وأنماطه مع تطور المشكلة الكردية. وكذلك رسالة ماچستير لمحمد حسن عبد المجيد، بعنوان التنمية والتكامل القومى فى السودان، سنة ١٩٨٢م، الذى يتناول فى الفصل الثالث منها، مفهوم التكامل القومى وعوامل عدم التكامل واستراتيچيات تحقيق التكامل وأدواته.

وهناك دراسات اهتمت بتأثير هذه الإشكالية وانعكاسها على الوطن العربى؛ منها: رسالة دكتوراه لنيڤين عبد المنعم مسعد، بعنوان: الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى، سنة ١٩٨٧م، التى تؤصل فيها نظريًّا لعلاقة الأقليات بالاستقرار السياسى فى الباب الأول، ثم الأقليات فى الوطن العربى فى الباب الثانى، ثم محاور العلاقة بين الأقليات والجماعات المسيطرة فى الوطن العربى فى الباب الثالث، وتتميز هذه الدراسة بالتحليل والربط بين مشكلة الأقليات والاستقرار السياسى الذى يراه كثيرون من أهم عوامل التكامل الوطنى.

وهناك عدة دراسات لسعد الدين إبراهيم فى الأقليات منها: «الملل والنحل والأعراق» و «هموم الأقليات فى الوطن العربى»، القاهرة: مركز ابن خلدون

عام ١٩٩٤م ، و « تأملات فى مسألة الأقليات » ، القاهرة : مركز ابن خلدون عام ١٩٩٢. والدراسة الأولى موسعة تشمل مشكلات الأقليات فى الوطن العربى فى دراسة يغلب عليها طابع الوصفية أكثر من التحليل ، والدراستان الأخيرتان يغلب عليهما طابع التحليل أكثر من الوصفية .

أما عن الدراسات التى تناولت حرب الخليج ودور دول التحالف فيها فهى تستعصى على الحصر ، وكان على الباحث مراعاة الجادة منها والبعيدة عن الأغراض الدعائية بوصفها مراجع للدراسة ، التى تعد فى أكثرها دوريات متخصصة عربية وأجنبية .

أما عن الدراسات التى تناولت المشكلة الكردية فهى كثيرة أيضًا ؛ منها : رسالة دكتوراه لمحمد أحمد عزيز الهيماوندى ، بعنوان : الحكم الذاتى والأقليات العراقية ، دراسة تطبيقية فى الوطن العربى ، سنة ١٩٨٥م ، تناول فيها المشكلة الكردية وتطوراتها ، مع التركيز على الجوانب القانونية على أساس أن الرسالة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة .

ورسالة ماچستير مقدمة من الباحث كاكه حمه صالح ، بعنوان : « القضية الكردية ولا مركزية الحكم فى جمهورية العراق » ، سنة ١٩٩٢، التى تناول فيها شرح قانون الحكم الذاتى وتطبيقه على المنطقة الكردية فى شمال العراق ، وبيان المعوقات التى تعترض التطبيق السليم لهذا القانون .

ورسالة ماچستير مقدمة من الباحث ، خليل إبراهيم محمود العبد الناصرى بعنوان : « التطورات المعاصرة فى العلاقات العربية التركية » ، سنة ١٩٨٨م ، التى تناول فيها بالتحليل العلاقات العربية التركية مع التركيز على العلاقات التركية لكل من العراق وسوريا .

وهناك الكثير من الدراسات التى قام بها جلال عبد الله معوض ، ومن أهمها :

« الأكراد والتركمان فى العراق ، سنة ١٩٩٣م ، وقد تناول فيها تحليل العلاقة بين الأكراد والتركمان فى العراق ، وبينهما وبين دول الجوار والولايات المتحدة . وتعد هذه الدراسات مهمة لصلتها بموضوع الدراسة ولحداثتها النسبية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك كثيرا من الدوريات المتخصصة سواء العربية أو الأجنبية التى صدرت بعد حرب الخليج الثانية وتناولت آثار هذه الحرب على المشكلة الكردية وعلى تكامل العراق الوطنى والتكامل القومى العربى .

والإضافة التى تقدمها هذه الدراسة تكمن فى أنها تتناول فترة حديثة نسبيًا لم تتطرق إليها أغلب الدراسات السابقة ، مع غلبة الطابع التحليلى ، فضلًا عن بحث الموضوعات من منظور منهجى مختلف ، وطرح قضايا لم تتعرض لها الدراسات السابقة بالعمق المطلوب ، وهذا ما يجعلها تعد محاولة لسد النقص فى هذه الدراسات .

تقسيم الدراسة

الفصل الأول : الأقليات والتكامل الوطنى « دراسة نظرية » .

الفصل الثانى : خصائص التعددية الإثنية فى العراق وآثار حرب الخليج على التكامل الوطنى .

الفصل الثالث : التدخلات الخارجية فى المشكلة الكردية وآثارها على التكامل الوطنى فى العراق .

الفصل الرابع : المشكلة الكردية والتكامل القومى العربى .

الفصل الخامس : استراتيچية مواجهة أزمة التكامل الوطنى فى العراق وأدواتها .

خاتمة : تلخص أهم النتائج التى انتهت إليها الدراسة .

الفصل الأول

الأقليات والتكامل الوطنى

« دراسة نظرية »

تمهيد :

ترتبط مشكلة الأقليات بكثير من الظواهر السياسية التى من أهمها : التكامل الوطنى والاستقرار السياسى . ومع سقوط الاتحاد السوفيتى وتفككه انتعش اتجاهان رئيسيان متعارضان فى العالم ؛ الاتجاه الأول اتجاه تفكيكى يتميز بالنزوع نحو الاستقلال القومى ، وهذا النمط هو الشائع فى الدول الاشتراكية السابقة ودول العالم الثالث ؛ وهو الأمر الذى خالف كل التنبؤات التى كانت تزعم أن التحديث سيؤدى إلى انحسار مشكلات الأقليات ، واتجاه تجميعى أو اندماجى ، وهو السائد فى الدول الغربية وأمريكا الشمالية . وهذا الفصل من الدراسة سيتناول التأصيل النظرى لكل من ظاهرتى الأقليات والتكامل ، بوصفه مدخلًا لتحليل العلاقة بينهما . يسبق ذلك توضيح المفاهيم المستخدمة . وفى إطار ذلك ينقسم هذا الفصل التمهيدى إلى ثلاثة مباحث رئيسية :

يتناول المبحث الأول : الأقليات والتكامل ، دراسة فى المفاهيم . وينقسم إلى مطلبين : الأول مفهوم الأقلية ، والآخر مفهوم التكامل وصوره ومستوياته .

يتناول المبحث الثانى : استراتيجيات التكامل وأدواته . وينقسم إلى مطلبين : الأول استراتيجيات التكامل ، والآخر أدوات التكامل .

ويتناول المبحث الثالث : معوقات التكامل .

المبحث الأول

الأقليات والتكامل «دراسة فى المفاهيم»

تعريف أية ظاهرة يعد الخطوة الأولى لفهمها وتحليلها . وفى المطلبين التاليين سيتم تعريف الأقلية والمفاضلة بين التعاريف المتعددة ، مع إبراز التعريف الذى تتبناه الدراسة فى مطلب أول ، ثم نوضح مفهوم التكامل وتطوره والتأصيل اللغوى له وتعريفه وصوره ومستوياته ، وذلك لبيان التفاعل بين المفهومين وعلاقات التأثير المتبادلة بينهما وتحليلها .

المطلب الأول : مفهوم الأقليات

تثير ظاهرة الأقليات إشكالية نظرية متعلقة بتحديد مضمون الظاهرة وأبعادها . ويحاول هذا المطلب تحديد المقصود بمفهوم الأقلية بعد استعراض مختلف تعريفاته مع ما وجه إليها من انتقادات .

١ - التأصيل اللغوى لمفهوم الأقلية

لم يستخدم المسلمون تعبير «الأقليات» ، سواء فيما يتعلق بدراسة الجماعات التى تختلف عن جماعة السنَّة أو فيما يتعلق بدراسة الجماعات غير المسلمة ، بل استخدموا مفاهيم الملل والنحل والشيع والطوائف بوصفها بدائل لمفهوم «الأقليات» الإسلامية التى كانت تختلف مع أهل السنَّة فى واحد أو أكثر من الأمور الفقهية ، كما استخدموا مفاهيم أهل الذمة ، وأهل الكتاب ، وأصحاب الملل للتعبير عن مفهوم الأقليات غير الإسلامية(١) . و «القِلة» وفق

---

(١) انظر : سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراق ، هموم الأقليات فى الوطن العربى ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، ١٩٩٤م ، ص ٢٧ .

تعريف القاموس المحيط ضد الكثرة ، « قَلَّ يَقِلّ فهو قَليل ، وأَقَلَّهُ جعلَه قليلًا ، وقوم قُلَيِّلُون وأَقِلاء وقُلُل وقُلَيِّلُون » ؛ وورد فى لسان العرب أن القلة خلاف الكثرة ، وورد فى معجم المنجد أن الأقل ضد الأكثر والأقلية هى العدد الأقل من الناس ، أو جماعة مميزة بدينها أو عرقها أو لونها تعيش فى مجتمع يفوقها عددًا ويخالفها خصائص ومميزات[1] .

أما كلمة جماعة إثنية (Ethnic) فهى مشتقة من أصل يونانى هو (Ethno) بمعنى شعب أو أمة أو جنس ، وأصبح هذا المصطلح يستخدم حديثًا للدلالة على أية جماعة بشرية يشترك أفرادها فى العادات والتقاليد واللغة والدين وغيرها من السمات[2] .

٢ - تعريف الأقلية

تتراوح هذه التعريفات بين اجتهادات مفكرين عرب وأجانب ومنظمات دولية ، كما فى القول : إن الأقلية هى : « مجموعة من الأفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة »[3] . أو إنها : « جماعة بشرية يشترك أفرادها فى العادات والتقاليد واللغة والدين وأية سمة أخرى مميزة ، بما فى ذلك الأصل والملامح الفيزيقية والجسمانية »[4] . وقد ذهبت محكمة العدل الدولية فى رأى استشارى لها عام ١٩٣٠م إلى تعريف الأقلية بأنها « مجموعة من

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٣) انظر الشافعى محمد بشير : القانون الدولى العام فى السلم والحرب ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧١م ، ص ٦٠ .

(4) Richard Schaefer , Raciol and Ethnic Groups , Boston Brown Company, 1979, pp. 9-10.

الأشخاص المقيمين فى إقليم أو فى منطقة ذوى جنس أو دين أو تقاليد خاصة بهم ، ومتحدين ، بواسطة ذلك التطابق فى العنصر والدين واللغة والتقاليد ، وفى الشعور بالتضامن والترابط والرغبة فى المحافظة على تقاليدهم ، والمحافظة على شكل عبادتهم ، وضمان تنشئة وتربية أطفالهم طبقًا لتقاليدهم وروح جنسهم »[1] .

وثمة تعريف آخر للأقلية والجماعة الإثنية بأنها جماعة ذات ثقافة مختلفة تعيش فى دولة ذات ثقافة مغايرة ، ويرتبط أعضاء هذه الجماعة بروابط مشتركة من الثقافة أو العرق أو القومية . ويرجع مصطلح الأمة « Nation» إلى الفعل اللاتينى « Nasici» الذى يعنى « يولد » ، وكان يطلق فى البدء على أشخاص ولدوا فى المكان نفسه وتطور حتى صار يطلق على مجموعات من الناس تنظر إلى نفسها على أنها شعب واحد على أساس اشتراكها فى السلالة والتاريخ والعقيدة واللغة والأرض أو الدين أو الثقافة[2] .

ويرى البعض أن مصطلح « الإثنية » يشير إلى الأقليات التى لم تندمج بعد وتثير المشكلات للحكومة المركزية[3] . وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقلية بأنها : « جماعة من الأفراد الذين يُميَّزُون عن بقية أفراد المجتمع عرقيًا أو قوميًا أو لغويًا ، ويعانون نقصًا نسبيًا فى القوة مما يخضعهم لبعض أنواع الاضطهاد » .

---

(1) Series B No 17, p.19.

مشار إليه فى : محمد أحمد عزيز الهيماوندى مطبوعات المحكمة ، فكرة الحكم الذاتى والأقليات العراقية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ١٩٨٥م ، ص ٢٠ .

(2) See :Eric , J. Hobsbawm , Nation and Nationalism Since 1780 : Program Myth and Reality, Cambridge: Cambridge University Press . 1993, pp. 186-187 .

(3) See : Teodor Shanin , Ethnicity in the Soviet Union, Analytical Perceptions and Political Strategies, Comparative Studies in Society and History , Foreign Affairs , vol. 31, No.3, July 1989 pp 404 - 411 .

وتعرف الموسوعة الأمريكية الأقليات بأنها : « جماعات لها وضع اجتماعى داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة فى نفس المجتمع ، وتمتلك قدرًا أقل من القوة والنفوذ ، وتمارس عددًا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة فى المجتمع . وهو الأمر الذى يؤدى فى الغالب إلى حرمانها من بعض امتيازات مواطنى الدرجة الأولى »[١] .

وقد عرفت اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصرى فى دورتها الثالثة الأقلية بأنها : « تلك الجماعة التى تتمتع بخصائص وتقاليد جنسية أو دينية أو لغوية معينة ، وتختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذى تعيش فيه ، والتى يتعين حمايتها بإجراءات خاصة على المستويات الوطنية والدولية ، بحيث يصبح فى إمكانها المحافظة على هذه الخصائص وتطويرها »[٢] . وقد قيدت اللجنة الفرعية للأمم المتحدة الحماية الدولية لحقوق الأقليات بعدة أمور من أهمها :

١ - أن معنى الأقلية لا يشكل العنصر المسيطر فى الدولة الذى بيده السلطة .

٢ - أنه لا يشمل الأقليات التى لا تدين بالولاء للدولة التى تعيش ضمن حدودها .

٣ - أنه لا تمنح الأقلية حماية متعارضة فى الواقع مع الحقوق الواردة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان[٣] .

---

(١) سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراق ، ص ٣٠ .
(2) Year Book on Human Rights for 1950, U.N. 1952,p. 490 .
(3) See : Year Book of the U.N 1951, pp, 496 - 497.

وفى تعريف آخر يرى البعض أن ما يحدد كون الجماعة الاجتماعية فى مجتمع ما أنها أقلية، ليس تدنى نسبتها العددية فى ذلك المجتمع، وإنما الانشطار العمودى بينها وبين الأكثرية، إلى جانب تهميش دورها فى جميع أنشطته وتعمد إدماجها قسرًا فيه[1]. وهناك تعريفات أخرى للأقليات تشدد على أهمية الهيمنة السياسية التى تمارسها جماعة معينة على غيرها من الجماعات الأخرى فى الدولة، نتيجة تحكمها فى الموارد؛ وهو ما يؤدى إلى خلق ثنائية: جماعة مسيطرة / أقلية، ومن خلال هذه الهيمنة السياسية تتمكن الأغلبية التى تتحكم فى الموارد والخدمات من أن تمارس تمييزًا ضد الأقلية باتخاذها موقفًا معاديًا تجاهها يتراوح بين السخرية والنفى. وهناك تعريف آخر يعرف الجماعة الإثنية بأنها: هى التى تعرف نفسها وتعرف من جانب الآخرين على أساس أنها حائزة لمقومات ثقافية مختلفة عن الجماعة المسيطرة؛ وهو الأمر الذى يؤثر على حقوقها فى المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فى محيطها الأشمل[2].

وهناك تعريف أورده سعد الدين إبراهيم، مؤداه أن الأقلية هى: «أية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية فى واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة»، مؤكدًا على أن هذا التعريف يتجاوز الكثير من الإشكاليات التى من أهمها:

١ - نبذ المعيار الكمى فى تعريف الأقلية؛ لأن الذى يجعل مجموعة ما أقلية ليس هو تعدادها فقط، ولكن أيضًا احتلالها منزلة أدنى.

---

(١) عونى فرسخ: الأقليات فى التاريخ العربى، لندن، دار رياض الريس للنشر، ص ٤٠٠.

(٢) انظر: نيفين عبد المنعم مسعد: قضايا الأقليات فى ظل الليبرالية الجديدة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، رقم ١٠٦، ١٩٩٦م، ص ٧.

٢ - إن المتغيرات الأربعة (الدين - اللغة - الثقافة - السلالة) تضفى على المجموعة البشرية قسمات معينة : اجتماعية واقتصادية وحضارية ، تجعلها تتخذ مواقف معينة فى مسائل اجتماعية رئيسية .

٣ - الأقلية هى مجموعة وليست جماعة ؛ وذلك لأن الأقليات العربية ليست بالضرورة انفصالية أو تطمح إلى الانفصال ، ولم يذكر التعريف شروط القهر ؛ لأنه ليست بالضرورة كل أقلية مقهورة[(١)] .

ومما سبق يتضح أن تحديد مفهوم الأقلية يختلف تبعًا لوجهة نظر القائم بالتعريف ، فأنظمة الحكم خوفًا من أن تُرمى بالتمييز ضد الأقليات التى تقع تحت حكمها ، تلجأ إلى إنكار وجود أقليات ، وتتبنى لذلك مفهومًا للأقلية لا ينسجم مع الواقع ، ولكن يبقى الواقع أن هناك جماعة ثقافية معينة تختلف عن الجماعة المسيطرة فى اللغة أو فى الدين أو فى المذهب أو فى العرق ، وتتعرض للاضطهاد بسبب هذا الاختلاف وحده . فمن المسلم به أن الأكراد والبربر وسكان جنوب السودان وكذا الأقباط هم أقليات بالمعيار العددى . ولئن لم تمانع حكوماتهم فى الاعتراف بتلك الحقيقة ، فإن ممانعتها تكمن فى نفى فكرة أن أفراد الأقلية يتم حرمانهم من حقوقهم المتساوية مع الأغلبية[(٢)] . وفى الدراسات الغربية يتجه التحليل السياسى المعاصر للتقليل من أهمية الاعتماد على المعيار العددى فى تعريف الأقلية أو الجماعة الإثنية ، وهما المفهومان اللذان يستخدمان بالتبادل فى الكتابات الغربية . ويذهب الكثير من هذه التعريفات إلى التركيز على علاقة القهر والسيطرة ، فتُعرَّف الأقلية بأنها : « جماعة ذات ثقافة متميزة ، ليس لها وضع مسيطر فى مجتمع ما - بغض النظر عن حجمها

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، الملل والنحل والأعراق ، ص ص ٣١ - ٣٢ .

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد ، قضايا الأقليات فى ظل الليبرالية الجديدة ، ص ٥ .

العددى – تطالب بتوزيع أكثر عدالة ومساواة للقوة والثروة مع حفظ ثقافتها الخاصة »[1] .

ولذا فإن الباحث يميل إلى تعريف الأقلية بأنها : جماعة من الناس تختلف عن الأغلبية فى العرق أو فى اللغة أو فى الدين، وتتبادل مع هذه الأغلبية الشعور بالتمايز . وهذا التعريف لا يختلف كثيرًا عما أوردناه من تعريفات كثيرة لمفهوم الأقلية . وكانت إضافة تبادل الأقلية مع الأغلبية الشعور بالتمايز ؛ وذلك لأن الشعور بالتمايز هو الذى يمكن أن يقاس به مدى الفجوة بين الأقلية والأغلبية . فمتى كان هذا الشعور بالتمايز عميقًا يصل إلى حد انعدام الثقة من الأغلبية فى الأقلية أو العكس، تكون هناك مشكلة أقليات، ولا تثور هذه المشكلة عندما تكون هذه الفجوة ضيقة ؛ وهو الأمر الذى يجعل شعورًا بالثقة والاحترام المتبادل ومساحة أكبر من المساواة يكون معها الشعور بالتمايز طفيفًا وعند الحد الآمن، إن جاز التعبير .

٣ – مفهوم الأقلية وما يختلط به من مفاهيم

تجدر الإشارة فى نهاية هذا المطلب إلى « الطائفية » بوصفه مصطلحًا مشتقًّا من الطائفة (Sect) التى تشير إلى التنوع فى بعض المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد والمجموعات المكونة لمجتمع معين، أما (الطائفية Secteriamism) فتعنى استخدام هذا التنوع فى المعتقدات والشعائر لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية[2] .

---

(1) Saidah Lotfian , Human Rights and the Challenge of Ethnic Separatist Movements in the Middle East, the Journal of International Affairs, vol. VI, 85, p.182.

مشار إليه فى : نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ٦ .

(٢) انظر سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراق، ص ٣٦ .

و « الجالية » تشير إلى إقامة مواطنى دولة على إقليم دولة أخرى لمدة طويلة مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية ، وكذا تمايزهم الثقافى أو الدينى أو العرقى ، وهم يسعون فى المجتمع الذى يقيمون فيه إلى المساواة الاقتصادية والاجتماعية مع أفراده ، فإذا تعدى ذلك إلى المطالبة بالمساواة السياسية يمكن أن يعدوا حينئذ أقلية وفق ما سلف من تعريف .

المطلب الثانى : مفهوم التكامل وصوره ومستوياته

يتناول هذا المطلب مفهوم التكامل من حيث تطوره والتأصيل اللغوى والتعريف به والتمييز بينه وبين ما قد يختلط به من مفاهيم ، ثم سيتم بعد ذلك تناول صور التكامل ومستوياته .

١ – تطور مفهوم التكامل :

برز مفهوم التكامل فى الفكر السياسى منذ زمن بعيد ، فتحدث عنه « أفلاطون » فى الولاءات الضيقة ، وتطرق إليه « أرسطو » منبهًا إلى خطورة التنوع السلالى فى داخل الدولة ، وتحدث عنه « شيشرون » مؤكدًا تأييده لمركزية السلطة العامة .

أما فى العصور الوسطى ، فقد ربط « توما الأكوينى » بين وحدة المجتمع واستقراره ، موضحًا علاقة التكامل بأمن المواطنين ورفاهيتهم[1] .

ومع ظهور الإسلام ، وقيام أسس الدولة الإسلامية على عدم التفرقة بين العربى والأعجمى إلا بالتقوى والعمل الصالح ، واستنادها إلى « القرآن الكريم » امتثالًا بقوله تعالى : ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[2] ، قامت

(١) إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال مع دراسة الكيان الإسرائيلى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٧م ، ص ص ١٠ ، ١٥ .
(٢) آل عمران : ١٠٣ .

الدولة على رابطة الأخوة الإسلامية ، بوصفها تفوق الروابط الأخرى ، وعلى أساس أن الناس سواسية كأسنان المشط ، كما ورد فى الحديث الشريف .

أما فى الفكر السياسى الحديث ، فتوجد إشارات ذات أهمية بالغة لمفهوم التكامل لدى كل من « ميكيافيللى » و « بودان » ، فقد أشار الأول فى كتابه ذائع الصيت « الأمير » إلى أن قوة الدولة تزداد كلما ازداد تجانسها الداخلى ، وأثار الآخر مشكلة عدم التكامل عند حديثه عن الصراعات والعداءات الدينية بين البروتستانت والكاثوليك ، وهى الصراعات التى أدت إلى حروب دينية ممتدة بينهما .

ومن جانبه أشار « هوبز » إلى مفهوم التكامل عند تقريره أن ولاءات الأفراد يجب أن تكون للدولة فقط بدون أية مؤسسات أو تنظيمات أو جماعات أخرى .

وألمح « هيجل » إلى هذا المفهوم عندما عزا ضعف ألمانيا إلى النزاعات الإقليمية والمصالح الخاصة التى يعدها عيبًا قوميًا .

أما « ماركس » فقد ربط بين الملكية الخاصة وعدم التكامل فى المجتمع ، وذهب إلى أن الملكية الخاصة هى المؤدية إلى عدم التكامل ، ويجب القضاء عليها وتعميم الملكية العامة فى الدولة[(١)] .

وفى الوقت الراهن تبرز أزمة التكامل الوطنى بوصفها ظاهرة تميز دول العالم الثالث ، وخاصة تلك الدول التى يحتوى نسيجها الوطنى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية بتأثير الحدود السياسية التى رسمت أثناء الحقبة الاستعمارية

---

(١) انظر إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال ، ص ص ١٥ - ٢١ .

وبعد انقضائها ، ولم تعر الاختلافات بين الشعوب أدنى اهتمام ؛ وهو ما جعل الإقليم السياسى الواحد يحتوى جماعات وقبائل ذات ولاءات دينية أو قومية أو لغوية مختلفة .

٢ – التأصيل اللغوى لمفهوم التكامل

الأصل اللاتينى لكلمة (Integration) هو كلمة (Integritas) ، وهى تعنى وفقًا للأصل الذى اشتقت منه « التكميل أو التمام) أو « الكل التام » . أما الفعل اللاتينى فهو (Integro) بمعنى « يجعله كلًّا أو يجعله كاملًا » . وتعرفها قواميس اللغة الإنجليزية ، بأنها عملية التجميع أو التوحيد أو التتميم أو التكميل وفى اللغة العربية لها المعانى والمدلولات ذاتها ، فهى الكمال أو التمام ، ويقال : « كمل الشىء إذا تمت أجزاؤه » ، وورد فى المصباح المنير ، تكامل تكاملًا واكتمل اكتمالاً[1] .

ولقد أجمع كثير من أساتذة الاجتماع وعلم النفس والعلوم السياسية والاقتصادية المصريون والعرب على استخدام تعبير التكامل للدلالة على مفهوم (Integration) وهو ما تستخدمه هذه الدراسة .

٣ – تعريف التكامل

تعددت التعريفات التى قدمت لمفهوم التكامل ، ويرجع ذلك أساسًا إلى اختلاف الآراء ومحاور الاهتمام لدى الباحثين ، بالإضافة إلى كثرة فروع العلوم الاجتماعية التى تناولت موضوع التكامل .

فقد عرفت الموسوعة السياسية التكامل بأنه « حالة من التوافق والانسجام

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .

والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل فى مجموعها وحدة أو نظامًا ، بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة فى أى من العناصر المكونة وحدها »[1] .

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية التكامل بأنه « ترابط أجزاء الكائن الحى ، أو ترابط أجزاء المجتمع وتوقفها على بعضها البعض »[2] .

ويعرف « أرنست هاس » التكامل بأنه « العملية التى يتم بواسطتها إقناع العناصر النشطة سياسيًا فى بيئة معينة بتحويل ولائها وأنشطتها السياسية إلى مركز جديد »[3] .

أما « كارل دويتش » فقد قدم تعريفه الأول الذى عرف فيه التكامل بأنه « العلاقة بين الوحدات التى تؤدى إلى زيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها ، ينتج عنه خواص للنظام ما كانت لتوجد لو بقيت منفصلة عن بعضها البعض »[4] .

أما التعريف الثانى فيعرف التكامل « بأنه إرساء الوعى بالمجتمع والمؤسسات داخل الإقليم حتى يصبح هذا الوعى على درجة من القوة والرسوخ تكفى ولمدة طويلة لتأكيد توقعات التغيير السلمى بين الأفراد »[5] .

---

(١) عبد الوهاب الكيالى : الموسوعة السياسية ، الجزء الأول ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ٣ ، سنة ١٩٩٠م ، ص ٧٧٩ .

(٢) أحمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، بدون دار النشر ، ١٩٧٨م ، ص ٢٢١ .

(3) Ernest Hass, The Uniting Europe, Stand Ford : Stand Ford Univeristy Press, 1958, p.16.

(٤) كارل دويتش : تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة شعبان محمد محمود ، مراجعة عز الدين فودة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣م ، ص ٢١٧ .

(5) Karl Deutsh, Political Community and the North Atlantica, Princeton : Princenton University Press, 1957, p.5.

ويرى الدكتور « حامد ربيع » أن التكامل هو : « أن تبلغ الوحدات المتشابهة فى الدولة درجة معينة من التجانس فى مقوماتها وخصائصها ، مما يجعلها تتجه نحو الانصهار الذاتى لخلق وحدة سياسية تضم مختلف تلك الوحدات أو المجتمعات »[١] .

أما « ليونارد بايندر » فيعرف التكامل بأنه « إيجاد الاتفاق العام داخل الدولة ، وبصفة خاصة اجتياز الهوة بين النخبة والجماهير »[٢] .

ويرى فاروق يوسف أن التكامل هو « عملية تجميع للوحدات الاجتماعية أو السياسية المختلفة فى اتحاد أو نسق واحد مترابط أو منسجم ، وخلق إحساس مشترك بالتضامن والانتماء والمصلحة المشتركة مما يحقق أقصى مصلحة للوحدات الفرعية الداخلة فى عملية التكامل »[٣] .

ويرى إكرام عبد القادر بدر الدين أن التكامل « هو عبارة عن تحقيق التكامل والانسجام داخل الجسد السياسى والاجتماعى ، وتخطى الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسستها المركزية ، وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة »[٤] .

ومما سبق يتضح أن التكامل يعنى عدم وجود الولاءات المنشقة كالقبلية والطائفية أو الشللية فى المجتمع ، حتى يكون المجتمع تحت حكم سلطة واحدة

---

(١) حامد ربيع : نظرية التحليل السياسى ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ص ٩٢ - ٩٣ .

(2) Leonard Binder, National Integration and Political Development, "American Political Science Review, vol. IVII, No. 3,September 1964, p. 622.

(٣) فاروق يوسف أحمد : مصر والعالم العربى ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ط ٢ ، ١٩٨٢م ، ص ٥.

(٤) انظر إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال ، ص ٤٠ .

يخضع لها الجميع[1] ، وأن التكامل يدور حول الجمع والربط والتوحيد بين أجزاء يتم جمعها فى كل[2] ، فهو ليس إلا عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكون كلًّا متكاملًا[3] ، والملاحظ على كل التعريفات التى أوردتها الدراسة أنها قريبة من بعضها ، ولا توجد بينها اختلافات جوهرية بل إنها تستمد مدلولاتها من الفهم المباشر لمعنى كلمة التكامل. والتكامل لا يلغى هذه الولاءات بل يبقى عليها بشرط عدم التعارض مع الولاء للدولة.

٤ – التمييز بين مفهوم التكامل وما قد يختلط به من مفاهيم

سبقت الإشارة إلى أن ثمة مفاهيم تتداخل مع مفهوم التكامل ، وتلك هى مفاهيم التأثر الثقافى ، والاستيعاب ، والتوافق ، والمزج العنصرى. وفيما يأتى تحليل لها :

أ – التأثر الثقافى « Acculturation »

وهو العملية التى بمقتضاها يتم للفرد اكتساب الخصائص الثقافية لجماعة أخرى من خلال كثافة الاتصال والتفاعل ، ومن هذه الخصائص انتشار قيم

---

(١) انظر عبد الكريم محمد الخطيب : ظاهرة الاستقرار السياسى فى الجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٠م ، ١٩٨٣م) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٨م، ص ٣٢ .

(٢) انظر عبد العزيز محمد الشعيبى : العلاقات بين شطرى اليمن ، مقومات الوحدة ومعوقاتها من ١٩٧٩م - ١٩٨٩م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣م ، ص ٣ .

(٣) انظر حميد عبد الغنى سيف المخلافى : أثر الإدارة المحلية على التكامل القومى فى اليمن ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٦م ، ص ١٨ .

وأساليب معينة من خلال عملية تعليم اجتماعى شبيهة بعملية تنشئة البالغين ، ويلعب فيها الاتصال اللغوى دورًا أساسيًا[1] .

فالثقافة التى ينظر إليها على أنها تتكون من قيم ومعتقدات ومعايير وتفسيرات عقلية ورموز وأيديولوچيات وما شاكلها من المنتجات العقلية[2] ، تعد ثقافة أقوى ، وتؤثر فى الثقافة الأضعف ، وهذا التأثر الثقافى يتم بمستويين ؛ الأول مستوى فردى ، بمعنى انتقال الفرد من الوسط الثقافى الذى يعيش فيه إلى وسط ثقافى مغاير ، وما يصاحب ذلك من صراعات نفسية تكمن فى محاولة التكيف مع الأنماط الجديدة ، والآخر مستوى اجتماعى ينجم عن اتصال مجتمعات مختلفة كلّ مع الآخر[3] .

ب - الاستيعاب « Assimilation»

ويستخدم هذا المصطلح من قبل علماء الاجتماع للإشارة إلى عمليات امتصاص العناصر الحضارية والثقافية الوافدة على التراث الثقافى والاجتماعى الأصيل . وتعد الولايات المتحدة الأمريكية ، بما تتبعه من سياسات قائمة على التسامح والتشابه الثقافى والزواج المختلط ، من أكثر الدول استيعابًا للمهاجرين الجدد . وعلى العكس من ذلك ، تعد العزلة والشعور بالاختلاف الاجتماعى والطبقى من أهم معوقات الاستيعاب[4] .

وتؤثر عدة عوامل على الاستيعاب ؛ منها العامل الجغرافى ويقصدُ به شكل

---

(١) انظر إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال ، ص ٢٧ .
(٢) انظر على الصاوى (مترجم) ، مجموعة باحثين : نظرية الثقافة ، عالم المعرفة ، ١٩٩٧م ، ص ٣١.
(٣) انظر إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال ، ص ٢٨ .
(٤) انظر المرجع السابق ، ص ٣٠ .

توزيع السكان على حجم المساحة وتضاريس الأرض وسهولة الاتصالات، وكذلك القدرة الاقتصادية وشرعية القيادة السياسية والأيديولوچية التى تتبعها، فلكل هذا آثاره على احتفاظ الأقليات المراد استيعابها بمقوماتها؛ وهو ما قد يعرقل عملية التكامل[1].

ج - التوافق «Accommodation»

وهو عملية يقصد بها تهدئة الصراعات الاجتماعية عن طريق التراضى بين الأطراف المتنازعة، بعدة وسائل أهمها: الاستسلام، والوساطة، والتقريب بين وجهات النظر المختلفة، والتحكيم، والتبرير، والتعقل، والتسامح.

د - التكيف «Adaptation»

ويشير مفهوم التكيف فى مجال العلوم الإنسانية إلى العملية التى يمكن بواسطتها أن يتعايش نظام اجتماعى - جماعة صغيرة، مجتمع قبلى - مع البيئة الاجتماعية الأكبر المحيطة به[2].

هـ - الدمج العنصرى «Racical Amalgamaltion»

ويقصد به التزاوج بين الجماعات العرقية المختلفة بما يسبقه من استيعاب، بوصفه عملية رضائية تتم ببطء شديد.

وفى ختام هذا المطلب يلاحظ وجود بعض أوجه التشابه بين هذه المفاهيم وبعضها البعض ومفهوم التكامل، بل إن هناك علاقة تأثير وتأثر بين بعضها

(١) انظر قاسم جميل قاسم: التكامل القومى فى العراق، المشكلة الكردية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧م، ص ٢٧.

(٢) انظر إكرام عبد القادر بدر الدين: أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال، ص ص ٣١، ٣٢.

البعض سلبًا وإيجابًا ، ويمكن النظر إليها على أساس أن الفرق بينها فى الدرجة وليس فى الجوهر .

فالاستيعاب يتميز عن التأثر الثقافى ؛ فالأول يفترض الذوبان فى ثقافة معينة وتقبل قيمها ، أما الآخر فلابد لحدوثه من انتقال الخصائص الثقافية من ثقافة إلى أخرى من خلال الانتشار الثقافى أو الاتصال أو التفاعل ، والتأثر يمهد لعملية الاستيعاب . كما أن هناك فارقًا بين التوافق والتكيف ؛ فالأول ينصب على تغيرات وظيفية ، أما الآخر فيشير إلى تغيرات بنائية للتلاؤم مع البيئة المادية والاجتماعية . وهناك تداخل أيضًا بين الاستيعاب والدمج العنصرى ، فلكى يتم الاستيعاب لابد من أن يكون هناك دمج عنصرى أولًا . وكل هذه المفاهيم لها علاقة بمفهوم التكامل بوصفها حلولًا مختلفة لمشكلة التعدد داخل المجتمع ؛ أى بدائل منفصلة أحيانًا ومتصلة أحيانًا أخرى لحل مشكلة عدم التكامل تأخذ بها الدولة المعنية بما يتناسب وظروفها ، هذا مع الأخذ فى الحسبان أن ذلك يتوقف على عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية عدة .

ثانيًا : صور التكامل

يتخذ هذا التكامل صورًا كثيرة وتتعدد أبعاده على النحو الآتى بيانه :

أ – التكامل السياسى :

هو تكامل بين الوحدات السياسية كالأفراد أو الجماعات أو البلديات أو الأقاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسى[1] . ويُعد التكامل السياسى بعدًا أساسيًا من أبعاد عملية التنمية السياسية ، وهو يتضمن خلق الهوية القومية بين

(١) انظر كارل دويتش : تحليل العلاقات الدولية ، ص ٢١٧ .

أبناء الشعب الواحد، وتهيئة قنوات الاتصال الفعالة بينهم، بما يمكن النظام السياسى من تطوير قدراته على الاستجابة للمطالب المتزايدة، كما يزيد من قدرة الحكومة على أداء الوظائف المهمة، ويوفر لها التأثير الشعبى[(١)] .

بقول آخر : إن التكامل السياسى هو بناء المؤسسات التى تعمل على تماسك المجتمع، وفتح الباب أمام المواطنين للمشاركة السياسية[(٢)] . وثمة مدارس عدة تتناول هذا البعد من أبعاد التكامل؛ منها المدرسة الفيدرالية التى تقول بتوزيع السلطة السياسية بين المؤسسات الاتحادية والإقليمية، وفق ما هو محدد فى الدستور.

وقد وجهت عدة انتقادات للمدرسة الفيدرالية ؛ من أهمها أن القيمة الحقيقية للفيدرالية تكمن فى عدها استراتيجية ملائمة بوصفها شكلا تنظيميًا فى المرحلة الأخيرة للعملية التكاملية[(٣)] ، حيث تكون قد تبلورت المصالح الاقتصادية والسياسية بشكل أكثر قوة[(٤)] .

ب - التكامل الاقتصادى

ويعرف بأنه انضمام عدة وحدات إنتاجية بعضها إلى بعض إما بغرض توفير تكاليف الإنتاج وإما بغرض السيطرة على الأسواق[(٥)] ، وثمة مدارس عدة تتناول

---

(١) انظر محمد حسن عبد المجيد : مرجع سابق، ص ٥٧ .

(٢) انظر حميد عبد الغنى سيف المخلافى : مرجع سابق، ص ١٨ .

(٣) انظر حسنة عيسى الخليفة : رسالة ماجستير، غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٥، ص ص ٢٦ - ٢٧ .

(4) Amitai Etziony, Political Unification , London : Cambridge Press , 1973,pp. 72- 79 .

(٥) انظر أحمد زكى بدوى : مرجع سابق، ص ٢٢١ .

هذا البعد من أبعاد التكامل؛ منها المدرسة الوظيفية التى تركز على قضايا التعاون الاقتصادى، فى محاولة لخلق شبكة من المصالح والنشاطات والتفاعلات والاهتمامات المشتركة عبر الحدود[1]؛ وهو ما يسهل لاحقًا التنسيق السياسى، على أساس أن التعاون الاقتصادى يمهد عادة للتعاون السياسى وليس العكس[2]، ومنها المدرسة الوظيفية الجديدة التى ترى أن التكامل يزداد بتطوير النشاطات الحكومية بواسطة التعليم والتدريب، وترى أن الجوار الجغرافى ليس أساسًا ضروريًا للتكامل الاقتصادى لكن المصلحة المشتركة هى المحك الأساسى، وشأنها شأن المدرسة الوظيفية حيث انصب انتقادها على تعاملها مع المتغيرات السياسية بوصفها متغيرات تابعة، فى حين أنها قد تسهم فى تحديد مسار التكامل سواء بالنجاح أو بالفشل.

ج - التكامل الاجتماعى

وهو تعارف الأفراد والجماعات بطريقة تؤدى إلى الانسجام والتساند والتآلف والتسامح، فيتكون مجتمع منظم ضمن إطار من المثل العليا الجماعية يؤدى فيه كل فرد وكل جماعة وظائفه الاجتماعية بما يحقق مصلحة المجموع[3]. ولا يتوافر هذا إلا بوجود عوامل ثقافية سائدة، على أساس أن الثقافة ليست إلا مجموعا متناسقًا من طرق السلوك والتفكير والشعور، بما ينتج معرفة السلوكيات المنتظرة من الأفراد والجماعات[4]. وثمة مدارس عدة تتناول

---

(١) انظر ناصيف حتى : النظرية العامة فى العلاقات الدولية، القاهرة، دار الكتاب المصرى، ص ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٢) انظر : كارل دويتش : تحليل العلاقات ...، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(٣) انظر : عبد الوهاب الكيالى : مرجع سابق، ص ٧٨٠.

(٤) انظر : موريس دو فيرجيه : علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١م، ص٧٨.

هذا البعد من أبعاد التكامل ؛ منها المدرسة الاتصالية التى تربط بين تزايد الاتصالات فيما بين مواطنى الدولة وتزايد انفتاحهم الثقافى وفرص تكاملهم. وقد وجهت بعض الانتقادات إلى هذه المدرسة ؛ من أهمها أن زيادة التفاعلات قد لا تؤدى إلى التكامل بل قد تؤدى إلى إثارة المشكلات والنزاعات ؛ وهو الأمر الذى ينجم عنه العداء، وأنها تهمل الإطار المؤسسى والتنظيمى لعملية التكامل بالرغم من أهميته[١] .

ثالثًا : مستويات التكامل

ثمة خلاف على تحديد مستويات التكامل، ما بين المستوى القومى والقيمى عند كارل دويتش[٢] وبين هذين المستويين مضافًا إليهما كل من المستوى الوطنى ومستوى النخبة والجماهير عند عدد آخر من المحللين السياسيين. وفيما يأتى استعراض لأهم هذه المستويات :

أ - التكامل الوطنى

درجت الدراسات العربية على اقتفاء أثر الدراسات الغربية فى استخدام مفهوم التكامل القومى للإشارة إلى التكامل الوطنى ؛ أى التكامل داخل الإقليم القطرى.

ويرى الباحث أن هناك ضرورة توجب إبراز الفارق بين المفهومين ؛ ذلك

---

(١) على الدين هلال : إشكالية التوحيد العربى ؛ المناهج والأساليب ، شئون عربية ، العدد ٤٣ ، سبتمبر ١٩٨٥م ، ص ٦٧ .

(2) See : Karl Deutch , Nationalism and Social Communication and Inquiry Into the Foundation of Nationality , New York , Thanwley and Sons , INE, 1953, p.97.

لأنه وإن كانت كلمة «Nation» تعنى « قومًا » أو « وطنًا » أو « أمة » وتستخدم الدراسات الغربية مصطلح «Nationalism» للتعبير عن « القومية » أو « الوطنية » بالتبادل ، فلا شك فى أن الأمر مختلف فى الواقع العربى ، حيث يختلف مفهوم الوطنية عن مفهوم القومية . فقد برز مفهوم « الوطنية مع النضال من أجل الاستقلال ، وهو يعنى الانتماء إلى الوطن والدين واللغة والعرق ، ويرمز إلى التعلق بالأرض منبع الكيان ومصدر القوت وميراث الأجداد[1] . فالمواطنة ، كلمة مستحدثة فى اللغة العربية نقلًا عن كلمة Politeia اليونانية أو Citoyennete الفرنسية أو Citizenship الإنجليزية . وفى معجم لسان العرب ، المواطنة والمواطن مشتقان من الوطن : المنزل الذى يقيم به ، وهو موطن الانسان ومحله[2] .

أما « القومية » فهى نسبة إلى « قوم » ، ويعبر عنها فى أبسط الصور بميل الإنسان عاطفيًا إلى من يعدهم قومه وأهله . وأصبحت القومية العربية مفهوما يرمز إلى المسائل التى تخص الوطن العربى فى مجمله أو تحدث فى أى من أقطاره لكن لها أثرها على عموم الوطن العربى . وعليه فإن استخدام مفهومى « الوطنى » و « القومى » هو ناتج من تأقلم المفهومين مع واقع التجزئة العربية[3] ، الذى لا ينسجم فيه الوطنى مع القومى على خلاف كثير من الأمم فى العالم . وعليه فإنه سيتم استخدام مفهوم التكامل الوطنى بوصفه مفهوما تعتمده هذه

---

(١) انظر : عبد الكريم غلاب : أزمة المفاهيم وانحراف التفكير ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠م ، ص ٨٩ .

(٢) انظر هيثم مناع : المواطنة فى التاريخ العربى الإسلامى ، القاهرة : مركز دراسات حقوق الإنسان ، ١٩٩٧م ، ص ٥ .

(٣) انظر : عبد الكريم غلاب : أزمة المفاهيم ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

الدراسة للتعبير عن الجوانب السياسية لدراسة التكامل فى العراق بوصفه أحد أقطار الوطن العربى ، على أن يكون مفهوم التكامل القومى هو المستخدم عند الإشارة إلى هذا التكامل على مستوى الوطن العربى بصفة عامة وبين الأقطار العربية ، أو ما يقع من أحداث فى قطر عربى وله انعكاسه الواضح على التكامل القومى فى الوطن العربى[1] .

ويأخذ عدم التكامل الوطنى أشكالًا مختلفة أهمها :

١ - أن تكون الجماعات اللغوية أو العنصرية أو القبلية ذات ولاء لوحدات تقصر حدودها عن حدود الدولة ؛ وهو الأمر الذى يخلق حالة من عدم الرضا .

٢ - أن يكون الولاء متخطيًا حدود الدولة ؛ وهو الأمر الذى يؤدى إلى التمزق السياسى .

٣ - أن تتزامن الحالتان السابقتان .

وفى محاولة لإيجاد نوع من التصنيف لظواهر عدم التكامل وتأطيرها ضمن نماذج اقترح « جيرتز » النماذج الآتية :

النموذج الأول: ويعرف بالنموذج الأحادى ، ويتمثل فى وجود جماعة واحدة مسيطرة ، عادة ما تكون هى الجماعة الكبرى ، وإن كان ذلك ليس حتمًا ، مع وجود أقلية مثيرة للمشكلات . ومن أمثلة ذلك اليونان ، والأتراك فى قبرص قبل التدخل التركى .

النموذج الثانى: ويعرف بنموذج الأغلبية ، ويتمثل فى وجود جماعة

---

(١) انظر : محمد محمود ربيع ، وإسماعيل صبرى مقلد « محرران » : موسوعة العلوم السياسية ، الكويت ، ١٩٩٤م ، ص ٤٧٧ .

مركزية وعدد من الجماعة الهامشية ، ويمثل له بوضع سكان جاوة تجاه الجزر الإندونيسية الأخرى ، ووضع سكان السهول فى إيران تجاه القبائل الإيرانية المختلفة .

النموذج الثالث : ويعرف بنموذج الثنائية ، ويتمثل فى وجود قطبية ثنائية لجماعتين سائدتين بينهما نوع من التوازن ، ويمثل له بالماليزيين والصينيين فى الملايو .

النموذج الرابع : ويعرف بنموذج التوازن ، ويتمثل فى وجود نوع من توازن القوى بين الجماعات ، مع عدم وجود جماعة معينة سائدة ، وتعد الهند والفلبين وكينيا أمثلة لهذا النموذج[(١)] .

النموذج الخامس : ويعرف بنموذج التفتت ، ويتمثل فى وجود كثير من الكيانات الصغيرة على أسس قبلية ، ولغوية ، وعرقية ... وغيرها ، بدون أن يكون لأى منها الأغلبية العددية أو السطوة السياسية أو الاقتصادية ، وإنما تتردد العلاقة بينها فى إطار سلسلة من التحالفات والعلاقات المتبادلة والمتغيرة[(٢)] .

ب – التكامل الإقليمى

يعد الإقليم أحد أهم الأركان الأساسية لقيام الدولة ، فلا دولة بدون إقليم ، ولا تكتمل سيادة الدولة إلا بسيطرة الحكومة وبسط نفوذها وسلطتها على الوحدات الإقليمية المكونة لها بصورة تمكنها من تطبيق القانون ، وحفظ الأمن والنظام[(٣)] . وتعترف الدول بالسيادة لكل منها على إقليمها .

---

(١) انظر : إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل ... ، مرجع سابق ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) انظر : محمد حسن عبد المجيد : مرجع سابق ، ص٦٥ .

(٣) انظر : إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل ... ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

ويقصد بالتكامل الإقليمى إقامة سلطة مركزية واحدة تمارس اختصاصها على كل أنحاء الإقليم الذى تشغله الدولة[1] ، ويقصد به أيضًا اتحاد بعض الدول واندماجها مع بعضها ، بغرض تكوين كيان سياسى واحد ، وقد ينشأ هذا التكامل طوعيًا بعد مفاوضات ، أو قسرًا بالضم والإدماج ، وقد يكون فوريًا أو يتم تدريجيًا[2] . ويرجع البعض عدم التكامل الإقليمى فى كثير من دول العالم الثالث إلى السياسات الاستعمارية للدول الأوربية ، حيث إنها لم تهتم بإنشاء سلطة مركزية فى جميع الأقاليم الخاضعة لاحتلالها ، بالإضافة إلى وقوع أجزاء من بعض هذه الأقاليم تحت سيطرة دول استعمارية مختلفة . ثم بعد استقلال هذه الدول سعت حكوماتها إلى مد سيطرتها على جميع أنحاء أراضيها ؛ وهو ما أدى إلى مصادمات عنيفة مع سكان المناطق التى كانت خارج السيطرة من قبل ، وهو الأمر الذى أدى بهذه الحكومات إلى الأخذ بحلول واقعية ، وترك قدر من الحكم الذاتى لهذه الأقاليم[3] .

ج – التكامل القيمى

تعرف القيم بأنها نتاج اجتماعى يكتسبه الفرد أثناء عملية التنشئة ، وهى ظاهرة إنسانية تتعلق فقط بالنوع البشرى[4] . ويستخدم اصطلاح التكامل القيمى للإشارة إلى ضرورة توافر حد أدنى من القيم الضرورية للاحتفاظ بالنظام

---

(١) انظر : قاسم جميل قاسم : مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) انظر : إكرام عبد القادر بدر الدين : التكامل على المستوى القطرى ، السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، يناير ١٩٧٨م ، السنة الرابعة عشرة ، ص ١٦ .

(٣) انظر : إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٤) انظر : قبارى محمد إسماعيل : علم الاجتماع الجماهيرى وبناء الاتصال ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٤م ، ص ٧٥ .

الاجتماعى التى تكون عادة بتحقيق التنمية بشقيها السياسى والاقتصادى[1] . وقد توجد فى الدولة الواحدة فجوة فى القيم بين الريف والمدينة ، وبين الساحل والصحراء ، وبين جيل الشباب والجيل الأسن ، وبين المدنيين والعسكريين .

د – التكامل بين الصفوة والجماهير

يستخدم مفهوم الصفوة للإشارة إلى إحدى سمات البناء الاجتماعى ، وهى اختلاف درجتى النفوذ والتأثير التى يتمتع بها أعضاء تنظيم اجتماعى ما . ففى كل المجتمعات على اختلاف مراحل تطورها توجد مجموعة من الأفراد تملك نفوذًا أكبر من غيرها ، وهذه المجموعة تسمى « بالنخبة أو الصفوة »[2] ، أما الجماهير فهم الأفراد الأقل نفوذًا الذين يقبلون بسيطرة الصفوة[3] .

ومن المسلم به أنه فى جميع النظم السياسية يوجد اختلاف بين الحكام والمحكومين ، غير أنه فى النظم التى تتبنى الديمقراطية يتبادل كل من الحاكمين والمحكومين التأثير والتأثر ، أما فى الدول غير الديمقراطية – ويقع معظمها فى العالم الثالث – فالنخب الحاكمة لا تسمع إلا صوتها فقط ولا تولى اهتماما بآراءِ الجماهير ، والعكس صحيح ، فالجماهير تعبر عن انفصالها وسلبيتها تجاه تطلعات الصفوات والنخب الحاكمة لاعتقادها أن هذه النخب لا تعمل إلا لصالحها ، وكلما ضاقت وسائل الاتصال بين الحكام والمحكومين اتسعت الفجوة بين أولئك وهؤلاء[4] .

---

(١) انظر : قاسم جميل قاسم : مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٢) انظر جان مارى دانكان ، علم السياسة ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٨ .

(٣) انظر : فاروق يوسف أحمد : قواعد علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ط ٥ ، ١٩٩١م ، ص ١٣٠ .

(٤) انظر : قاسم جميل قاسم : مرجع سابق ، ص ٢٣ .

وفى ختام هذه الجزئية تجدر الإشارة إلى أن أنماط التكامل وصوره ليست منفصلة فعليًا عن بعضها ، حيث لا يعدو الفصل بينها أن يكون تحليليًا ؛ وذلك لأنها تتداخل فيما بينها وتشكل مركبًا معقدًا . فمثلًا يطرح الاختلاف القيمى والثقافى نفسه فى مشكلة التكامل بين النخبة والجماهير ، وكذا فى عدم التكامل الإقليمى ، كما أن عدم التكامل الوطنى يعبر عن نفسه فى هيئة تفتت الثقافة السياسية وهكذا[1] .

والملاحظة الأخرى أن درجة حدة المشكلة تختلف من مجتمع إلى آخر ، وفقًا لعوامل عدة ، منها حجم التنوع الاجتماعى وكيفية مواجهة الحكومات له ، وكذا مدى وجود تدخل دولى يعمق المشكلة أو يخفف من حدتها[2] .

---

(١) انظر : إكرام عبد القادر بدر الدين : أزمة التكامل ، مرجع سابق ، ص ٧١ .
(٢) انظر : قاسم جميل قاسم : مرجع سابق ، ص ٢٤ .

المبحث الثانى

استراتيچيات التكامل وأدواته

انتهت الدراسات التى تناولت استراتيچيات التكامل الوطنى إلى استراتيچيتين كفيلتين بتحقيق التكامل الوطنى؛ هما: «استراتيچية بوتقة الصهر»، و«استراتيچية الوحدة من خلال التنوع»، ولكل منهما أدواته المحققة للتكامل. وتقوم الدولة وهى بصدد تحقيق التكامل الوطنى بالاختيار بين الأدوات الملائمة لتحقيق الاستراتيچية التى اعتمدتها أساسًا لتحقيق التكامل الوطنى بها. وقد تعرضت الدراسة فى المبحث الأول لمفهوم التكامل وصوره ومستوياته. ويتناول هذا المبحث استراتيچيات التكامل وأدواته فى مطلبين؛ المطلب الأول: يتناول استراتيچيات التكامل، والآخر: يتناول أدوات التكامل.

المطلب الأول: استراتيچيات التكامل

ركزت الدراسات التى تناولت استراتيچيات التكامل على استراتيچيتين أساسيتين، الأولى: هى استراتيچية بوتقة الصهر، والأخرى: هى استراتيچية الوحدة من خلال التعدد أو «التنوع». وسوف يتم تناول كل منها بشىء من الإيجاز.

أولاً: استراتيچية بوتقة الصهر: «Melting Pot»

وهى استراتيچية أمريكية من حيث النشأة والتطور، ارتبطت بالتجربة الأمريكية فى استيعاب موجات المهاجرين إلى الولايات المتحدة، وقوامها أن أى مهاجر، بغض النظر عن العنصر الذى ينتمى إليه أو جنسيته أو خلفيته

الاجتماعية أو الثقافية ، عند انغماسه فى الحياة الاجتماعية الأمريكية سينصهر مع غيره ، وهو ما سيؤدى إلى أن تتبدد الاختلافات الاجتماعية والتفاوت الثقافى[(١)] . فالأمة الأمريكية كانت بوتقة اجتماعية كبرى ، انصهرت فيها مختلف العناصر البشرية الأوربية قبل إعلان الاستقلال بفعل مجموعة عوامل هى :

١ - الثقافة الأنجلوسكسونية لغالبية المواطنين وهجر الأقليات غير الناطقة بالإنجليزية للغاتها الأصلية ؛ وهو ما أدى إلى وحدة اللغة وأسلوب التفكير فى أقل من قرن .

٢ - ممارسة الحريات الدينية والسياسية على نطاق واسع نتيجة المذهب البروتستانتى والفكر السياسى الأنجلوسكسونى .

٣ - اتجاه القوى الاقتصادية والاجتماعية إلى التكامل والتخصص ؛ حيث إن وجود الصناعات الحديثة فى الشمال والمزارع فى الجنوب أدى إلى ربط الشمال بالجنوب ووحدة تطلعاتها .

٤ - وحدة الأخطار النابعة من تهديدات السكان الأصليين والتهديدات الفرنسية فى الشمال ، ثم بعد ذلك الاستعمار البريطانى ؛ وهو ما أدى إلى قيام الثورة الأمريكية[(٢)] .

---

(1) See: Wilmot Robertson, The Dispossed Majority , Florida: Howard Allen, 1972, p.49.

(٢) انظر محمد أنور عبد السلام : تطور الحركة الاتحادية الأمريكية حتى قيام الدولة الفيدرالية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ١٩٧٢م ، ص ص ١٢ - ١٦ .

ثانيًا: استراتيچية الوحدة من خلال التعدد: « Unity in Diversity»

ويقصد بها الاعتراف بوجود تباينات اجتماعية وثقافية بين الجماعات المختلفة فى الدولة مع وجود روابط وسمات مشتركة تربط هذه الجماعات بعضها ببعض، ومع ذلك فإن هذه الاستراتيچية تهدف إلى الحفاظ على قدر من الخصائص الحضارية والسلالية الأخرى، وذلك داخل إطار ثقافى عام أشمل كسياج قومى تشترك فيه كل الجماعات.

على أن نجاح هذه الاستراتيچية يتوقف على الأساليب التى تستخدمها الحكومة المركزية لجذب هذه الجماعات التى يمكن أن تتراوح بين إيجاد أهداف عامة للمجتمع، وإقناع أعضائه بأن أهداف الفرد والجماعة يمكن أن تتحقق من خلال الانتماء إلى المجتمع والانخراط فى أنشطته وتوفير مكانة اجتماعية متميزة للجماعات المختلفة[1] والتسامح تجاهها.

وفى ختام هذه الجزئية تجدر الإشارة إلى نسبية النظريات والأفكار الخاصة بالتكامل، وذلك لنشأتها فى إطار ظروف لاتتفق بالضرورة مع ظروف العالم الثالث، وعليه فإن من المهم لدوله أن تأخذ بما يلائمها وبما يتفق وظروفها[2].

المطلب الثانى: أدوات التكامل

تتوسل الدول بعدد من الأدوات والوسائل فى سعيها لتحقيق التكامل، تتراوح ما بين التركيز على المقوم العسكرى، والتركيز على المقوم الثقافى أو الاقتصادى أو السياسى والإدارى، وتتكامل فيما بينها كما تتكامل أنماط

---

(١) انظر: قاسم جميل قاسم: مرجع سابق، ص ص ٢٨، ٢٩.

(٢) انظر: إكرام عبد القادر بدر الدين: مصير التكامل على المستوى القطرى ...، مرجع سابق، ص١٤.

التكامل واستراتيچياته .

أولاً : الأدوات العسكرية

وتشير إلى استخدام القوة العسكرية فى التعامل مع الأقليات وإجبارها على الخضوع للنظام السياسى والقوة ، كما قد تشير إلى محاولة استمالة هذه الأقليات بتوظيفها فى خدمة المؤسسة العسكرية سواء بالتطوع أو بالتجنيد ، انطلاقًا من أن الانضباط الذى تفرضه الحياة العسكرية على أفرادها يؤدى إلى التكامل ، وذلك على أساس أن الجيش هو المعبر عن الروح الوطنية ومستودع القيم العامة .

ثانيًا : الأدوات الاقتصادية

يمكن تحديد تأثير العامل الاقتصادى على مستويين ، الأول : مستوى الدخل بوصفه المحدد للشريحة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد ، وكذلك لعلاقاته الاجتماعية . والآخر : مستوى توزيع الناتج القومى على الطبقات والجماعات المختلفة بما فيها الأقليات ، وما ينطوى عليه ذلك من تشكيل علاقة الأقلية بالجماعة المسيطرة وفق عدالة التوزيع من عدمها .

ثالثًا : الأدوات الثقافية

ويقصد بها مجموعة الأدوات التى تستخدم فى عملية التنشئة الاجتماعية (Socialization) ؛ بمعنى عملية تشكيل قيم الإنسان ومفاهيمه من خلال التعليم والتدريب ، وقد تتم هذه العملية شعوريًا أو لا شعوريًا ، عن طريق كثير من الأدوات ؛ مثل الأسرة ، وجماعة الأصدقاء ، والمدرسة ، ووسائل الإعلام ، والأحزاب .

رابعًا : الأدوات السياسية والإدارية

يمكن للأجهزة الإدارية والسياسية جذب الجماعات المختلفة إلى هياكلها واستهدافها بساساتها ، حتى لا تضطر إلى الانكفاء على ذواتها وتأسيس هياكلها الخاصة بها . أما لجوء الدولة إلى نظام الحزب الواحد لربط الجماهير بأهداف النظام السياسى عن طريق نشر أيديولوجيته وتلقينها للشعب ؛ فإن هذه الأداة لا تؤثر إلا فى حالة عدم التنوع الاجتماعى الشديد ؛ لأنه إذا كان هذا التنوع بالغًا فإن الأقلية ترفض قبول الأيديولوجية الحزبية بوصفها أداة لاستيعابها ، وخاصة إن كانت هذه الأقلية تشغل إقليما جغرافيًا طرفيًا ؛ وهو ما يشجعها على المطالبة بالحكم الذاتى .

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرًا من الدراسات يركز على أن توسيع نطاق المشاركة السياسية يمثل حلًّا لمشكلة عدم التكامل الوطنى ، وذلك بشرط عدم تقييد هذه المشاركة كدأب كثير من النظم فى الدول النامية ، بهدف امتصاص السخط الشعبى ، حيث يتم الاكتفاء بمظاهر شكلية غير ذات جدوى لتفريغ شحنة السخط الشعبى ولتأمين استمرار النظام الحاكم لأطول فترة ممكنة .

إن التعددية السياسية ، بوصفها إطارًا للمشاركة ، تعنى الاعتراف بتعدد القوى وحقها فى التعبير عن نفسها والمشاركة فى عملية صنع القرار السياسى ، ولذا فهى تتضمن ثلاثة عناصر : الاعتراف بالتنوع والاختلاف الناتج عن وجود عدة دوائر للانتماء ، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف فى الآراء والمعتقدات والمصالح ، ثم تقنين هذا التنوع والاختلاف من خلال إيجاد صيغة ملائمة للتعبير عنه ، مع السماح بتداول السلطة بالأدوات السلمية والقانونية[1] .

---

(١) انظر : جابر سعيد عوض : مفهوم التعددية فى الأدبيات الغربية المعاصرة ، جامعة القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية ، العدد ٧٤ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ديسمبر ١٩٩٣م ، ص ص ١٩ - ٣٣ .

وكما سلف القول ، فإن أدوات التكامل تتداخل فيما بينها ، فالتعليم يمارس من خلال عدة مؤسسات ؛ منها الجيش أحيانًا ، الذى قد تكون له هياكله التى تتولى مهام التنشئة والتثقيف . لكن ظروف كل دولة تتحكم إلى حد بعيد فى تحديد الاستراتيجية ، ومن ثم فى تحديد الأدوات المنفذة لها .

المبحث الثالث

معوقات التكامل

توصلت الدراسات التى تناولت التكامل إلى أن هناك عوامل عدة يمثل كل منها معوقًا لعملية التكامل وهى تتمثل فى التعدد اللغوى ، والدينى ، والعرقى ، والقبلى ، فضلًا عن بعض العوامل الجغرافية والاقتصادية ذات الصلة . والقول بأن هذه العوامل تعد من معوقات التكامل ليس مطلقًا ، حيث يمكن وجود تكامل وطنى مع توافر معوق أو أكثر من هذه المعوقات . وإنما هى رهينة بتوافر عوامل أخرى تتفاعل معها وتثيرها وتدفعها لكى تصبح مؤثرة وذات فاعلية فى عملية إعاقة التكامل ، وليس أدل على ذلك من تعدد اللغة فى المجتمع السويسرى الذى لا يشكل معوقًا للتكامل ، ويمكن إيجاد أمثلة مشابهة .

وسوف يتم تناول كل من هذه المعوقات السالف الإشارة إليها بشىء من التفصيل .

أ – التعدد اللغوى

تعد اللغة من أهم الروابط المعنوية التى تربط الفرد بغيره من الأفراد ، فهى وسيلة نقل الأفكار والقيم من الآباء إلى الأبناء ، وهى التى تكيف شعور الإنسان وتؤثر فى عواطفه . ووحدة اللغة توجد نوعًا من الروابط الفكرية والعاطفية ، التى هى من أقوى الروابط بين الأفراد والجماعات[1] . واللغة هى وعاء الفكر

---

(١) انظر ساطع الحصرى : أبحاث مختارة فى القومية العربية ، بيروت ، دار القدس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٦٣م ، ص ٤٢ .

وهى الأداة التى تحمله وتؤثر فيه وتتأثر به ، وعندما تختلف اللغة يختلف شكل الثقافة والمجتمع[1] ، ومن هنا كان تصنيف الجماعات الإثنية على أساس اللغة إدراكا لأهمية التباين فى البنيات الاجتماعية والأنساق القيمية المعيارية والسلوكية لهذه الجماعات ، وقد يكون التباين اللغوى بين الجماعات التى تعيش فى الدولة طفيفًا أو متوسطًا أو كبيرًا[2] .

وتتجه أكثر الدراسات إلى أن التعدد اللغوى يعد من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسى فى دول العالم الثالث[3] ، هذا بالإضافة إلى كونه واحدًا من أهم أسباب عدم التكامل . غير أنه تجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذا التعدد ليس بالضرورة معوقًا لعملية التكامل (النموذج السويسرى على سبيل المثال) ، لكن يحدث التعويق عند التحرك السياسى للجماعات المختلفة لغويًا[4] .

ب – التعدد العرقى

الجماعة العرقية هى جماعة يشترك أفرادها فى تقاليد ثقافية واجتماعية متميزة استطاعت الجماعة أن تحافظ عليها عبر الأجيال . وتختلف الأنماط العرقية من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى ، ولكنها تشترك فى إحساس كل جماعة بالانتماء إلى هوية مشتركة ، والشعور بالاختلاف عن الآخرين . وتتلخص الآثار السلبية للعرقية على التكامل فى عاملين :

---

(١) انظر : مايكل كاريذرس : لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة ؟ ترجمة شوقى جلال ، الكويت : عالم المعرفة ، العدد ٢٣٩ ، ١٩٩٨م ، ص ٢٠ .

(٢) انظر : سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراف ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٣) انظر : إكرام عبد القادر بدر الدين : مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(4) See : Parl Honton , Chester L. Hurk , Sociology , New York : Grown Hill , 1972, p. 361.

١ - أن الجماعة العرقية تسعى إلى الاحتفاظ بخصوصيتها فى المواقف المختلفة، ولا ترغب فى تذويب هويتها فى إطار كبير.

٢ - أن الاختلافات العرقية تدعم النزعة إلى الانفصال فى حالة كون الإقليم الذى تسكنه أغلبية عرقية متميزة أكثر ثراء من بقية أقاليم الدولة[(١)]، أو وجوده على أطرافها.

إن المدخل لتميز الجماعة العرقية ليس هو وجود سمة خاصة بها ولكنه وجود تصور مشترك لدى أفراد هذه الجماعة حول تميزها عن غيرها من الجماعات[(٢)].

ج - القبلية

فى المجتمعات التى تسود فيها ثقافة سياسية تقليدية، يغلب أن يكون ولاء الأفراد محليًا ضيقًا، فى هذه الحالة يتجه الفرد بانتمائه الأول إلى أسرته أو قبيلته أو جماعته الدينية أو اللغوية أو مجتمعه المحلى[(٣)].

والمجتمع الأول يتكون من جماعات ثقافية مختلفة، ويتكون أيضًا من قوى اجتماعية مختلفة. والمجموعات الإقليمية أو العائلية أو الفردية التى تكونه، تمثل بحد ذاتها مصدرًا لسلطات جزئية، ولا تدخل هذه الوحدات العائلية «القبلية» فى إطار تقسيم لغوى جديد إلا عندما يجد جميع أفراد هذه الوحدات إمكانية لاشتراكهم فى السلطة المركزية[(٤)].

---

(١) انظر : إكرام عبد القادر بدر الدين : مرجع سابق، ص ص ٤٦ ، ٤٨ .

(٢) انظر : تيد روبرت جيد : أقليات فى خطر، ترجمة رفعت سيد أحمد، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٥م، ص ١٩ .

(٣) انظر : كمال المنوفى : الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠م، ص ٣٢ .

(٤) انظر : برهان غليون : المسألة الطائفية ومشكلات الأقليات، القاهرة، دار سيناء للنشر، ١٩٨٨م، ص ١٨٦ .

وتظهر القبلية بوصفها معوقًا للتكامل الوطنى ، لكونها كيانًا متماسكًا اجتماعيًا ، تنتمى إليه جماعة من أفراد المجتمع ، وهى بذلك تمثل انتماءً ضيقًا داخل كيان الدولة يصعب احتواؤه أو القضاء عليه .

د - التعدد الدينى

الدين هو أحد المتغيرات الأساسية المميزة للتجمعات البشرية ، والتنوع الدينى قد يعنى وجود أكثر من دين ، أو أكثر من مذهب فى إطار الدين الواحد .

والتنوع الدينى لا يكتسب أهمية سياسية ، ولا يعد من معوقات التكامل إلا إذا ترتب عليه تنافس أو صراع على القيم أو الثروة أو السلطة[(١)] ، وفيما عدا ذلك يعد مصدر إثراء وإغناء ، فضلًا عن كونه سنة من سنن الكون .

هـ - التفاوت (أو الانقسام) الطبقى

يرى البعض أن العوامل الاقتصادية فى حد ذاتها لا تؤثر بقوة فى أزمة التكامل ، إنما هى تباشر أثرها فى زيادة حدة أزمة التكامل الموجودة فعلًا ، وعليه فإن التكامل الاقتصادى يكون مرتبطًا بجوانب أخرى من التكامل سواء سياسية أو ثقافية[(٢)] .

على أنه تجدر الإشارة إلى أن تهميش أعداد متزايدة من المواطنين نتيجة تطبيق سياسات اقتصادية خاطئة مبنية على التمييز بين مناطق الإقليم يضخم من

---

(١) انظر : سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراق ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٢) انظر يوسف صايغ : موجبات البحث فى موضوع الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة ، فى محمد محمود الإمام (محرر) : الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧م ، ص ٤٤ .

حدة الفوارق الطبقية ، ويزيد من فرص حرمان الأقليات من المساواة الاقتصادية ؛ وهو الأمر الذى يؤثر سلبًا على التكامل الوطنى .

و – تنوع التضاريس

تعد العوامل الجغرافية التى تتعلق بمساحة الدولة وتضاريسها وحدودها من أهم العوامل المعوقة لتكاملها[1] . ويزيد من خطورة هذا التنوع الجغرافى أن بعض الصراعات الإثنية قد تتركز فى المناطق النائية وتعلن تمردها على الدولة ، وهو الأمر الذى يمثل خطورة على الاستقرار السياسى .

إن المد الليبرالى الجديد الذى يشهده العالم منذ عقدين من الزمان طرح قضايا الأقليات مجددًا على ساحة البحث والتحليل ، حيث جرى تعريف الأقليات بالتركيز على علاقة القوة فى المجتمع ، وأعيد النظر فى بعض المقولات التقليدية ذات الصلة ؛ كالعلاقة بين الديمقراطية والتعددية المجتمعية ، واقترحت حلول تتفق مع المنطلقات الفكرية لليبرالية الجديدة ، وإن كانت تتصادم مع بعض المبادئ القانونية المستقرة ؛ ومن أهمها مبدأ احترام سيادة الدولة[2] . ومثل هذا الوضع أدى إلى انتعاش مطالب الأقليات ؛ وهو ما أدى إلى تفكيك كل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى ، فضلًا عما تسبب فيه من انسلاخ بعض الأقاليم واستقلالها بدول خاصة بها (استقلال إريتريا عن إثيوبيا نموذجًا) ، غير أنه مع ذلك ينبغى التأكيد على أمرين :

الأول : إن مشكلة التكامل ليست وقفًا على الدول النامية بل يعرفها كثير

---

(١) انظر : أمين محمود عبد الله : فى أصول الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٤م ، ص ٢٨ .

(٢) انظر : نيفين عبد المنعم مسعد : قضايا الأقليات ، مرجع سابق ، ص ٢ .

من الدول المتقدمة ، ومن أمثلتها مشكلة السود فى الولايات المتحدة وتمسك كثير من الإسبان بلغتهم الإسبانية ، ومقاومة صهرهم فى المجتمع الأمريكى[1] ، ومشكلة إقليم « كيبك » فى كندا .

ثانيًا : إن التعدد القومى أو الدينى أو اللغوى فى حد ذاته ليس شرطًا لعدم التكامل ، فالمشكلة ليست فى وجود التعدد بقدر ما هى فى تسييس هذا التعدد والسعى للحصول على منافع اقتصادية وسياسية تعتمد على إثارة النعرات الطائفية والدينية والعرقية .

وهكذا ؛ فقد هدف هذا الفصل إلى التعرض لكل من مفهوم الأقليات ومفهوم التكامل فى الفكر السياسى ، وتوضيح كل من المفهومين وتطورهما التاريخى وتأصيلهما اللغوى ، وفى سبيل ذلك تعرضت الدراسة لبيان بعض المفاهيم التى تشتبه مع مفهومى الأقليات والتكامل ، وبيان أسس التمايز بين هذه المفاهيم ، وتم استعراض صور التكامل ومستوياته فى المبحث الأول .

انتقلت الدراسة بعد ذلك إلى بحث استراتيچيات التكامل وأدواته التى يمكن للدول أن تتبعها فى علاج ظاهرة عدم التكامل الوطنى ، وهما : استراتيچية بوتقة الصهر ، واستراتيچية الوحدة من خلال التنوع ، وذلك فى مطلبين . ثم تعرضت الدراسة للتعرف على الأدوات التى يمكن أن تستخدم مع كل استراتيچية من هاتين الاستراتيچيتين ، وذلك فى المبحث الثانى . تلا ذلك استعراض العوامل المعوقة للتكامل من تعدد لغوى ، ودينى ، وعرقى ، وقبلى وعوامل جغرافية ، واقتصادية فى مبحث ثالث .

---

(١) انظر : هانس بيتر مارتن وهارلد شومان : فخ العولمة ، ت : عدنان عباس ، مراجعة : رمزى زكى ، الكويت ، س عالم المعرفة ، ١٩٩٨م ، ص ٦٢ .

الفصل الثانى

خصائص التعددية الإثنية فى العراق

وآثار حرب الخليج الثانية على التكامل الوطنى

يتصف التكوين السكانى للعراق بالجمع بين جماعات وأقليات متباينة الأصول العرقية واللغوية والدينية ، مع ميل هذه الجماعات إلى التركز الجغرافى فى مناطق معينة ؛ وهو ما يجعل العراق من أكثر البلدان العربية معاناة لمشكلة الأقليات ، أو بالأحرى عدم التكامل الوطنى .

وكان لحرب الخليج الثانية آثارها السيئة على التكامل الوطنى فى العراق ، وهو ما تتناوله الدراسة فى هذا الفصل الذى ينقسم إلى مبحثين ؛ يتناول الأول ، تركيبة العراق الدينية والعرقية والتكامل الوطنى ، وينقسم إلى ثلاثة مطالب ، الأول : البناء الإثنى فى العراق ، والثانى : التعدد الدينى ، والثالث : آثار تركيبة العراق العرقية والدينية على التكامل الوطنى . ويتناول المبحث الآخر : حرب الخليج الثانية والتكامل الوطنى فى العراق ، وينقسم إلى مطلبين ، يتناول الأول : انتهاء الحرب وقبول العراق قرارات مجلس الأمن ، بينما يتناول الآخر : أثر قرارات مجلس الأمن على التكامل الوطنى فى العراق .

المبحث الأول

تركيبة العراق الإثنية والتكامل الوطنى

يحتوى العراق داخل حدوده على عدة جماعات لغوية وعرقية أهمها العرب والأكراد، والأتراك، والفرس، والآشوريون. أما من الناحية الدينية فينقسم مجتمع العراق إلى «مسلمين» (سنة وشيعة)، «ونصارى»، «ويهود»، «وبهائية»، «وصابئة»، «ويزيدية»، «وشبك». وعلى الرغم من أن الدين الإسلامى هو دين الأغلبية فى العراق حيث ينتمى أكثر من ٩٠٪ من سكانه إليه؛ فإن هؤلاء ينتمون إلى «سنة» و«شيعة»، وينقسمون بدورهم إلى عدد من الطوائف الأخرى التى أقامت نظمًا اجتماعية وروحية متباينة. كما أنه على الرغم من أن عدد العرب يبلغ ٧٦٪ من إجمالى عدد السكان (وهو ٢٠مليون نسمة تقريبًا)؛ فإن هناك جماعات أخرى سبقت الإشارة إليها تتوزع على النسبة المتبقية التى تصل إلى ٢٤٪.

وسيهتم هذا المبحث فى مطلبه الأول بالبناء العرقى واللغوى فى العراق مع التركيز على المشكلة الكردية. ثم يناقش فى المطلب الثانى، التعدد الدينى فى العراق، مع التركيز على الشعية، أما المطلب الثالث فإنه سيتناول أثر تركيبة العراق اللغوية والعرقية والدينية على التكامل الوطنى.

المطلب الأول: البناء الإثنى فى العراق

يشترك كل من الأكراد والأتراك والآشوريين وبنسبة أقل اليزيديين فى البناء

الإثنى فى العراق . وسوف تتناولهم الدراسة وفق الترتيب السابق .

أ - الأكراد

تفيد التقديرات الحديثة أن عدد الأكراد فى بلدان الشرق الأوسط يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ مليون نسمة يتوزعون بين تركيا (١٠ - ١٢ مليون نسمة) ، وإيران (٥ - ٦ ملايين نسمة) ، وفى العراق (٣ - ٣,٥ ملايين نسمة) ، وسوريا (مليون نسمة تقريبًا) ، وحوالى (٧٠٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠٠) فى أرمينيا وأذربيجان و (٥٠٠٠٠٠ إلى مليون) داخل الاتحاد الروسى[(١)] ، فضلًا عن أقلية كردية محدودة فى لبنان . ومن الجدير بالذكر أن هذه التقديرات لا ترتبط بإحصاءات رسمية نظرًا لحساسية قضية التوزيع الديموجرافى ؛ لذلك نجد أنه فى حالة العراق يرجع التعداد الوحيد الذى يبين التقسيم الطائفى للسكان إلى عام ١٩٤٧[(٢)] . مع أن بعض المصادر قد ذكرت أنه فى غضون عام ١٩٩٧ أجرت الحكومة العراقية تعدادًا أظهرت نتائجه الرسمية أن مجموع سكان العراق قد بلغ ٢١مليون نسمة ، على أن هذا التعداد اقتصر على خمس عشرة محافظة فقط ولم يشمل أربيل والسليمانية ودهوك ، وهى المحافظات الثلاث ذات الأغلبية الكردية[(٣)] . وفى مقابل هذا الميل الرسمى للتجهيل بالنسبة الفعلية للأكراد فى العراق ، فإننا نجد الأحزاب الكردية تميل فى المقابل إلى المبالغة فى تقدير حجم الجماعة التى تمثلها .

---

(1) See :Robert Olson : Turkey - Syria Relation Since the Gulf War: Kurds and Water , Middle East Policy , vol . VI, No. 2, May, 1997, p. 168.

(٢) انظر : محمد زهرة : الأوضاع الديمقراطية فى إيران والدول العربية ، فى جمال زكريا قاسم ، ويونان لبيب رزق (محرران) : العلاقات العربية الإيرانية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣م ، ص٢٥١ .

(٣) انظر : نداء الرافدين ، ٢٠/١١/١٩٩٧م .

وفيما يتعلق باللغة التى يتكلمها أكراد العراق فإنها تنقسم إلى لهجتين أساسيتين؛ هما: الكرمانية والسورانية، وقد آلت إليهم هاتان اللهجتان نتيجة اختلاط قبائل زاجروس بالقبائل الهندية والأوربية التى حلت بالمنطقة فى الألف الثانى قبل الميلاد، وإن كان البعض يردهما إلى أصول عربية.

تنقسم اللهجة الكرمانية بدورها إلى لهجتين فرعيتين؛ هما: الزيل والميل. وقد ساعد على الشتات اللغوى للأكراد استعانتهم ببعض الحروف الفارسية والعربية ودعوة البعض منهم إلى توحيد الكتابة باللاتينية. والواقع أن خاصية الانقسام لازمت الأكراد على طول تاريخهم، فبالإضافة إلى هذا الانقسام اللغوى، انقسم الأكراد أيضًا دينيًا، فأغلبيتهم السنية تتوزع على عدد من الطرق الصوفية كالطريقتين القادرية والنقشبندية، هذا بخلاف أقلية شيعية، فضلًا عن اليزيديين.

أما من حيث التركيز الجغرافى، فيتركز الأكراد فى شمال العراق فى منطقة تسمى كردستان ومعناها «أرض الكرد»، وكردستان لها امتدادها الجغرافى حيث يقع الجزء الأكبر منها فى جنوب شرق تركيا وفى شمال غرب إيران وشمال شرق سوريا وجزء داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق. وهذه المناطق التى يسكنها الأكراد تتميز بالوعورة وضعف الاتصال فيما بينها وبين المراكز الحضرية الأخرى فى العراق، بل إن المدن الكردية نفسها تتوزع على مناطق جغرافية وعرة التضاريس؛ وهو ما أدى إلى وجود شبه عزلة جغرافية للأكراد بالمعنى المادى والمعنوى، خاصة فى ظل تساقط الثلوج معظم فصل الشتاء وتعرض وسائل النقل إلى السطو المسلح عليها من المتمردين الأكراد. وارتبط بذلك تباين النشاطات الاقتصادية بين هذه المنطقة وبعض مناطق العراق

الأخرى ، على أساس أن النشاط الاقتصادى رهين الأمن والاستقرار ، وهما المفتقدان فى المنطقة الكردية ؛ وهو ما جعل المنطقة تحيا فى ظل ظروف اقتصادية متخلفة وبدائية للأسباب المشار إليها[1] . بل إنه لما كانت الأرض تعطى من سماتها للأشخاص الذين يعيشون عليها ، فإن وعورة مناطق تمركز الأكراد ساعدت على خلق حالة من التمرد المستمر منذ عشرينيات هذا القرن ضد السلطة المركزية ؛ وهو ما أدى إلى خلق مناخ انعدمت فيه الثقة المتبادلة بين الأكراد العراقيين والحكومات المتعاقبة التى لم تجد وسيلة للتعامل مع المطالب الكردية سوى العنف الذى كانت تتخلله اتفاقات ومشروعات سلام وتسويات مؤقتة ، سرعان ما كان يعقبها تجدد القتال بين الطرفين . وقد أفرزت عمليات القتال والتمرد لفترات طويلة بدون حسم ، أثرًا نفسيًا عميقًا لدى الأكراد الذين نشأت بينهم أجيال متعصبة للهوية الكردية ومعادية للعرب ومتشككة فيما تقدمه الحكومة العراقية من وعود ومقترحات لتسوية المشكلة الكردية لتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية[2] .

وبالنسبة للتنظيم الاجتماعى للأكراد ، فإنه لم يجاوز بعد المرحلة القبلية ، حيث يتشكل الشعب الكردى من مجموعة من القبائل التى تتقاسم الأراضى الزراعية ومناطق الرعى ؛ وهو ما جعل شيوخ القبائل على قدر كبير من الثراء . وقد امتد هذا النفوذ الاقتصادى إلى المجال السياسى ، حيث يوجد على رأس كل قبيلة قائد محلى يرتبط به أفراد القبيلة بعلاقة تشبه علاقة الرئيس بالأتباع « Patron Client Relations » ؛ وهو ما أتاح لهؤلاء الرؤساء القدرة على

---

(١) انظر : قاسم جميل قاسم : مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

(٢) انظر : جلال عبد الله معوض : الأكراد والتركمان فى العراق ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، سلسلة بحوث سياسية ، العدد ٩٠ ، ١٢/١٩٩٤م ، ص ١٣ .

تعبئة القبائل فى إطار التحالف ضد الحكومة المركزية فى بغداد[1] . وزاد من خطورة الوضع السياسات البريطانية فى العراق خلال الفترة بين ١٩٢٠ - ١٩٥٨، حيث شجعت على إظهار الاختلاف الثقافى ومنح الأكراد درجة من الحكم الذاتى المحلى ، وسمح لهم بحرية التعبير عن ثقافتهم ومنع تعاونهم مع العرب ؛ وهو الأمر الذى أدى إلى تعميق شعورهم بالتمايز والاختلاف .

إن الفكر السياسى الكردى لم يظهر فى العراق من داخل كردستان العراق بل نبعت بداياته الأولى من تركيا وإيران ، ثم تبنت هذا الفكر السياسى فى العراق حركات عسكرية قادها شيوخ الأكراد ، واتجهت بالأساس لخدمة مصالح هؤلاء الشيوخ ، لكنها كانت نواة للهوية الكردية .

وقد استمرت الأوضاع فى التطور إلى أن ظهرت إلى الوجود أحزاب كردية أيديولوجية ماركسية وغيرها[2] ، لم تلبث أن سادتها الفرقة التنظيمية بعد أن كان التجانس هو المميز للأكراد عن سواهم من الأقليات ، فالتنظيمات الكردية قبل الحرب العالمية الثانية ؛ مثل جمعية الارتقاء الكردية ، وجمعية بعث كردستان ، وأحزاب « الاستقلال » و « الأمل » و « الحرية » و « الثورة » كانت قد اتفقت على هدف واحد هو الانفصال عن العراق ، وإن سمحت لنفسها بالاختلاف على مستوى تحقيق الهدف ، فبعد أن كان الحزب الديمقراطى الكردستانى حتى الحرب العالمية الثانية هو الممثل الرئيسى للأكراد[3] ، وبعد أن

---

(1) See : Michael C. Hudson , Arab Politics : The Search for Legitimacy, New Haven : Yale Unievrsity Press , 1977, p. 24.

مشار إليه فى المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢) انظر قاسم جميل قاسم : مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

(٣) انظر نيفين مسعد : الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧م ، ص ١٥٤ .

تم الاعتراف بالهوية الكردية صراحة منذ عام ١٩٥٨، لم يهدأ التمرد الكردى؛ وهو الأمر الذى حفز بغداد إلى إقرار مبدأ الحكم الذاتى عام ١٩٧٠، وبدأ تطبيقه عام ١٩٧٤؛ وهو ما عد خطوة على طريق حل المشكلة الكردية فى العراق[١] ، حيث هدأ التمرد الكردى وانحسر فى عام ١٩٧٥، نتيجة انقطاع الدعم الإيرانى. ثم اندلعت الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩، وأخذت التنظيمات الكردية فى التعدد ليس فقط على مستوى الوسائل لكن على مستوى الأهداف . وأسس « جلال طالبانى » الحزب الوطنى الكردستانى ، بعد أن انشق عن الحزب الديمقراطى الكردستانى الذى أيد الثورة الإيرانية فى بدايتها ، ثم انقلب عليها لاحقًا ، وشكل مع الاشتراكيين والماركسيين اللينينيين جبهة وطنية تقدمية « جوفر » معارضة لإيران . كما تمت المصالحة بين فصائل حزب الشعب الديمقراطى الكردى تحت زعامة محمود عبد الرحمن[٢] .

على أنه تجدر الإشارة إلى أن الحزب الديمقراطى الكردستانى الذى أسسه « الملا مصطفى البرزانى » عام ١٩٤٦، والاتحاد الوطنى الكردستانى بقيادة جلال طالبانى الذى انشق عن سابقه ، هما الحزبان الرئيسيان فى شمال العراق ، اللذان يتقاسمان السلطة والنفوذ هناك .

أما ما عداهما من الأحزاب فليس له تأثير فعال فى المنطقة الكردية[٣] ، بل إن الأحزاب التى تكاثرت منذ عام ١٩٧٥، والتى تستخدم أشكالًا ومضامين حديثة فى تكوينها السياسى ، وتستخدم الخطاب السياسى المعاصر ، تكشف

---

(١) انظر : سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراق ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .

(٢) انظر : نيفين مسعد : الأقليات والاستقرار السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

(٣) انظر سعيدة لطفيان : القضية الكردية وموقف العرب وإيران منها « الورقة الإيرانية » ، العلاقات العربية الإيرانية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥م ، ص ٥٧١ .

النظرة الفاحصة إلى ما تحت مظهرها الخارجى عن مضامين عشائرية قبلية كثيفة ، وأن كل حزب له قاعدته الرئيسية فى إحدى جهات كردستان ، وأن أعضاءه هم أفراد قبيلة أو عشيرة بعينها ، بالرغم من الأيديولوجية الحديثة التى يتبناها الحزب . وفوق ذلك تتهم كل هذه الأحزاب بعضها بعضا بالعمالة والخيانة والرجعية والانتهازية[1] .

المشكلة الكردية وحرب الخليج الأولى وفترة ما بين الحربين :

كان لعامل الأقليات دوره الكبير فى تهيئة قيام الحرب العراقية الإيرانية ، فقد ظلت الأقليات من مكونات الإرث التاريخى وتراكماته التى جعلت الصدام بين الدولتين قدرًا مقدورًا ، فقد حمل هذا الإرث مطالب إيرانية ببعض أراضى العراق ذات الأغلبية الشيعية والكردية على السواء ، ومن ذلك مطالبتها بأن يكون لها صوت فى تعيين محافظ السليمانية فى شمال العراق ، فضلًا عن مطالبتها بالإشراف على المناطق الشيعية فى النجف وكربلاء ، ولجأ العراق إلى مطالب مماثلة تجاه دعم الأقلية العربية فى إقليم « خوزستان » (عربستان) ، بأغلبيته العربية ، وبناء على هذه المعطيات تبادلت الدولتان عدة جولات من الحروب الباردة بواسطة الأقليات . وبالرغم من التنازلات العراقية لإيران لتحييد العامل الكردى التى كان آخرها اتفاق عام ١٩٧٠ فى الجزائر بين صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقية آنذاك وشاه إيران ، وذلك حتى يقوم الأخير بقطع دعمه لمصطفى البرزانى ، حيث قضت الاتفاقية باقتسام إيران مع العراق شط العرب فى مقابل إيقاف الدعم الإيرانى للأكراد فى شمال العراق . وتخلت بالفعل إيران عن تأييدها لمصطفى البرزانى فانهارت المقاومة الكردية

(١) انظر سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراق ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠ .

ولجأ مصطفى البرزانى إلى إيران ثم إلى واشنطن حيث توفى هناك عام ١٩٧٩[١].

وفى عام ١٩٧٥ تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتى لشمال العراق ، وهدأت الأوضاع نسبيًا ، لكن قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩، وقيام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر ، وما أعقبها من اشتعال الحرب الإيرانية العراقية فى سبتمبر ١٩٨٠، بالإضافة إلى عدم التطبيق الصحيح للحكم الذاتى ، هيأ الفرصة للتنظيمات الكردية المعارضة للسعى لدى إيران الثورة للحصول على السلاح والتأييد المادى والمعنوى ، ولم تألُ طهران جهدًا فى اغتنام الفرصة ، وسعت من خلال سوريا ذات الصلة الوثيقة بجلال طالبانى زعيم الحزب الوطنى الكردستانى إلى إقامة تحالف عام ١٩٨١، يضم جميع التنظيمات الكردية المعارضة لبغداد . بل وقد تمت محاولات لإشراك حزب « الدعوة » الشيعى العراقى المعارض والمحظور فى هذا التحالف . وقامت إيران بالاتصال « بمسعود برزانى » زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى الذى كان يتعاون مع بغداد ويشغل منصبًا وزاريًا فى الحكومة ، واقترحت تزويده بشتى أنواع الدعم ليتمرد ضد الحكومة فى بغداد ، واستجاب البرزانى إلى هذا الاقتراح ولجأ إلى الجبال فى منطقة كردستان ونظم الجناح العسكرى لحزبه (البيش ميرجا) واشترك به مع قوات الحرس الثورى الإيرانى فى الهجوم على الجيش العراقى[٢] .

---

(1) See : Michael Collins Dunn , The Kurdish Question, Middle East Policy, vol. IV , No. 182, 1995, pp. 80-81.

(٢) انظر : وزارة الدفاع المصرية : الأقليات فى المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومى العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص ٤٩ . وانظر فى هذا الموضوع أيضًا : جلال معوض : الأكراد والتركمان ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

وكان تحريك الأقليات خلال فترة الحرب مع العراق هدفًا إيرانيًا ثابتًا، وذلك عن طريق الهجوم على السليمانية فى الشمال وشبه جزيرة الفاو والبصرة فى الجنوب، وذلك لتأجيج مشاعر الشيعة والأكراد[1].

ولما كان هذا المأزق الخطير ينذر بتمرد واسع النطاق فى شمال العراق بدعم إيرانى مباشر، ودعم سورى وليبى غير مباشر، ويهدد طرق العراق الحيوية إلى تركيا، بل وصناعة النفظ فى كركوك وتصديره إلى تركيا عبر العراق، ونظرًا لأن إخماد هذا التمرد يستلزم قوات عسكرية ضخمة تحتاج إليها بغداد لمعادلة الضغط الإيرانى المكثف على جنوب العراق - فقد لجأت بغداد إلى تبنى أساليب تخفف من وطأة التمرد الكردى دون أن تقضى عليه، وذلك بالإفراج عن الأكراد المعتقلين فى السجون العراقية، مع تكثيف الدعوى فى الأوساط الكردية المؤيدة لبغداد وتعبئتها للقتال ضد الأكراد والإيرانيين فى الشمال، والتركيز على حماية الطرق البرية وإمدادات النفط لتركيا، هذا بالإضافة إلى ما لجأت إليه بغداد من استغلال التنافس بين كل من «مسعود برزانى» و «جلال طالبانى»، من خلال الوعود بتوسعة الحكم الذاتى[2]، وإجراء انتخابات حرة وتشكيل جيش كردى لحماية المنطقة. هذا بخلاف محاولة التوصل إلى تسوية؛ لأن المجهود العسكرى كان يكرهها على إجراءات سحب القوات من الشمال إلى الجنوب، ويأبى الأكراد إلا أن يرغموها على خوض حربين ضاريتين فى آن واحد، ووسطت العراق «عبد الرحمن قاسملو» زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى لدى «جلال طالبانى» قائد الحزب الوطنى

---

(١) انظر: نيڤين عبد المنعم مسعد: الأقليات والاستقرار السياسى، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ص ٢١، ٢٢.

الكردستاني . غير أن تمسك الأخير بإدخال « كركوك » في منطقة الحكم الذاتي أدى إلى فشل المفاوضات عام ١٩٨٤[١] .

وبالتوازي مع التهدئة على الجانب الكردي العراقي نشط النظام السياسي في العراق في مجال دعم جماعة « مجاهدي خلق » الإيرانية المعارضة ، وكذا في مجال التنسيق مع تركيا التي كانت تعاني (ولا تزال) بدروها من مشكلة كردية مستعصية . وفي هذا السياق تمّ توقيع اتفاق المطاردة الساخنة (Hot - Pursuite) الذي ينص على أن من حق كل من تركيا والعراق القيام بعمليات مطاردة ساخنة داخل أراضي الطرف الآخر على عمق يصل إلى عشرة كيلو مترات . وقد استغلت تركيا هذا الاتفاق أكثر من مرة لشن حملات عسكرية داخل شمال العراق ، فيما لم يستخدمه العراق نتيجة انشغاله في الحرب مع إيران[٢] .

على أن الملاحظ أن الأساليب التي اتبعها العراق لتحجيم حركة التمرد الكردي لم تنجح كثيرًا ، وقد ظهرت على العراق في الربع الأول من عام ١٩٨٦ عوامل ضعف بانتصار الإيرانيين واحتلالهم جزر « الفاو » و « مجنون » في الجنوب ، وسيطرتهم على ١٤٠٠ كيلو متر مربع من المنطقة الكردية بمعاونة المتمردين الأكراد ، حتى أصبحوا على مقربة من شرق كركوك . ومثل هذا التطور أفزع تركيا التي تخشى على الأقلية التركمانية في شمال العراق في ظل العداء والتهديد المتبادل بين التركمان والأكراد ، هذا بالإضافة إلى اختلال موازين القوى ، وما قد يسفر عنه من تهديد المصالح الاقتصادية والأمنية لتركيا

---

(١) انظر : لورانت شابرى ، وأنى شابرى : سياسة وأقليات ، ترجمة ذوقان قرقوط ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩١م ، ص ٣٦٨ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

فى المنطقة. وراجت إشاعات فى تلك الآونة عن اعتزام تركيا التورط فى الصراع، وضم أجزاء من شمال العراق حماية لمصالحها والأقلية التركمانية، حتى لا تسقط فى أيدى الإيرانيين والأكراد العراقيين(١) .

لكن امتلاك العراق ترسانة من الصواريخ بعيدة المدى مكنه من الرد على إيران بفاعلية فى حرب المدن، وهيأ له صد الهجمات الإيرانية، واسترجاع كافة الأراضى التى احتلتها إيران، بحيث تحولت مواقفه الدفاعية إلى مواقف هجومية؛ وهو الأمر الذى اضطرت معه إيران لقبول وقف إطلاق النار فى ٨/ ٨/ ١٩٨٨. ولم تمض أيام حتى بدأ العراق حملة واسعة النطاق شملت المنطقة الكردية، قادها اللواء «على حسن المجيد» المشهود له بالقوة والعنف (الذى أصبح وزيرًا للدفاع بعد ذلك). وقد نجحت هذه الحملة عسكريًا فى القضاء على التمرد الكردى و «وتأديب» الأكراد الذين تعاونوا عسكريًا مع إيران. وذكر البعض أنه قد تم استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد فى مدينة «حلبجة» (التى كان قد تم طرد الجيش العراقى منها بمساعدة قوات الحزب الوطنى الكردستانى) وسقط منهم عدة آلاف دفعة واحدة(٢) .

وقد أحدثت هذه العمليات فزعًا كبيرًا بين الأكراد الذين اتجهت أعداد كبيرة منهم إلى إيران وتركيا، وأعلنت تركيا وقف العمل باتفاق (المطاردة الساخنة)، برغم أن العراق لم يطالب باستخدامه. وبانتهاء هذه العملية العسكرية كان التمرد الكردى قد انتهى تمامًا، وانحصرت المشكلة الكردية فى العراق فى عام ١٩٨٩ فى مشكلة لاجئين تم عودتهم للعراق بعد أن أصدر الرئيس العراقى عفوًا عامًا عنهم، واستمر الوضع على هذا الحال حتى نشبت

---

(١) انظر : جلال عبد الله معوض : الأكراد والتركمان، مرجع سابق، ص ص ٢١ ، ٢٢ .
(2) See : Michael Collins Dunn , The Kurdish Question , op . cit . p.81.

حرب الخليج الثانية ، وهو ما سيتناوله المبحث الثانى .

ب - التركمان والآشوريون :

يعد التركمان والأشوريون أقليتين عرقيتين لغويتين فى العراق ، وإن كانت الأقلية الثانية تختلف دينيًا كذلك ؛ لأن التركمان أتراك سنة كغالبية الأتراك .

بداية بالتركمان ، تميل المصادر التركية والتركمانية إلى المبالغة فى حجم هذه الأقلية فى العراق ، وتقدره بما يتراوح بين (٢,٥ - ٣ ملايين) ، بل إن « مظفر أرسلان » زعيم الحزب الوطنى التركمانى ذهب إلى أن التركمان يشكلون ثالث جماعة إثنية فى العراق ، ويتركزون فى المنطقة الوسطى والشمالية ، وبخاصة فى « الموصل » و « كركوك » و « أربيل » و « ديالا » على أن التقدير الأقرب للصواب لعدد التركمان فى العراق هو ٣٥٢ ألف نسمة فى عام ١٩٩١.

وقد تأسس الحزب الوطنى التركمانى فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٨٨ على يد مثقفين ومهنيين عراقيين مقيمين فى تركيا وأوربا ، من أجل العمل لصالح قضية التركمان الذين يخضعون « للظلم والاستيعاب » فى العراق . وقد شكل عدد من التركمان المقيمين فى تركيا الذين يقدر عددهم ببضعة آلاف عدة جمعيات وتنظيمات فكرية ، حظيت بدعم الأوساط الصحفية والجامعية والحزبية التركية واستخدمت أوضاع التركمان فى العراق من قبل الأحزاب السياسية فى المنافسات الحزبية والدعاية السياسية للانتخابات[1] ، ولدعم الأطماع التركية القديمة فى شمال العراق ، وخاصة فى الموصل وكركوك .

---

(١) انظر : جلال عبد الله معوض ، الأكراد والتركمان ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .مشار إليه فى المرجع السابق ، ص ٩٠.

ولقد أتاحت نتائج حرب الخليج الثانية فرصة « تاريخية » لتركيا للتعبير صراحة عن اهتمامها بواقع التركمان ومستقبلهم فى العراق ، وقد أصدرت الخارجية التركية بيانًا فى ٢٢ مايو ١٩٩١ مفاده « أن تركيا لن تقبل مطلقًا إقامة أى نظام جديد فى العراق متحيز ضد أى جماعة ، وخاصة التركمان ، وترغب تركيا فى أن يشغلوا مكانهم فى النظام الديمقراطى كأحد العناصر الرئيسية فى العراق ، وأن يتمتعوا بكافة الحريات والحقوق »[1] . كما جاءت مقاطعة التركمان انتخابات ١٩٩٥ استجابة لطلب تركيا[2] .

ومن جانبهم لجأ الأكراد إلى استغلال هذا التدخل من قبل تركيا ، وصرح « جلال طالبانى » فى ١٦ يونيو ١٩٩١، أنه التقى « مظفر أرسلان » الزعيم التركمانى خلال مباحثاته مع رئيس الوزراء (الذى غدا رئيسًا لتركيا لاحقًا) « تورجوت أوزال » ، وأخبره موافقة « الجبهة الكردية » على التعاون والتنسيق مع التركمان العراقيين الذين تعترف الجبهة بحقوقهم المشروعة ، التى يعبر عنها الحزب الوطنى التركمانى فى العراق ، كما أخبره بقرار الجبهة بالسماح للتركمان بتحريك قواتهم المسلحة إلى المناطق المحررة[3] .

ومما سبق يتضح أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الأقلية التركمانية وتركيا ، وأن مشكلة التركمان ترتبط أيضًا بالمشكلة الكردية وتطوراتها ، بل إن كثيرا من

(1) New Spot , Turis Digest , Ankara , May , 30, 1991, p. 11.

(٢) انظر : وليد عبد الناصر ، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧ ، ص ٥٤ .

(3) See : An Interview with Galal Talabani , Held by Ismet G . Ismet , TDN (Year 30, June 17, 1991, p.11) .

مشار إليه فى جلال عبد الله معوض : الأكراد والتركمان ... ، ص ٤١ .

ساسة الأتراك يخشون أن يتحول التركمان فى ظل السلطة الكردية إلى أداة للأقلية الكردية ، وأن يتعرضوا للاستيعاب من قبل الأكراد الذين اتضحت نواياهم بهذا الخصوص بعد حرب الخليج الثانية ؛ ومن آيات ذلك قيامهم بحرق كافة السجلات الرسمية المتعلقة بالسكان والحيازات الزراعية والعقارية فى المناطق التى يسكنها التركمان . وتتلخص مطالب التركمان فى العراق فى الآتى :

- إقرار الضمانات الدستورية لكافة التركمان فى العراق مع استعادتهم كافة حقوقهم الثقافية المقررة لهم بموجب إعلان الحكومة العراقية الصادر فى ٢٤ يناير عام ١٩٧٠، وتمثيلهم سياسيًا بما يتناسب مع نسبتهم العددية .

- توزيع حصة عادلة من الأراضى الزراعية عليهم فى إطار قانون الإصلاح الزراعى .

- وضع حد لإبعادهم عن المناطق التركمانية فى العراق[١] .

لكن التركمان ليس لهم مطالب خاصة بالحكم الذاتى ، وذلك لكونهم لا يمثلون أغلبية فى كل المدن التى يقطنونها ، ولا تبدو منهم مقاومة عنيفة وحركات تمرد مثلما يحدث من الأكراد ، وإنما المشكلة هى فى ارتباطهم بدولة مجاورة ذات مطامع قديمة فى العراق ؛ وهو الأمر الذى يلقى بظلال من الشكوك حول ولائهم الوطنى للدولة التى يقيمون بها .

أما الآشوريون فيبلغ تعدادهم فى العراق حوالى ٥٥٠ ألف نسمة ، ويتركزون فى « الموصل » و « أربيل » و « كركوك » فى الشمال و « بغداد » فى

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص ص ٣٨ - ٤١ .

الوسط ، ولهم جذورهم الممتدة فى أعماق التاريخ ، حيث كانوا قد أسسوا مملكة سامية فيما بين النهرين . وكما هم مختلفون على الصعيد العرقى واللغوى فإنهم يختلفون على الصعيد الدينى وينقسمون إلى مذهبين نصرانيين ؛ الأول يمثله النسطوريون ، وهم غير متحدين بروما ، ويصل عددهم فى العراق حوالى ٥٠,٠٠٠ نسمة ، ويخضعون للكنيسة الآشورية الشرقية ، والآخر يعبر عنه الكلدانيون ، وهم حوالى نصف مليون نسمة ، وهم متحدون بروما منذ عام ٥٥٣م فى الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية(١) .

أما اليزيديون أو « عبدة الشيطان » ويبلغ مجموعهم حوالى سبعين ألف شخص ، منهم ٥٢٠٠٠ فى العراق ، و١٥٠٠٠ فى سوريا ، ويميز هذه الطائفة تشابه كبير فى الخواص العرقية واللغوية مع الأكراد ، بل هى لا تتميز عنهم إلا فى معتقداتها الدينية . ويرى كثير من الباحثين أنهم « تأكردوا » تمامًا ويقدمون أنفسهم على أنهم جزء من الشعب الكردى(٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأقلية منعزلة نسبيًا ، وأثرها ضئيل فى التأثير السياسى على العراق وعلى تكامله الوطنى .

المطلب الثانى : التعدد الدينى فى العراق

ينقسم العراق على المستوى الدينى إلى جماعتين رئيسيتين ؛ هما « السنة » و « الشيعة » . وتنقسم المجموعة الأولى عرقيًا ولغويًا إلى عرب وأكراد أكثرهم سنة مع وجود بعض الشيعة . ثم يضم العراق بعض الجماعات اللغوية والعرقية والدينية الأخرى غير الرئيسية من « بهائية » و« يزيدية » و« تركمانية »

---

(١) انظر : لورانت شابرى : السياسة والأقليات ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

و«آشورية» على النحو السالف الإشارة إليه . وفيما يأتى تناول شيعة العراق بوصفهم أكثر أقلياته الدينية أهمية .

يقدر البعض شيعة العراق بنحو ثلثى سكان العراق ، ويقدرهم البعض الآخر بنحو نصف السكان[1] تقريبًا ، وإن رجح آخرون أن نسبتهم لا تتجاوز ٤٤,٩٪ من مجموع السكان[2] .

منذ إنشاء دولة العراق لم يكن للشيعة هدف سوى حكمها وإضعاف قوة السنة ، لكن لم يستطيعوا خلال سبعين عامًا تحقيق هذا الهدف[3] . ويرجع ذلك إلى أنه فى فترة الحكم العثمانى استبعد الشيعة من جميع أجهزة الدولة ، على خلاف السنة ، فتفتحت أمامهم الأبواب للأخذ بوسائل التربية الحديثة لأبنائهم ؛ وهو الأمر الذى جعل منهم نخبة أصبحت قادرة على إدارة البلاد .

وعلى صعيد آخر ، فمنذ الحكم الصفوى الشيعى حافظ الشيعة العراقيون على علاقة متميزة مع إيران ، لكون المدن الشيعية المقدسة تقع فى العراق (النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء) ، وتعد أهم المراكز التى يفد إليها طلاب علوم أصول الفقه الشيعى ؛ وهو ما أدى إلى اجتذاب عائلات شيعية إيرانية عدة ، طلبًا للعلم أحيانًا ، وتبركًا بالأماكن المقدسة الشيعية أحيانًا أخرى . وقد

---

(١) انظر : عبد الحليم المحجوب : مستقبل العراق ؛ المحددات والخيارات ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦م ، ص ١٢ ، ولورانت شابرى : مرجع سابق ، ص ١٥٠ ، ووزارة الدفاع المصرية : الأقليات والأمن القومى ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(2) See: Hanna Batatu , The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq , Prinecton , 1978, p. 189.

مشار إليه فى فرهاد إبراهيم : الطائفية والسياسة فى العالم العربى ، القاهرة مكتبة مدبولى ، ١٩٩٦م ، ص ٣٣٧ .

(٣) انظر : تيودور هاتف : مرجع سابق ، المقدمة ، ص ١٣ .

بقيت هذه الأسر وعددها يقدر بنحو ٧٥٠٠٠ نسمة محافظة على جنسيتها الإيرانية ، وعند ظهور بوادر النزاع بين العراق وإيران فى أعقاب الثورة الإيرانية قام العراق بترحيل هؤلاء إلى إيران[١] . ويمثل العرب السنة أغلبية القيادات السياسية على حساب كل من الشيعة والأكراد ، فقد مثل الشيعة نحو ٩٪ من المناصب السياسية عام ١٩٥٨.

يرجع ذلك إلى ما سبق ذكره عن دور السنة إبان الفترة العثمانية ، كما أن النسبة السنية كانت هى الغالبة فى حركة الضباط الأحرار العراقيين التى قامت بثورة عام ١٩٥٨. هذا بالإضافة إلى أن تبنى السنة التوجه القومى العربى قد دعم قيادتهم للدولة والمجتمع . ويقرر البعض أن احتكار قمة السلطة فى العراق منذ عام ١٩٦٨ لم يعد مقصورًا فحسب على العرب السنة ولكنه أصبح « تكريتيًا » ، حيث تمَّ شغل جميع المناصب المهمة من قبل أقارب كل من « أحمد حسن البكر » و « صدام حسين » ، وكلاهما من مدينة تكريت التى تقع على بعد مائة ميل شمالى بغداد فى قلب المثلث العربى السنى ، وهو ما جعل الرئيس « صدام حسين » يعمل على الحد منه بعد ذلك وفقًا لما ستورده الدراسة ، وقد يسر هذا الاستئثار الكبير بقمة السلطة من قبل العرب السنة السبيل أمام دعاوى معارضة النظام ، وإظهار العداء من قبل المواطنين الشيعة للسلطة الحاكمة ، فتكونت بعض التنظيمات الشيعية المعارضة ؛ التى من أهمها « حزب الدعوى الإسلامى » الذى كان قد تأسس فى الستينيات أثناء إقامة الخمينى بالعراق ، وقد قام هذا الحزب بمحاولات متعددة لزعزعة الأمن والنظام خلال الأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ عبر مهاجمة مقار حزب البعث ومراكز

---

(١) انظر : لورانت شابرى : سياسة وأقليات ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .

الشرطة والوزارات ، كما تم تأسيس جماعة أخرى عرفت « بالمجاهدين » تزايدت أنشطتها التى كان يتم قمعها بمنتهى القسوة[1] .

وكانت إقامة «آية الله الخمينى » فى النجف لفترة طويلة قبل سفره إلى باريس قبل اشتعال الثورة فى إيران عاملًا سهل عليه الاتصال بالمعارضة الإيرانية من العراق ، بل إذاعة رسائل عبر الإذاعة . وقد أسس الخمينى علاقات وطيدة مع علماء الشيعة العراقيين من أبرزهم « الإمام الصدر » الذى أرسل مبعوثًا لتأييد الثورة ، وحمله رسائل إلى عرب إيران ، وراجت أخبار العلاقة بين الإمامين ، وتابعها ملايين العراقيين ؛ وهو ما هدد بالعواقب الوخيمة على استقرار النظام وأمنه ، فلم يجد خيارًا إلا إلقاء القبض على الإمام الصدر نفسه وأهم أتباعه والمئات من الأعضاء الحركيين فى حزب الدعوة .

ولم تستقر الأمور بل ازداد تفاقمها ، خاصة أن السيدة « أمينة الصدر » المعروفة « بينت الهدى » التجأت إلى ضريح الإمام على ، ودعت الناس أن يهبوا لحماية قائدهم . وواصل حزب الدعوة العمل على تحريض الجماهير فعمت أعمال الشغب والتمرد أنحاء واسعة من البلاد ، وتم إغلاق الأسواق والمحال ؛ وهو الأمر الذى أدى بالحكومة إلى الإفراج عن الإمام الصدر فى اليوم التالى ؛ وهو ما جعله يبدو قائدًا شعبيًا محاطًا بالجماهير ويحظى بحماية الرأى العام[2] .

وكان الإمام الصدر قد أصدر عدة بيانات أنكر فيها أن نظام البعث يمثل الإسلام السنى ، وحاول بذلك اجتذاب السنة إلى دعوته ، حيث أبرز فى بياناته

---

(١) انظر : وزارة الدفاع المصرية : الأقليات والأمن القومى ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .
(2) See : Tarek M. Aziz, The Role of Muhamed Baqir Alsadr in Chi'i Political Activism , in Iraq from 1950 to 1980 - International Journal of Middle East Studies , 1993, p. 216.

الاعتراف بالخلفاء الراشدين الثلاثة متخطيًا تعاليم الشيعة التى تعدهم مغتصبين للسلطة من على بن أبى طالب . وفى أحد البيانات أورد هذا المعنى بقوله : إن « الطاغوت وطغمته يحاولون خداع أبنائنا الأعزاء السنيين ، مدعين لهم أن المشكلة هى مشكلة التعارض بين السنة والشيعة ، إنهم بذلك يحاولون منع السنيين من المشاركة فى المعركة ضد العدو المشترك . أود أن أقول لكم أيها الأبناء لكل من « على » و « الحسين » ويا أبناء « أبى بكر » و « عمر » إن الصراع لن يكون سنة شيعة ، سنكافح تحت لواء الإسلام بغض النظر عن لونه المذهبى ، إن السلطة الحالية ليست سلطة سنية ولو انتسبت المجموعة المسيطرة إلى المذهب السنى »[1] .

وأصبح البعث على قناعة تامة بأن حزب الدعوة بقيادة الصدر يمثل تهديدًا خطيرًا على بقاء النظام . من ثم فقد تم التصميم على استئصال شأفته هو وتابعيه ، بل وكل من تحوم حوله شبهة العلاقة أو الانتماء إلى حزب الدعوة ، وتم إغلاق المساجد التى لها علاقة بنشاطات الحزب ووضع المئات رهن الاعتقال ، وجرت محاكمات على نطاق واسع ، وتم إعدام ٢٥٨ شخصًا ، وتم وضع « الصدر » نفسه رهن الاعتقال المنزلى ، وطلب منه أن يختار بين الموافقة على واحدة من النقاط الآتية أو الموت :

الأولى : سحب تأييده للخمينى ونظامه فى طهران .

الثانية : أن يؤيد سياسات الحكومة العراقية .

الثالثة : أن يسحب فتواه بتجريم الانضمام لحزب البعث ، على أن يتم

---

(١) فرهاد إبراهيم : الطائفية والسياسة ... مرجع سابق ، ص ٣٧٥ .

إعلان هذه الموافقة فى صحيفة عراقية وأخرى عربية يختارها النظام . ورفض الصدر الانصياع قائلًا : « إنه لا يضن بحياته على تأسيس دولة إسلامية ، وإن إقامة نظام إسلامى فى إيران هو حلم حياته الذى أصبح حقيقة » . ولم يهدأ العنف والعنف المضاد ، وتعرض كثير من الوزارات ومقار البعث فى أنحاء شتى من العراق للهجوم المسلح . ودبرت الجماعات الشيعية محاولات عدة لاغتيال أعضاء بارزين فى حزب البعث ؛ كان من أهمها ، محاولة اغتيال « طارق عزيز » أثناء إلقائه محاضرة فى الجامعة المستنصرية قتل فيها حارسه الخاص ، وكثفت الحكومة نشاطها المضاد ، وتم ترحيل ١٣,٠٠٠ عراقى من ذوى العلاقة القوية مع إيران إليها ، واجتمع مجلس قيادة الثورة وأصدر تشريعًا فى ٣١ مارس سنة ١٩٨٠ « يعاقب بالإعدام كل من له صلة بحزب الدعوة ، أو يعمل على تحقيق أهدافه أو يرتبط بمنظمة لها علاقة به » .

وبالرغم من أن « الصدر » كان رهن الاعتقال المنزلى ، فإنه تمكن من إرسال بعض الرسائل التى تحض على مقاومة النظام البعثى بكل الطرق الممكنة والمطالبة بالحقوق السياسية والدينية للشيعة والسنة والأكراد ، بإقامة الدولة الإسلامية على أساس من العدل والمساواة . وفى ٥ إبريل عام ١٩٨٠ تمَّ إعدام الإمام الصدر ، وبعدها بأيام جرى إعدام أخته « بنت الهدى » ؛ وهو الأمر الذى استشاط له « الإمام الخمينى » فحث الشعب والجيش العراقيين على الإطاحة بنظام البعث[1] . لكن الحكومة ضاعفت من ملاحقتها للأحزاب الشيعية السرية المعارضة وعلى رأسها « حزب الدعوة » ، وفر من فر إلى إيران ، واعتقل من اعتقل ، وأعدم من أعدم ؛ وهو الأمر الذى يمكن القول معه إن الحكومة قد

---

(1) See : Tarek M . Aziz , the Role ..., op . cit., p. 217.

سحقت المعارضة الشيعية فى هذه الفترة .

والملاحظ أنه لم تنجح محاولات الخمينى لدعم الصدر من خلال رسائله عبر وسائل الإعلام الإيرانية ، أو فى الإذاعة الموجهة إلى العراق ؛ لأن العراق ليس كله شيعة ؛ ولأن شيعة العراق يعتزون بمرجعيتهم الدينية التى لا تعترف بها إيران ، ثم ليس نظام الشاه كنظام البعث ، هذا فضلًا عن أن الشيعة العراقيين هم عرب فى الأساس[١] . فعلى الرغم مما أبداه نظام الحكم فى إيران من تحريض للشيعة فى العراق ، لكنهم لم يبدوا تجاوبًا كبيرًا كانت تتوقعه إيران منهم ، بل إنه عند اشتعال الحرب مع إيران لم توجد أية دلائل توحى بتخاذل الشيعة فى الدفاع عن وطنهم ضد إيران[٢] . بل إن هذا التحريض كان من أهم عناصر التوترات التى أدت إلى اشتعال الحرب بين البلدين؛ لأن العراق عد هذا التحريض تدخلًا من إيران فى شئونه الداخلية ، ونقضًا للاتفاق العراقى الإيرانى الموقع فى عام ١٩٧٥ نصًا وروحًا ؛ وهو الأمر الذى أدى بالعراق إلى إلغائه .

وعلى أثر ذلك تحول الخمينى بالشعارات العامة التى تدور حول تصدير الثورة إلى التركيز على العراق مباشرة ، إلى حد تأكيد الرئيس الإيرانى «على خامنئى» : «أنه لابد أن تكون حكومة المستقبل فى العراق حكومة إسلامية وشيعية تتبع مبدأ ولاية الفقيه ، ولا فرق بين الشعبين الإيرانى والعراقى فى قبول الإمام قائدًا واتباع أوامره»[٣] .

واستمرت الأوضاع على ما هى عليه بعد نهاية الحرب مع إيران حتى غزو

---

(١) انظر : فرهاد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ ، ٣٧٩ .

(٢) انظر : وزارة الدفاع المصرية ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٣) انظر : فرهاد إبراهيم : مرجع سابق ، ص ٤٠٨ .

الجيش العراقى للكويت وطرده منه بعد حرب مدمرة؛ وهو ما فجر انتفاضة الشيعة فى الجنوب والأكراد فى الشمال ضد نظام الحكم. ويرى البعض أن الولايات المتحدة انتهجت سياسة عدم التدخل فى الجنوب العراقى، وذلك خشية أن يؤدى تأييدها لثورة شيعية فى الجنوب إلى نجاحها؛ وهو ما يقوى مركز إيران فى المنطقة. بالإضافة إلى أن هذا التأييد يؤدى إلى إثارة مخاوف العرب السنة فى العراق، وخاصة القوى العربية المشاركة فى الحرب ضد العراق. ووفقًا لرأى هؤلاء، فإن المعادلة الطائفية قد أثرت على مجريات الأمور؛ وذلك لأن السنة لم يشاركوا فى الانتفاضة؛ وهو ما أدى إلى تأكيد طابعها الطائفى. وخاصة أنه قد تم رفع شعارات طائفية شيعية؛ مثل «لا سيد إلا على»، و «نحن نريد حكمًا جعفريًا»؛ وهو ما أثار قلق السنة.

وكان لاستخدام السلطة فى بغداد الاتهام بالطائفية ضد الشيعة فى الجنوب والتأكيد على الولاء للقومية العربية ضد الأكراد فى الشمال من أهم أسباب إفشال الانتفاضة، بل إن إيران نفسها أيدت انتفاضة الشيعة بتحفظ شديد خشية أن تنهار الدولة فى العراق، ويحدث انقلاب فى الأوضاع يؤدى إلى قيام دولة كردية فى الشمال تكون مصدر قلاقل خطيرة فى إيران؛ وهو الأمر الذى أثار حزب الدعوة العراقى المحظور متهمًا إيران بأنها لم تقم بواجبها نحو الشيعة فى العراق[1].

أما عن التمرد الكردى فى شمال العراق فسيتم تناوله فى المبحث الثانى من هذا الفصل.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

المطلب الثالث : أثر تركيبة العراق العرقية والدينية على التكامل الوطني

تناولت الدراسة فى المبحث الثالث من الفصل الأول متغير التعدد اللغوى والدينى والعرقى والقبلية ، وعلاقته بمتغير التكامل ، وسبق اختبار هذه العلاقة بالنسبة للشيعة فى العراق ، وفيما يلى تحليل للأبعاد الأخرى لهذه العلاقة مع اهتمام خاص بالأكراد ، وذلك فى نقطتين ؛ تتناول الأولى الاندماج فى المجتمع العراقى ، والأخرى السلطة والاندماج فى العراق .

أولاً : الاندماج فى المجتمع العراقى

تتشابه الدول العربية فى أغلبها فى معاناتها من مشكلات الاندماج الوطنى[1] ، وإن كان بعضها (كالسودان والجزائر ولبنان وسوريا والعراق) يظهر فيه هذه الحالة بشكل أوضح . وبالنسبة للعراق فإن حالة عدم الاندماج تختلف درجتها بين الأقليات المكونة للمجتمع ، فالنسيج الاجتماعى ليس واحدًا على كامل أرض العراق ، لذلك تختلف درجة الانسجام بين أقلية وأخرى . فثمة أقليات تحمل خصائص سلالية أو لغوية أو دينية ، لكنها ظلت شديدة الاندماج فى النسيج الاجتماعى تعلى من شأن المواطنة العراقية على غيرها من الروابط السلالية أو الدينية أو المذهبية ، خاصة أنه لم يكن يوجد فى العراق حتى عام ١٩٣١ عرف أو قانون يحول دون اشتراكها فى شتى الأنشطة السياسية أو الاجتماعية[٢] .

ويرى كثير من الباحثين – على نحو ما ذهب إليه المؤرخ البريطانى « أرنولد

---

(1) See: Paul Noble, Rex Brynen and Bahgat Korany, The Many Faces of National Security in the Arab World , London, Macmillans 1993, XXXIII, p. 283.

(٢) انظر : عونى فرسخ : الأقليات فى التاريخ العربى ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠ .

توينبي » والأستاذ « جورج قرم » - أن قوى الاستعمار الأوربى هى التى عملت جاهدة على تعميق خطوط الفصل بين الأقليات ، ليس فى العراق وحده بل فى عموم الوطن العربى ، وبخاصة فى المناطق التى تميزت بخصائص ذاتية على محورى السلالة واللغة . فقد أولت هذه القوى الاستعمارية والتبشيرية - التى عملت فى ظلها - اهتمامها إلى التركيز على الاختلاف فى اللغة واللهجة والدين والمذهب والعادات والقيم لكل جماعة اجتماعية غير عربية أو غير مسلمة أو غير سنية ، بل عمدت إلى التهويل فى إبراز السلبيات والتجاوزات وتضخيم الشكاوى ، والتركيز بشكل قوى على العوامل التى تعمق مشاعر التمايز والاختلاف لدى كل جماعة ، وهو ما دعم بشكل كبير اتجاهات هذه الجماعات نحو الانكفاء على ذواتها[1] .

وبتحرر دول العالم الثالث من الاستعمار ، سعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى تغيير أساليبها فى استغلال مشكلات الأقليات بزعم المحافظة على حقوقها السياسية والاجتماعية مستخدمة الأمم المتحدة بوصفها أداة لتمرير سياساتها التى لا تخدم فى واقع الأمر سوى مصالحها[2] . وفى هذا الإطار نفسه يقع التعامل الغربى (والأمريكى) مع العراق . فلقد كان استخدام الأكراد منذ استقلال العراق لزعزعة نظامه السياسى المؤيد للعروبة ولشغله عن أداء واجبه القومى بفتح جبهات داخلية على نحو ما سيتضح فى الفصل الثالث . ثم بعد حرب الخليج الثانية تم استخدام الأكراد وغيرهم من الأقليات

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٤١٨ . وانظر أيضًا : سعيدة لطفيان : القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها « الورقة الإيرانية » ، ندوة العلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سابق ، ص ٥٧٥ .

(٢) انظر : جلال عبد الله معوض : الأكراد والتركمان ... ، مرجع سابق ، ص ٧ .

لتحقيق مآرب الولايات المتحدة السياسية فى المنطقة . ونظرًا لتركز الأكراد فى شمال العراق وقربهم من مراكز النفط بكركوك والموصل ومن أنابيب النفط الموصلة إلى تركيا ، فإن تحريكهم له تأثير كبير على اقتصاد العراق ، خاصة مع قيام الأكراد بتدمير منشآت النفط وتخريب البنية التحتية[1] . هذا فضلًا عن الانعكاسات الأمنية والاستراتيجية لهذه الأعمال التخريبية . وتم استخدام ذريعة عدم تمثيل الأكراد فى المناصب العامة على مستوى الدولة تمثيلًا عادلًا ، أو عدم فاعلية صيغة الحكم الذاتى ، أو تهجير سكان المناطق الكردية إلى الجنوب وإحلال عرب مكانهم ، أو عدم تنمية المناطق الكردية - بوصف ذلك مبررًا للعنف والتمرد ضد الدولة - وتم طرح مطالب « انفصالية » دعمتها الولايات المتحدة لزعزعة استقرار العراق ، بعد حرب الخليج الثانية . وترتب على ذلك فرض مناطق يحظر فيها الطيران شمال العراق وجنوبه وإقامة مناطق آمنة للأكراد فى شمال العراق تحت حماية الأمم المتحدة ، تحرسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وتركيا على نحو ما سيفصل المبحث القادم .

أما عن بقية الأقليات فى العراق فإن الأقلية اليهودية قد هاجرت من العراق إلى الغرب أو إلى إسرائيل ، وتعيش غيرها من الأقليات النصرانية فى شبه عزلة ولا تمثل خطرًا ذا بال على تكامل العراق الوطنى ، بل إن أفرادها قد أثبتوا وطنيتهم ومساهماتهم فى الحرب ضد إيران ، ولم يغيروا موقفهم فى حرب الخليج الثانية ، فيما عدا الأقلية التركمانية التى تثير ارتباطاتها بتركيا مشكلات عدة ؛ من أهمها التحدث عن نوايا عسكرية تركية تتجاوز عمليات مطاردة حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق على مقربة من حدودها ، وتتمثل

(١) انظر : نيفين عبد المنعم مسعد : الأقليات والاستقرار السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

هذه النوايا فى تأمين مصالحها هى والأقلية التركمانية فى المنطقة ، ولاسيما فى كركوك والموصل ، حيث النفط ، بدلًا من تركهما يسقطان فى أيدى الأكراد المعادين للتركمان ، وقد نفى رئيس وزراء تركيا هذه النوايا فى زيارته إلى بغداد فى إبريل عام ١٩٨٨[١] .

ثانيًا : السلطة والاندماج فى العراق

العراق بلد له أهميته الكبيرة التى نبعت من تاريخه العميق قبل الإسلام بوصفه مهدًا لحضارة أصيلة . وبعد الإسلام كان للعراق ذات الشأن فى حياة الإسلام الثقافية والسياسية . وبعد التحرر من الاستعمار واستيلاء حزب البعث العربى الاشتراكى بعقيدته الثورية التقدمية وطموحاته التنموية القومية على السلطة ، وفى ظل حكم الرئيس صدام حسين بخاصة ، أصبح الاتجاه هو أن تكون الدولة هى الحزب بما يفرضه ذلك من استئصال كل رأى معارض داخل العراق وتتبعه خارجه . وعلى صعيد آخر سعت القيادة السياسية إلى إجراء تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية باستخدام عوائد النفط فى محاولة لجعل العراق الإقليم القاعدة للنظام العربى سدًا للفراغ الناجم عن عزلة مصر عربيًا بسبب معاهدة السلام عام ١٩٧٩. وبرغم تفجر الثورة الإيرانية وما تبعها من اندلاع الحرب الإيرانية العراقية لمدة ثمانى سنوات وخروج العراق منها منتصرًا ، فقد وجد النظام نفسه فى موقف متناقض قوامه الشعور بالاقتدار من جانب ومحدودية الدور الإقليمى من جانب آخر ، خاصة بعد عودة مصر للصف العربى . وتلك كانت خلفية غزو الكويت ، إضافة إلى مشاعر الخوف من

---

(١) انظر : جلال عبد الله معوض : الأكراد والتركمان ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ - ٢٤ .

التهديد العراقى التى تولدت عند الدوائر الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا[1] ، من امتلاك العراق قدرات عسكرية هائلة ، وعدم استطاعتها تطويعه واحتواءه لخدمة مصالحها فى المنطقة .

لقد نشأ حزب البعث بوصفه حركة قومية تتوجه إلى العرب كافة دون اعتداد بدين أو مذهب مع النظرة المتساوية لكافة الأديان فى التقديس والاحترام[2] . وقد صرف « ميشيل عفلق » مؤسس حزب البعث جهدًا ووقتًا كبيرين لتحقيق التوافق والمصالحة بين العروبة والإسلام ، ولذا جاءت معظم كتاباته ذات صبغة إسلامية لا يمكن إنكارها[3] . وكان لهذه الكتابات أثرها الكبير فى التمهيد للاندماج على المستوى الفكرى ، ليس فى العراق وحده ولكن فى أنحاء عدة من الوطن العربى ، وذلك بإقرار حق الأكراد فى تعلم لغتهم فى الحكم الذاتى فى إطار الدولة العراقية[4] ، بل إن « عفلق » تبنى تعريفًا للعروبة يهدف إلى أغراض اندماجية ، ذاهبًا إلى أن العربى هو من يتكلم العربية ويسكن فى بلاد عربية ويقول عن نفسه إنه عربى . وهذا التعريف الموسع يشمل إيرانيين وباكستانيين وأكراد وتركمان وشراكسة ... إلخ فى البلدان العربية ، كما أنه يشمل غير المسلمين . وهذا التعريف يقفز فوق واقع الأقليات بهدف تسهيل اندماجها فى الأمة العربية وفى العروبة السياسية[5] .

---

(١) انظر : نادية محمود مصطفى : خبرة توفير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سلسلة بحوث سياسية ، رقم ٩٧ ، يوليو ١٩٩٣م ، ص ٥ .

(٢) انظر : ميشيل عفلق : فى سبيل البعث ، الجزء الأول ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، سنة ١٩٨٦م ، ص ١٧٤ .

(٣) انظر : نيفين عبد المنعم مسعد : حزب البعث ومشكلة الأقليات ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سلسلة بحوث سياسية رقم (٤٣) ، إبريل سنة ١٩٩١م ، ص٣ .

(٤) انظر المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٥) انظر لورانت شابرى : مرجع سابق ، ص ٣٧ .

على أن بعض الأقليات لم تبد تجاوبًا مع هذا الاتجاه فى العراق ، فبينما أبدى العراقيون المؤيدون للرئيس « جمال عبد الناصر » إبان الوحدة المصرية السورية رغبة فى الانضمام إليها ، أظهر الشيعة الإيرانيون فى كربلاء والنجف ، والأكراد فى الشمال معارضة تامة لهذه الفكرة ، على عكس كل من الشيعة ذوى المحتد العربى الذين أظهروا أنهم مع الوحدة العربية بصفة عامة ، لكنهم كانوا دون السنة حماسة ، خشية فقد وزنهم السياسى فى دولة أوسع ذات أغلبية سنية ساحقة[1] .

هذا ويصر بعض الكتاب والساسة على ثانوية الانقسام الطائفى للعرب فى العراق إلى سنة وشيعة ، وأن الطائفتين كلتيهما قد قطعتا شوطًا بعيدًا فى الاندماج فى هوية عربية موحدة ، لكن البعض يحذر من أن أزمة سياسية ممتدة قد تسفر فى النهاية عن شطر أكثر الجماعات اندماجًا وتجانسًا إلى هويات سياسية متقابلة ومتعارضة[2] ، أما الجيل الثانى - صدام حسين ورفاقه - الذى سيطر على السلطة فى العراق فكان أكثر انتباهًا لتعقد الخريطة الاجتماعية والسياسية للعراق من جيل المؤسسين ، ولذا فقد أعطى قدرًا كبيرًا من الاهتمام بعملية الاندماج والطابع التوحيدى للدولة ، وهو الأمر الذى مكنه من استقطاب تأييد الجماعات السنية التى طورت البعث وأيديولوجيته . كما سعى إلى تحديث الجنوب باستخدام ثروته النفطية ، وهو ما أدى إلى توسعة المؤسسات الحكومية بشكل كبير ، وإعطاء أعداد ضخمة من المواطنين الشيعة فى الجنوب أدوارًا مهمة فى إدارة هذه المؤسسات تيسيرًا لعملية اندماجهم فى الدولة ، بل إن

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٢) انظر محمد السيد سعيد : مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ١٥٨ ، ١٩٩٢م ، ص ١٥٥ .

الرئيس « صدام حسين » قام بإصلاحات واسعة فى الداخل أتبعها ببرامج ضخمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى الاندماج وكسب التأييد الشعبى لحكمه داخل العراق وخارجه ، وذلك بتفضيل العمالة العربية على ما سواها ومنحها ميزات متساوية مع المواطنين العراقيين وهو ما لم يحدث فى قطر عربى آخر ، وتابع تحسير الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى العراق بسياسات صارمة لتحسين خدمات الإسكان والتعليم والصحة . ومن ذلك إصدار تشريعات للضمان الاجتماعى والحد الأدنى للأجور والتقاعد(١) . وعلى الصعيد السياسى أدخل الرئيس « صدام حسين » الشيعة إلى الحلقات القيادية مشترطًا أن يكونوا بعثيين منذ زمن طويل . وتولى الدكتور « سعدون حمادى » مناصب سياسية رفيعة وهو شيعى . واتصالًا بذلك عمل حزب البعث على أن يجتذب إلى صفوفه أعدادًا كبيرة من الشيعة والمسيحيين بل والأكراد ، وقد عزز اندلاع الثورة الإيرانية هذا الاتجاه ، ونجحت الدولة فى الاستيعاب المنتظم لجزء مهم من الأكراد . ويؤخذ على هذه العمليات الاندماجية والاستيعابية أنها صادرت الإرادة السياسية لكل الجماعات اللغوية والعرقية منها « الأكراد » والطائفية منها « كالشيعة » ، وهو ما أصاب العملية الاندماجية ببعض القصور ؛ حيث إن هذه الجماعات حرصت على إظهار ولائها للنظام ومجاراته فى دعايته الوطنية والقومية فى إطار من الالتزام بالأيديولوجية البعثية .

وهكذا ، فبالتنمية الاقتصادية تارة وباستمالة الأقليات واسترضائها تارة أخرى ، سعى حزب البعث إلى إدماج الأقليات وصهرها . وقد حققت كل

---

(١) انظر : عضيد دوايشة : أنظمة الحكم العربية ؛ الشرعية والسياسة الخارجية فى الأمة والدولة والاندماج فى الوطن العربى ، غسان سلامة (محرر) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩م ، ص ٧٩٣ .

وسيلة من هذه الوسائل قدرًا من الاندماج ، لكن لما كان استخدام القوة فى أى نظام سياسى يتم لخدمة الوظائف الأساسية لهذا النظام والمحافظة على توحده وتكامله وتحقيق أهدافه[1] ، فإن النظام العراقى بدوره اتخذ القوة والبطش أسلوبًا لتحقيق التكامل والاندماج الوطنى ، بل إنه تم إجراء عمليات تهجير واسعة من الشمال إلى الجنوب والعكس ، حتى تغيرت التركيبة السكانية لمدن كان أغلبها من « أقلية » معينة ، فإذا بسكانها يصبحون فى معظمهم ينتمون إلى أقلية أخرى . وساعد فى تدعيم هذا الأسلوب أمران أساسيان ؛ أحدهما خروج العراق منتصرًا عسكريًا من حربه مع إيران ، وتدهور وضعه الاقتصادى بتأثير مجريات هذه الحرب ذاتها ، وخاصة بعد تسريح أعداد غفيرة من الجيش . وكان قرار العراق بغزو الكويت محاولة للخروج من الأزمة ، ولكنه وضع نفسه فى أزمة أشد وطأة وأعتى معاناة من الأزمة التى حاول التخلص منها[2] .

(١) انظر كارل دويتش : تحليل العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٢) انظر محمد السيد سعيد : مستقبل النظام العربى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

المبحث الثانى

حرب الخليج الثانية والتكامل الوطنى فى العراق

«تفاقم المشكلة الكردية»

كان لشخصية الرئيس صدام حسين أثرها العميق على العراق عند ظهوره على مسرح الحياة السياسية فى الستينيات . ومع توليه مقاليد الأمور فى العراق امتد هذا الأثر ليشمل الوطن العربى نفسه . وقد يختلف المحللون فى تقدير هذا الأثر سلبًا وإيجابًا ، لكنه لا يمكن لأحد أن ينكره ، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية التى عدها البعض نكسة أبعد أثرًا وأبلغ مدى على النظام العربى من هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ على يد الكيان الصهيونى .

وفى كتابه « حرب كان تجنبها ممكنًا » قال « يفجينى بريماكوف » وزير خارجية روسيا : إنه التقى بالرئيس صدام حسين أول مرة عام ١٩٦٩، وكان قائدًا من أقوى أعضاء القيادة العراقية نفوذًا ، وكان مسئولًا عن ملف الأكراد ، مضيفًا « أن خصال صدام حسين اشتدت صلابة بعد أن أصبح رئيسًا للعراق ، وبلغت من القسوة وقوة الإرادة حد الاستبداد والتعنت والاستعداد للمجازفة إلى حد التهور ، والرغبة فى بلوغ الهدف مهما كان الثمن ، مع اقتران ذلك بغموض خطر »[١] .

وفيما يتعلق بحرب الخليج الثانية ، فإن أهم مبررات العراق لضم الكويت

---

(١) انظر : يفجينى بريماكوف : حرب كان تجنبها ممكنًا ، بيروت ، كمبيونشر ، ١٩٩١م ، ص ٢٠ .

عسكريًا تلخصت فى رسوخ فكرة أن الكويت جزء من العراق ، فصله عنه الاستعمار ويجب إرجاعه إليه ، وأن توحيد العراق مع الكويت يمثل تمهيدًا للوحدة العربية . واستغلت فكرة وحدة الكويت مع العراق فى الترويج إلى أن العراق ليس له منفذ كاف على الخليج العربى ، وأن الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجى توظف من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل للإضرار بالأمة العربية عامة والعراق خاصة ، بضخ نفط يزيد على الحصص المخصصة لها ، وهو ما يؤدى إلى خفض سعره[1] ، هذا فضلًا عن مطالبة العراق هذه الدول بسداد مبلغ ٣٠ مليار دولار من الديون ، نتجت عن حربه مع إيران .

وقد اندفعت الولايات المتحدة لمعاقبة العراق بشدة وبشكل لم يسبق له مثيل فى كثير من حالات العدوان ، ولا سيما فى جنوب إفريقيا وإسرائيل ، وهو ما يدعو إلى تدقيق النظر فيما وراء الموقف الأمريكى المتشدد تجاه العراق ، الذى أصبح غير خافٍ على أحد . على أن غالبية الباحثين قد حَمَّلُوا العراق نتائج هذا الغزو ، الذى كان بمثابة إطلاق المارد من القمقم . فقد راهنت القيادة العراقية على انتزاع الكويت بثروته النفطية واحتياطاته المالية وضمه بالقوة ، ومن ثم الحصول على مركز القيادة غير المنازع فى النظام العربى[2] . وعلى الرغم من أن الرئيس صدام حسين كان على يقين مما يشكله قرار الغزو بالنسبة للولايات المتحدة والغرب من خطورة قد تبعث على إعلان الحرب ضده بسبب تهديده المباشر للمصالح الحيوية الأمريكية[3] ؛ فإنه باليقين لم يحسب حساب المدى

---

(١) انظر محمد فاضل الجمالى : مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٢م ، ص ص ١٦ - ١٨ .

(٢) انظر محمد السيد سعيد : مستقبل النظام العربى ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٣) انظر محمد حسنين هيكل : حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، سنة ١٩٩٣م ، ص٣١٦ .

البعيد الذى بلغه الانتقام الأمريكى الغربى منه ، فلقد أديرت المعركة بإصرار وتحفز من قبل الولايات المتحدة لاقتلاع كل مظاهر التمدن فى العراق ، فجرى تخريب البنية التحتية من مجارى وكهرباء ومياه وطرق واتصالات وجسور وسكك حديدية ومنشآت نفطية وأبنية ، حتى المدارس والمستشفيات ، وصب الغرب على العراق أطنانًا من القذائف والصواريخ لم تطلق على ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية ، وأجبر الشعب العراقى بعد تحمل معاناة ثمانى سنوات فى حرب مع إيران ، على أن يعانى حربًا شرسة مع الدول المهيمنة فى العالم ، ويعانى حصارًا جائرًا جاوز عشر سنوات مع خسائر فى البنية الأساسية تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار وخسائر لمجموع الاقتصادات العربية تصل إلى ٨٠٠ مليار دولار ، هذا بغير حساب الخسائر الأخرى التى لا تزال تحيق بالعراق والنظام العربى سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا . هذا بخلاف الوجود العسكرى الأمريكى الكثيف فى مياه الخليج وعلى أراضى دوله ، وهو ما ينتقص من السيادة العربية ، ويمثل تهديدًا للأمن الوطنى لدول الخليج العربية والأمن القومى العربى .

المطلب الأول : قبول العراق قرارات مجلس الأمن وتفجر الأوضاع داخليًا

فى ١٧ يناير ١٩٩١ اندلعت العمليات العسكرية الرامية إلى تحرير الكويت ، واستمرت حتى مطلع شهر مارس ، مستخدمة طاقات عسكرية هائلة وأسلحة شديدة الدمار لم يتم استخدامها من قبل ، وهو ما أدى إلى انهيار القوات العراقية وعجزها عن مواجهة قوات التحالف الدولى . وفى ٢ مارس سنة ١٩٩١ تبنى مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٦ الذى يطالب العراق بتنفيذ الاثنى عشر قرارًا السابق إصدارها من مجلس الأمن . وقد امتثل العراق للقرار دون قيد أو شرط ، ثم صدر القرار رقم ٦٨٧ الذى يعد بمثابة إعلان رسمى لانتهاء الحرب ، وبموجبه تم حصر العراق فى وضع شبيه بما فرض على ألمانيا واليابان عقب استسلامهما فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد وضع هذا القرار

العراق تحت الوصاية الدولية سياسيًا واقتصاديًا ، وتضمن عدة نقاط ذات أثر بالغ على العراق وتكامله الوطنى والإقليمى والاقتصادى كان من أهمها :

١- يحدد القرار الحدود السياسية بين العراق والكويت ، ويخول للأمم المتحدة مسئولية توفير الضمانات للحفاظ على سلامتها .

٢- تنشئ الأمم المتحدة منطقة منزوعة السلاح تمتد عشرة كيلو مترات داخل العراق ، وخمسة كيلومترات داخل الكويت ، وتنتشر بها قوات من المراقبين الدوليين .

٣- تقبل العراق بدون قيد أو شرط أن يتم تحت إشراف دولى نزع وتدمير كافة أسلحتها الكيماوية والبيولوجية وصواريخها البالستية التى يزيد مداها عن ١٥٠ كم .

٤- تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة الإشراف على تدمير كافة الطاقات النووية التى تملكها العراق .

٥- تنشئ الأمم المتحدة صندوقًا للتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عن الحرب ، وتتولى لجنة دولية الإشراف على هذا الصندوق الذى يتم تمويله باستقطاع جزء من عائد الصادرات النفطية العراقية .

٦- تحرم الأمم المتحدة بيع أى أسلحة أو أى عتاد عسكرى للعراق .

٧- يلتزم العراق بعدم ارتكاب أو المساعدة على ارتكاب أى عمل من أعمال الإرهاب الدولى .

جملة القول : إن العراق قد جُرِّد من عطائه الاستراتيجى[1] .

---

(١) انظر : بطرس بطرس غالى : أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، يوليو ، ١٩٩١م ، ص ٨ .

وفى حديثه أمام لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب ذكر « تشينى » وزير الدفاع الأمريكى فى شهادته أمامها : « لقد دمرنا نتيجة العمل الذى قمنا به مع قوات التحالف فى الخليج أكثر من ثلثى جيش صدام ، وما تبقى منه ليس جيدًا ، فقد جردناه من قدرته الهجومية على تشكيل تهديد لجيرانه ، ويجب أن يظل العراق منزوع المخلب ، ولضمان ذلك يتعين استمرار العقوبات المفروضة عليه ، وأنه يجب علينا معارضة أى محاولة لرفعها مهما كان الثمن»[١] .

وكان من نتائج حرب الخليج الثانية أنها أدت إلى استئناف حركة التمرد الكردى بشكل أكثر حدة عن المرات السابقة بصورة مختلفة عن التمردات السابقة فى فترة السبعينيات وأثناء حرب الخليج الأولى ، ونبع هذا الاختلاف من حدوث متغيرين جديدين :

المتغير الأول : أن هزيمة العراق العسكرية قد أتاحت الفرصة للولايات المتحدة وبريطانيا بالأساس وبقية دول الغرب بصورة أقل للتأثير فى المشكلة الكردية تحت مظلة الأمم المتحدة .

المتغير الثانى : أن هذه الحرب أعطت تركيا دورًا مهمًا ، وتم نقل المشكلة الكردية وتطوراتها « لتركيا » التى وظفتها بما يحفظ لها دورًا إقليميًا بعد انهيار العراق ، وبما يمنع تفاقم مشكلتها الكردية المماثلة . وتجلت هذه السياسة التركية فيما يأتى :

١- المساندة الإقليمية والدولية للتمرد الكردى بعد الحرب ، كما بدا خلال أحداث هذا التمرد بعد حرب الخليج الثانية .

٢- طرح خطة المناطق الآمنة وقوة التدخل السريع الغربية لحماية الأكراد

---

(١) الحياة ، ١٩٩١/٣/٦م .

«المطرقة المشرعة» .

٣- ظهور تركيا بمظهر الحامى للأكراد رغم عملياتها العسكرية المتكررة فى شمال العراق لمطاردة حزب العمال الكردستانى[١] . ويلاحظ فى هذا الخصوص أن سياسة تركيا تجاه أكراد العراق اختلفت تبعًا لطبيعة علاقاتهم مع متمردى حزب العمال الكردستانى ، فكلما توثقت هذه العلاقات توقفت تركيا عن ضخ الدعم لأكراد العراق والعكس صحيح .

المطلب الثانى : المناطق الآمنة لحماية الأكراد فى شمال العراق

عملية « توفير الراحة » «Comfort Provide»

عقب فشل الانتفاضة الكردية فى شمال العراق فى مارس ١٩٩١ نتيجة للعنف المبالغ فيه من قبل الجيش العراقى فى إخمادها ، قامت أعداد غفيرة من الأكراد - قدرتها بعض المصادر بحوالى مليون ونصف مليون كردى - بعملية فرار جماعى من الجيش العراقى إلى كل من إيران وتركيا ، وقد بلغ عدد من دخل منهم إلى إيران حوالى نصف مليون نسمة ، وإلى تركيا حوالى مليون نسمة ؛ وهو ما أدى إلى أن تقوم الدول الغربية وبناء على اقتراح بريطانى تركى مشترك بالدعوة إلى إقامة مناطق آمنة « Secutiry Zone»[٢] بتأييد من الولايات المتحدة والدول الغربية الحليفة . وقد تلقفت الولايات المتحدة الاقتراح ونفذته ، حيث إنها كانت تتولى قيادة قوة قوامها ١٧٥٠٠ جندى أمريكى

---

(١) انظر : جلال عبد الله معوض : الأكراد والتركمان ، مرجع سابق ص ٢٦ ، وانظر كذلك وزارة الدفاع المصرية : الأقليات والأمن القومى ، ص ٢٧ .

(٢) انظر : التقرير الاستراتيجى العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦م ، ص ٢٢٢ .

وبريطانى وفرنسى وهولندى وإيطالى بهدف إضعاف العراق وإطاحة رئيسه، فضلًا عن ابتزاز دول الخليج. وقد أقيمت مناطق آمنة لاستقبال النازحين الأكراد فى كردستان العراق. وكان الرئيس «تورجوت أوزال» قد اقترح إنشاء «كونفدرالية» عراقية من ثلاث دويلات متقاربة فى الحقوق «عربية تركية وكردية». تضم الأخيرة السليمانية وأربيل. وتتكون المنطقة التركية من كركوك والموصل. فيما تتشكل المنطقة العربية من باقى العراق. على أن تتعهد تركيا وإيران وسوريا بضمان هذه الكونفدرالية. غير أن هذا الاقتراح لم يجد قبولًا يذكر، واستبدلت به اقتراحات أعقبتها محادثات بشأن توسيع الحكم الذاتى للأكراد فى شمال العراق؛ وهو الأمر الذى أدى إلى إثارة مخاوف أوساط تركية حكومية وغير حكومية من أن يزداد نفوذ الأكراد فى العراق وتمتد آثار ذلك للأكراد الأتراك. وقد علق «سليمان دميريل» بأن تركيا ترحب بإجراء مباحثات مع بغداد، على أمل أن تسفر عن منح حكم ذاتى للأكراد وتوفير مناخ يسمح للعرب والأكراد والتركمان والمسيحيين وسائر الجماعات بالعيش فى أمن وديمقراطية، فى إطار وحدة الأراضى العراقية. مؤكدًا أن هذا لا يعنى بحال من الأحوال التزام تركيا بأن تتخذ قرارًا مماثلًا لأى قرار عراقى يمنح الحكم الذاتى للأكراد الأتراك.

وكانت تركيا قد وافقت فى يوليو سنة ١٩٩١ على أن تتركز فى مناطقها الجنوبية الشرقية وعلى مقربة من حدودها مع العراق فى قواعد «انجيرليك» و «باطمان» و «سلوبى» قوة جوية وبرية للتدخل السريع، قوامها خمسة آلاف جندى من الولايات المتحدة أساسًا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا، تعززها قوات أمريكية محمولة جوًا من الأسطول السادس فى البحر المتوسط، وذلك بغرض ردع العراق عن محاولة شن عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد

الأكراد على حد زعم الولايات المتحدة. ويتولى قيادة هذه القوات ضابط أمريكى وآخر تركى، ويتم الحصول على موافقة مسبقة من تركيا قبل قيام هذه القوات بأية عملية ضد العراق، وقد تطورت هذه القوات إلى ما يسمى بقوة المراقبة الشمالية منذ ديسمبر سنة ١٩٩٦. وقد نفى «مسعود يلماز» فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٩١ إمكانية استخدام هذه القوة ضد العراق خارج نطاق الهدف المعلن لها (حماية الأكراد)، كتدمير منشآت العراق الكيماوية أو النووية، أو دعم عمليات عسكرية لتغيير النظام فى بغداد، أو استخدامها ضد بلدان أخرى فى المنطقة، خاصة إيران أو سوريا اللتين عارضتا وجود هذه القوة. بل إن أحزاب المعارضة التركية قد انتقدت بشدة وجود هذه القوات، واعترضت على قيادة الولايات المتحدة لها، ورأت أنه يجب أن تعمل هذه القوات تحت علم الأمم المتحدة. كما امتد هذا الاعتراض ليشمل دولًا عربية أخرى كليبيا التى حذرت تركيا من أن العلاقة بينهما قد تتضرر إذا استخدمت هذه القوات ضد العراق انطلاقًا من أراضيها[(١)].

لكل هذا ركزت السياسة التركية على أن هذه القوة لن تخرج عن الغرض المنشأة من أجله، وهو حماية الأكراد فى شمال العراق، خاصة مع خوف تركيا من انعكاسات نزوح أكراد العراق على مشكلتها الكردية، وحرصها على أن تفصل هذه المناطق الآمنة بين الأكراد على الجانبين. وتطورت عملية توفير الراحة بحلول عام ١٩٩٦ باتجاه التخلى عن قوات «المطرقة الغربية» للتدخل البرى والجوى إلى قوة المراقبة الشمالية بمشاركة أمريكية وبريطانية وتركية فقط بعد انسحاب فرنسا من هذه القوات، وجاء هذا التطور بعد دخول القوات

---

(١) انظر : وزارة الدفاع المصرية : الأقليات والأمن القومى، مرجع سابق، ص ص ٣١ - ٣٢ .

العراقية إلى «أربيل» فى سبتمبر سنة ١٩٩٦، وإعادة تجميع القوات الغربية ونقلها من «زاخو» على الحدود إلى «سيلوبى» داخل جنوب شرق تركيا.

إن جدية التدخل هى دائمًا رهن بالمصلحة المتحققة من ورائه طالما أن الذى ينفذه دول بذاتها. ولما كانت مصلحة الغرب بقيادة الولايات المتحدة هى أساسًا تأمين نفط الخليج، فإنها احتفظت لنفسها بحق التدخل النشط فى العراق فى جميع شئونه وسخرت لذلك كل الإمكانات من قرارات الأمم المتحدة ومن تحالفات مع تركيا وغيرها، ورأت أن هذا التدخل يمثل حالة مغايرة لحالات التدخل الأخرى التى ليس فيها مصالح حيوية مهمة مثل النفط أو إسرائيل[1]. يؤيد هذا التدخل الذرائعى فى المشكلة الكردية العراقية، أنه عندما ساعدت بغداد مسعود برزانى فى سنة ١٩٩٦ لغرض سيطرته على كردستان العراق، قامت الولايات المتحدة بقصف الجنوب بالصواريخ، كما أن الولايات المتحدة التمست الأعذار لتركيا فى كل حملاتها القمعية ضد أكرادها، بل إن ٨٥٪ من الأسلحة التركية التى تفتك بالأكراد هى من صادرات الولايات المتحدة.

وعلى ضوء ذلك فإن إقامة منطقة أمنية لحماية الأقلية الكردية لا تمثل سابقة إيجابية يمكن تعميمها، بل إنها كانت آلية استخدمت فيها حماية حقوق الإنسان بوصفها غطاء لمصالح أخرى ليست لها علاقة بحقوق الإنسان. ويؤيد هذا الاتجاه أن المفاوضات التى أدت إلى عمليات «توفير الراحة»، أو ما يسمى المنطقة الآمنة للأكراد، اشترطت تركيا على الولايات المتحدة فيها ما يأتى:

١- عدم المساس بوحدة العراق الإقليمية، ليس خوفًا على العراق، ولكن

---

(١) انظر: نيفين عبد المنعم مسعد: قضايا الأقليات فى ظل الليبرالية، مرجع سابق، ص ٢٢.

خشية من أن تقوم دولة كردية مستقلة فى شمال العراق تنتقل عدواها إلى تركيا فتصبح هى المتضرر الأكبر.

٢- وقف جميع السياسات التى قد تؤدى إلى المساعدة على إقامة هذه الدولة الكردية المستقلة فى شمال العراق، وصرف القادة الأكراد عن هذا الاتجاه.

٣- اتباع قرارات الأمم المتحدة على وجه الدقة وعدم تجاوزها.

٤- تأكيد الولايات المتحدة عمليات القوات التركية ضد حزب العمال الكردستانى[١].

ومع اتفاق الحلفاء على مبدأ التدخل فى شمال العراق لحماية الأكراد فى إطار خطة المناطق الآمنة، جرى تسخير الأمم المتحدة لهذا الغرض، واستصدرت منها قرارات لتبريره. وعلى صعيد آخر أصبح شمال العراق منطقة خاضعة لحكومة كردية محلية بعد حرب الخليج بصورة لم يسبق لها مثيل[٢]. وبدا الأكراد فى شمال العراق كأن لهم دولة مستقلة أو يدخلون فى وحدة فيدرالية مع بقية العراق.

لكن نشوء مثل هذا الكيان الكردى المستقل فعليًا عن الدولة العراقية أثار قلقًا عميقًا فى تركيا بعد أن تم إجراء انتخابات فى أكتوبر عام ١٩٩١، أدت إلى وجود برلمان كردى وسلطة إدارية. وبالفعل، زادت عمليات حزب العمال الكردستانى واضطرت تركيا فى مواجهتها لإبداء مرونة نسبية، فسمحت -

---

(1) See : Robert Olson , Turky - Syria Relation, op. cit. p. 188.
(2) See: Michael Collins Dunn , The Kurdish Question, op. cit., p. 80.

وهى التى كانت ترفض أية إشارة إلى وجود حقوق الأكراد - بتحدث هؤلاء بلغتهم، وأشار الرئيس « تورجوت أوزال » إلى إمكانية تحقيق مدى بعيد من اللامركزية يكاد يصل إلى (حكم ذاتى)[1] ، فى الوقت الذى تسعى فيه إلى استمرار هيمنتها على الأوضاع فى شمال العراق بل إلى استمرار تحكمها فى الدخول إلى منطقة الحكم الذاتى وفى الخروج منها . ولم يكن يقصد الرئيس « تورجوُت أوزال » إعطاء حكم ذاتى للأكراد الأتراك بالمعنى الذى حاول العراق تطبيقه منذ منتصف السبعينيات، لإدراكه معارضة المؤسسة العسكرية لذلك،وإنما قصد تطبيق قدر أكبر من اللامركزية بمنح صلاحيات أوسع للمحليات فى كافة المحافظات بما فيها الجنوبية الشرقية.

---

(١) انظر : نبيل زكى : إشكاليات المواجهة التركية - الكردية ، أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ص ٣١ - ٣٣ .

الفصل الثالث

التدخلات الخارجية فى المشكلة الكردية وآثارها على التكامل الوطنى فى العراق

أدت التدخلات الخارجية فى المشكلة الكردية فى العراق - الدولية منها والإقليمية - إلى تعقيد الأوضاع فى المنطقة الكردية ، وإلى تصعيب التوصل إلى حلول مرضية ، سواء من جانب الحكومة فى بغداد أو من جانب المعارضة الكردية . وكما أشير فى مواضع عدة من هذه الدراسة ، كانت التدخلات الخارجية منذ نشأة الدولة فى العراق مرتبطة بوجود المشكلة الكردية ، واستخدام الأكراد فى العراق كما فى الدول المجاورة له بوصفها عاملًا لزعزعة استقرار هذه البلدان . وكانت إيران حتى اتفاقية عام ١٩٧٥ هى الداعم الرئيسى - بجوار الولايات المتحدة وإسرائيل بدرجة أقل - لحركات التمرد الكردى فى شمال العراق . وقد تجدد هذا الدعم عندما تفجرت الثورة الإيرانية ، حيث قاتل الكثير من الأكراد إلى جانب قوات الحرس الثورى الإيرانى ، وظل هذا الدعم بعد انتهاء الحرب ونشوب حرب الخليج الثانية ، وإن كان قد اقتصر على دعم الحزب الوطنى الكردستانى .

وفى هذا الفصل سيتم تناول التدخلات الخارجية فى المشكلة الكردية ، وما لها من آثار على التكامل الوطنى فى العراق ، وذلك فى مبحثين ؛ يتناول المبحث الأول : التدخلات الدولية ، وذلك فى مطلبين ؛ المطلب الأول : التدخلات الأمريكية والغربية ، والمطلب الثانى يتناول : شمال العراق بوصفه مسرحا

للصراعات المحلية والإقليمية والدولية. والمبحث الثانى يتناول التدخلات الإقليمية وآثارها على المشكلة الكردية، وذلك فى ثلاثة مطالب؛ المطلب الأول يتناول التدخلات التركية، والمطلب الثانى يتناول: التدخلات الإيرانية، والمطلب الثالث يتناول: التدخلات الإسرائيلية.

المبحث الأول
التدخلات الدولية فى المشكلة الكردية
فى شمال العراق

تنحصر التدخلات الدولية فى المشكلة الكردية أساسًا فى التدخل الأمريكى الأوربى ، ويمثل هذا التدخل الأثر الفعال سواء فى التدخلات الدولية أو الإقليمية ، وهو تدخل متشعب لا يمكن فصله عن تدخلات أخرى مثل تدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما له من أجهزة مراقبة ومتابعة لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وبما له أيضًا من علاقة بالتدخلات الإقليمية الأخرى من تركية وإسرائيلية ؛ فالتدخل الأمريكى بعد حرب الخليج الثانية هو التدخل الأهم فى المشكلة الكردية ، وهو تدخل فى ظاهره إنسانى ، ولكن أهدافه الحقيقية هى إضعاف العراق ونزع جميع أسلحته وإحكام الحصار عليه .

المطلب الأول : التدخلات الأمريكية والأوربية فى المشكلة الكردية

لم يكن للولايات المتحدة ظهور ملموس على مسرح السياسة العالمية حتى مطلع القرن التاسع عشر ، وذلك لاعتمادها مبدأ الحياد والعزلة ؛ بمعنى الابتعاد عن مشاكل الدول الأوربية ، ومنع الأخيرة من التدخل فى شئون العالم الجديد . ولم تتطلع الولايات المتحدة إلى خارج حدودها إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر[1] ، وكان هذا التطلع يقتصر فقط على حماية حقوقها التجارية

---

(١) انظر : خيرية قاسمية : تطور السياسة الأمريكية فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، العدد ٢٩ ، ٧/ ١٩٨١م ، ص ٥٠ .

ومصالح رعاياها ، مع تجنب التورط سياسيًا فى بلدان العالم القديم ، التى كانت تعدها الولايات المتحدة مناطق نفوذ أوربى بالدرجة الأولى . وبعد الحربين العالميتين : الأولى والثانية ومع تصفية الاستعمار القديم نصبت الولايات المتحدة نفسها وريثًا شرعيًا للإمبراطورية البريطانية خاصة ، وللاستعمار الأوربى عمومًا حول العالم تحت دعاوى الفراغ الذى تركه هذا الاستعمار الذى حاولت السياسة الأمريكية شغله .

وفيما يخص الشرق الأوسط قامت السياسة الأمريكية على ثلاثة ثوابت ؛ هى : (أ) محاربة النفوذ السوفيتى (ب) ضمان أمن إسرائيل وتفوقها العسكرى (ج) حماية المصالح النفطية الأمريكية فى المنطقة[1] .

وظلت هذه السياسات ثابتة بوصفها استراتيجية راسخة منذ عهد الرئيس الأمريكى « ترومان » حتى عهد الرئيس « كلينتون » . ومع تلاشى الاتحاد السوفيتى اقتصرت على مناوءة النفوذ الروسى وتطويعه بسلاح القروض فى محاولة لاجتثاث هذا النفوذ من العالم ، وفى منع روسيا من بيع أسلحة أو معدات متطورة إلى أى من الدول غير الموالية للولايات المتحدة .

لقد كانت حماية المصالح النفطية هى الهاجس الأكبر لصناع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وكان هم واشنطن هو أن تجد حارسًا أمينًا لمصالحها النفطية ، خاصة أن المنطقة العربية لم تكن لتتحمل أية صورة للوجود الأمريكى المباشر المكشوف فى فترة المد القومى فى ظل تنديد جمال عبد الناصر بالقواعد والتسهيلات الأجنبية فى المنطقة ؛ وهو ما جعل النفوذ الأمريكى يتجه نحو إيران

---

(١) انظر : كلوفيس مقصود : السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٧ ، مايو ١٩٩٦ ، ص ٥٧ .

وإسرائيل وتركيا . وكانت حرب عام ١٩٦٧ هى التى نصبت إسرائيل حارسًا للمصالح النفطية الأمريكية ، وأصبحت إيران الشاه من أفضل أصدقاء الولايات المتحدة وأكثرهم أهمية وأشدهم ولاء ، حيث رغبت الولايات المتحدة فى وضع المنطقة بين فكى كماشة إسرائيلية إيرانية . وتم إغداق الدعم بسخاء على هذين الوكيلين بعد أن انكسر الدور العربى وتراجع . وازدادت أهمية كل من إيران وإسرائيل فى المنطقة وأصبحتا تشكلان تهديدًا جديًا للأمن العربى . فأقدمت الأولى على الاستيلاء على ثلاث جزر فى الخليج – طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى – بالإضافة إلى دعمهما الفعال للأكراد فى شمال العراق ؛ وهو ما أنهك الدولة العراقية واضطرها إلى قبول اتفاقية ١٩٧٥ ، واقتسام شط العرب مع إيران لوقف نزيف الموارد والأرواح فى المنطقة الكردية ، ثم كان اندلاع الثورة الإيرانية بكل تداعياتها ، وتطاولت إسرائيل على الوطن العربى فعليًا باحتلالها أراضى خمس دول عربية ، ثم اختراقها للمنطقة بعدة وسائل شتى بعد انطلاق ما يعرف بعملية التسوية بكامل تداعياتها على الأمن القومى العربى .

وكان اشتعال حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق ، وسعى الولايات المتحدة إلى استغلال هذه الحرب فى رد بعض المهانة التى تعرضت لها من جراء فضح نفوذها ، ودعمها للشاه ، واحتجاز دبلوماسييها فى إيران بوصفهم رهائن ، وفشلها فى إجلائهم عسكريًا ، ثم انتهت هذه الحرب بعد ثمانى سنوات . ولم يبدأ العراق فى الاستراحة من عنائها ، حتى دخل فى حرب ثانية نتيجة غزوه الكويت ؛ مقدمًا فرصة ذهبية للولايات المتحدة للاستقرار فى المنطقة ، وهو ما لم تكن لتحلم به من قبل[1] . فلقد غدت الولايات المتحدة

---

(١) انظر : المرجع السابق ، ص ٦٠ .

الأمريكية هى الدولة الأكثر نفوذًا وسيطرة ، ليس على الخليج فحسب ، بل على مجمل المنطقة العربية ، وأصبح هذا النفوذ متوطنًا فى قواعد جوية وبرية ومعسكرات أرضية تحوى عشرات الألوف من العسكريين الأمريكيين ، بل امتد هذا النفوذ إلى دوائر صنع القرار فى معظم الدول العربية .

وأصبح من المسلم به أن القوة العسكرية هى الأداة التى لن تتوانى الولايات المتحدة عن استخدامها ، إذا تم تهديد أى من الأنظمة الحليفة لها فى الخليج[1] .

وقد مهدت الدراسة فى عجالة لتطورات النفوذ الأمريكى فى المنطقة ؛ إخفاقاته ونجاحاته ، وذلك قبل الانتقال إلى تناول تدخلات الولايات المتحدة فى المشكلة الكردية خصوصًا والعراق عمومًا . فلقد استغلت الولايات المتحدة الإرث الاستعمارى الذى رسم الحدود بين الدول على أساس مصالح أجنبية بدون اكتراث بالواقع الدينى أو العرقى أو اللغوى فى الشرق الأوسط ، ووظفته فى تأليب الأقليات على الدول المناوئة لسياستها ، وهو ما تم استخدامه مع أكراد العراق[٢] . فقبل حرب الخليج الثانية عانى الأكراد عمومًا ، ومن بينهم أكراد العراق ، من مواقف الغرب المتحيزة ، خاصة أن ميلهم أيديولوجيًا للاتحاد السوڤيتى السابق أدى إلى عدهم محسوبين عليه . ولذا كان استخدامهم من قبل الغرب هو استخدام تكتيكى يفرضه الواقع لزعزعة استقرار دول المنطقة بدون رغبة حقيقية فى دعم المطالب الكردية .

---

(1) See : Paul Noble , Rex Brynen and Bahgat Korany , The Many Faces of National..., op. cit. p. 271.

(٢) انظر : خليل إبراهيم محمود العبد الناصرى : التطورات المعاصرة فى العلاقات العربية التركية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٨م ، ص ٢٦٤ .

فقد ساعدت الولايات المتحدة وإسرائيل الملا « مصطفى برزانى » فى مناوأة حكومة البعث ، وحفزت إيران على دعمه . وبعد اتفاقية عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران استمر الدعم الأمريكى والإسرائيلى[1] ، رغم توقف نظيره الإيرانى ، وحافظت إسرائيل على علاقاتها مع الأكراد خلال حرب الخليج الأولى . وما أن انتهت وظهر العراق بمظهر المنتصر الذى تمرست قواته المسلحة على الحرب الطويلة وتراكم لديه كم هائل من العتاد العسكرى فضلًا عن تمتعه بجيش ضخم وصل حجمه إلى خمسين فرقة عسكرية ، حتى بدا يلتفت الغرب بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل بقلق ، إلى قدرات العراق العسكرية الهائلة .

وفى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٩ وقبل الغزو العراقى للكويت ، أورد تقرير للمخابرات الأمريكية أن العراق استخدم ما يزيد عن مليار دولار - من إجمالى أربعة مليارات دولار منحت له على أنها قروض من البنوك الأمريكية لمدة خمس سنوات - فى شراء أسلحة عالية التكنولوجيا ؛ وهو الأمر الذى أثار ضجة واسعة داخل أروقة الإدارة الأمريكية ، وخاصة دوائر الاستخبارات والأمن القومى فيها ، حول جدوى هذه القروض فى ظل توقف حرب الخليج الأولى . وساعد على ذلك أن العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق أثناء هذه الحرب قامت على أساس تبادل المصالح والعمل على حفظ الاستقرار فى الخليج والشرق الأوسط .

لقد كان لدى الولايات المتحدة بعض النفوذ فى العراق بسبب ما كانت تقدمه له من مساعدات خاصة فى مجال الاستخبارات ، لكن ذلك كان

---

(1) See : Michael C. Hudson , Arab Politics, op. cit., p.74.

محددًا بعدم سعى العراق إلى تطوير أسلحته الكيماوية أو النووية أو وضع العقبات فى طريق التسوية السلمية فى الشرق الأوسط، وكان سعى الولايات المتحدة حثيثًا فى غضون عام ١٩٨٩ إلى تطويع الرئيس «صدام حسين» وفق سياسة «العصا والجزرة»، باستغلال حقوق الإنسان والمساعدات الاقتصادية، وإنذاره بعدم إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وذلك فى محاولة جعله مفيدًا لسياستها فى المنطقة، خاصة فى لبنان، غير أنها لم تنجح فى ذلك، فضلًا عن فشلها فى استخدام العراق لحفظ الأمن فى الخليج واحتواء إيران[1].

وفى ١٠ مارس سنة ١٩٩٠ نشأت أزمة سياسية بين بريطانيا والعراق بسبب الحكم على صحفى بريطانى من أصل إيرانى بالإعدام بتهمة التجسس، وفشلت المساعى الغربية للإفراج عنه، ثم فى نهاية الشهر نفسه تم اغتيال خبير كندى - هو الدكتور / جيرالد بول - الذى أشيع أن له صلة بالمشروع النووى العراقى، وإنتاج الصواريخ ومشروع تصنيع مدفع عملاق، وانتهزت بريطانيا الفرصة وصادرت كثيرا من المعدات الموجهة إلى العراق، ومن بينها مواسير من الصلب عالى الجودة قيل إنها ستستخدم فى المدفع العملاق، وتناولت الأنباء دور إسرائيل فى مقتل خبير الصواريخ الكندى، وربطه بمحاولة تدمير قدرات العراق النووية على غرار ما حدث لمفاعل «أوزيراك» عام ١٩٨١. وكان رد العراق بأنه عندئذ سيقوم بحرق نصف إسرائيل باستخدام السلاح الكيماوى. وتطورت الأوضاع وتم غزو الكويت من قبل العراق، وذهب الغرب إلى أن مبادرة صدام حسين لحل القضية الفلسطينية فى ظل عملية السلام المتعثرة،

---

(1) See : Zachary Karabell , Back Fire : US Policy Towards Iraq , 1988 , 2 August 1990, in: George MC Govern (ed)., Symposium on Dual Containment : US Policy Towards Iran and Iraq , Middle East Policy , vol . III , No.1., 1994 , p. 35.

وربطه جلاءه عن الكويت بجلاء إسرائيل عن الأرض المحتلة يشكلان خطرًا مضافًا إلى الخطر المتولد عن احتلاله الكويت، حيث ستتعرض المنطقة برمتها للاهتزاز العنيف بإقحام إسرائيل فى المشكلة.

وكان فشل الولايات المتحدة فى جذب العراق إلى دائرة نفوذها فى المنطقة ضمن منظومة الدول التى تعمل على تأمين مصالحها؛ وهو الأمر الذى دعاها إلى اتباع سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق. لا تعنى هذه السياسة وحدة الموقف تجاه البلدين؛ وذلك لأن كلا منهما يشكل تهديدًا من نوع مختلف للسياسة الأمريكية.

فإيران بوصفها نظامًا ثوريًا متمردًا على النظام الدولى وبوصفها قوة إقليمية ساعية لإثبات نفوذها فى محيطها، ترى الولايات المتحدة أن احتواءها يكون بمحاصرتها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. أما العراق فإن غزوه للكويت مثّل بداية لاحتوائه سياسيًا واعتصاره اقتصاديًا وعسكريًا. فالعقوبات المفروضة عليه التى تجددت منذ حرب الخليج الثانية والتى وضعتها الأمم المتحدة بإيعاز من الولايات المتحدة بدعوى منعه من تهديد جيرانه، تمثل حالة من الانتقاص المستمر لسيادة العراق على كامل أرضه، وهذه العقوبات وضعته فى أزمة دائمة ومعاناة مستمرة من ممارسات لجنة التفتيش على الأسلحة، هذا بالإضافة إلى تحييده بوصفه قوة إقليمية لأجل غير معلوم، بما يمثله ذلك من معاناة مواطنيه نتيجة نقص الأغذية والأدوية من جراء تواصل الحصار الاقتصادى المفروض عليه، وهو ما أكدته تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وغيرها من تقارير المنظمات الدولية. فقد أوضح التقرير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة على تزايد مظاهر التردى الشامل فى الأوضاع الاقتصادية، من بيع

للأثاث المنزلي والأمتعة الشخصية لشراء الغذاء، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تسول الأطفال والبغاء وتلوث مياه الشرب والتناقص المستمر فى الحصص التموينية والأدوية. وقد أوضحت إحصاءات وزارة الصحة العراقية أن ٥٣٠,٩٠٧ شخصًا قد توفوا حتى نهاية ١٩٩٤، فى حين أن عدد المتوفين قبل فرض الحصار عام ١٩٨٩ كان ٢٧,٣٢٤ شخصًا، هذا مع ارتفاع نسبة وفاة الأطفال الرضع إلى ١٦٨ حالة فى الألف عام ١٩٩٦ من ٣٢ حالة فى الألف عام ١٩٩٠، نتيجة لافتقار المؤسسات الصحية للأمصال، وهو الأمر الذى يعد معه برنامج النفط مقابل الغذاء الذى أقره مجلس الأمن برعاية أمريكية بريطانية غير كاف للوفاء بالاحتياجات الدنيا للسكان فى العراق، وترفض كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أية تعديلات لهذا البرنامج تسمح بتخفيف العبء ورفع المعاناة عن شعب العراق[1].

والواقع أن الولايات المتحدة لا تملك رؤية محددة لمستقبل العراق، بحكم تعدد التركيبة الإثنية للدولة وامتداداتها الإقليمية، فضلًا عن الشك فى إمكانية العثور على قيادة تكون محل اتفاق. ولذلك فإن هناك رأيا يقول بأن بقاء صدام حسين على رأس السلطة يحقق مصلحة أمريكية. وقد عبر الأكراد عن هذا المعنى ولاحظوا أن الولايات المتحدة لم تدعم تمردهم فى الشمال ولا تمرد الشيعة فى الجنوب فور انتهاء تحرير الكويت بسبب جملة العوامل السابقة. فالهدف هو إضعاف صدام حسين وليس إطاحته. ودفع بهم ذلك إلى ترجيح حكم ذاتى كامل عن الانسياق وراء الوعود الأمريكية. هذا مع ملاحظة أن التحولات التى شاهدها النظام الإيرانى فى عهد الرئيس خاتمى وفشل المساعى

---

(١) انظر : حقوق الإنسان فى الوطن العربى، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ص ١٩٣ - ١٩٥.

الأمريكية لفرض مقاطعة دولية لنظامه عاملان أسهما فى مراجعة الولايات المتحدة موقفها من إيران ، وإنهائها الحصار الاقتصادى المفروض عليها فى إبريل سنة ١٩٩٩ . ويعبر هذا فى جانب منه عن استجابة أمريكية للآراء المشككة فى فاعلية احتواء العراق وإيران كليهما ، والحاجة للانفتاح على أحدهما لاحتواء الآخر .

وفى تنفيذ سياستها المتعلقة بكل من إيران والعراق سعت الولايات المتحدة إلى رفض التسامح مع أية خروقات تهدد هذه السياسة ؛ ففى أكتوبر سنة ١٩٩٤ عندما حشد العراق قواته جنوبًا ، هرعت الولايات المتحدة واستعدت جميع قواتها[1] ، وبمجرد تحريك العراق لقواته فى سبتمبر ١٩٩٥ مرة أخرى سارعت الولايات المتحدة بحشد أكثر من ٤٣ سفينة من بينها عدة حاملات طائرات وقامت طائراتها فى المنطقة ومن على هذه الحاملات والمتمركزة فى القواعد الأرضية بالكويت والسعودية والإمارات بتكثيف الطلعات الجوية على شمال العراق .

وبعد ذلك عندما تدخل الجيش العراقى لمساعدة برزانى فى شمال العراق تم قصف العراق وتوسعة منطقة الحظر الجوى .

وبالنسبة لدول الجوار المباشر مع العراق ، فإن سوريا وإيران تعارضان التوجه العام للسياسة الأمريكية فى المنطقة . أما بالنسبة لتركيا فإنها بخصوص المسألة الكردية تحديدًا لا تبدى أية مرونة تجاه السياسة الأمريكية إذا تعلقت الأمور بمكاسب للأكراد يمكن أن تؤثر على وضع أكرادها ، بل إن تركيا أعلنت أكثر

(1) See : Michael Collins , Five Years After Desert Storm Gulf Security , Stability and the U.S. Presence, Middle East Policy , vol . IV . No.3, March 1996. p.3.

من مرة ، وعلى نحو ما سبق بيانه أن مجرد إعلان الفيدرالية أو شىء ينبئ عن استقلال المنطقة الكردية بالعراق سوف يؤدى إلى أن تلغى تركيا التصريح الممنوح لقوات حماية الأكراد ، بالإضافة إلى أنها قد تتدخل عسكريًا لإجهاض هذا الجنين قبل ولادته .

فإذا كان الحكم الذاتى الذى منحته بغداد للأكراد بموجب بيان مارس سنة ١٩٧٠ - بغض النظر عن فاعليته - كان له أثره على تزايد نشاطات الحركات الكردية الانفصالية وحزب العمال الكردستانى[(١)] ، فماذا لو نشأت دولة مستقلة فى شمال العراق ، وماذا سيكون أثرها على بقاء الدولة التركية ذاتها ؟ مؤدى هذا أنه لن تكون هناك دولة كردية ، وهو ما أسس عليه « برزانى » لجوءه إلى بغداد وتحديه للسياسة الأمريكية ، وذلك لإدراكه أن الولايات المتحدة بتأييدها تركيا فى إقامة حزام أمنى فى شمال العراق تستهدف إبقاء المنطقة فى حالة من التوتر تبرر توسيع نطاق هيمنتها بدعوى الحفاظ على الأمن الإقليمى لدول المنطقة . يفسر ذلك التزام الحكومة الأمريكية الصمت تجاه صراعات الفصائل الكردية رغم أنها طلبت رسميًا وساطة الولايات المتحدة بينها ، ولم تتلق إجابة ، فلقد عدت الولايات المتحدة أمر الصراع شأنًا كرديًا داخليًا قبل عام ١٩٩٦ - أى قبل دخول القوات العراقية إلى أربيل - فى حين تغاضت تمامًا عن تكرار انتهاك تركيا سيادة الأراضى العراقية ، بدعوى مطاردة حزب العمال الكردستانى ، وكذا عن قيام إيران بالكثير من العمليات داخل الأراضى العراقية ضد قواعد الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى ومجاهدى خلق .

إن تحالف « برزانى » مع بغداد لإعادة الاستقرار فى المنطقة لا يرضى واشنطن التى تريد أن تظل بغداد داخل صندوق الحصار ، وصدام حسين مطلع

---

(١) انظر : خليل إبراهيم ، التطورات ... ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

على نوايا واشنطن فى شمال العراق الذى ربما تكون قد نقلت له عن طريق « برزانى » الذى أصبح حليفًا له . ففى الوقت الذى كان فيه « برزانى » يجرى مقابلة مع « روبرت بلليترو » مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى تركيا ، صرح « برزان التكريتى » الأخ غير الشقيق للرئيس صدام حسين ، « أن أكراد برزانى عادوا إلى حجر أمهم العراق بصورة مبرمة ونهائية ، وأن برزانى يقابل بلليترو كجزء من المجهودات التى يبذلها العراق لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة فى محاولة لرفع الحصار ، وإن لم يحدث ذلك فإن الخطر يقع فوق رأس الكويت وبأيدى العراق إذا أصر الجميع على تجاهل الحقائق ، ولن تمنع العقوبات أو حظر الطيران من إعادة الحرب مع السعودية أو الكويت »[1] .

وقد برر الرئيس الأمريكى « كلينتون » الغارات الصاروخية على العراق فى سبتمبر سنة ١٩٩٦ بعد دخول الجيش العراقى كردستان متحالفًا مع « برزانى » ، بأنه أراد بها تأمين الأكراد ضد دخول قوات صدام حسين مدينة « أربيل » بمنطقة الحظر الجوى . لكن القصف الصاروخى على جنوب العراق يؤكد أن القصف كان لأغراض لا علاقة لها بالقتال الكردى ، وإنما لتحذير الرئيس العراقى من الاقتراب من منطقة الجنوب حيث النفط .

وفى حديث لاحق للرئيس الأمريكى « كلينتون » قال : « إن الباعث لضرب العراق بالصواريخ لم يكن دخول قوات عراقية « أربيل » بقدر ما حكمته ضرورة ردع صدام حسين ، وإفهامه أنه لا يملك أن يتطاول على النظام الذى فرض عليه بعد هزيمته[2] . وقد ذكر بعض المحللين أن الهجوم على العراق بالصواريخ كان فرصة استغلها الرئيس كلينتون لأغراض انتخابية ، حيث كانت

---

(1) See : Jim Hougland , Saddam Prevailed , The Washington Post , 29-9-1996.

(٢) انظر : الأهرام ، ١٢/٩/١٩٩٦م .

الدعاية الانتخابية لرئاسة الجمهورية على أشدها ، ردًّا على الجمهوريين الذين كانوا يتهمون سياسته الخارجية بالضعف والافتقار إلى الحسم[1] . واستغلت الولايات المتحدة الفرصة وطلبت زيادة قواتها فى المنطقة ، ووافقت الكويت على الفور ، وتم نشر عدة آلاف من القوات البرية الأمريكية . كما قامت الولايات المتحدة بإطلاق التهديدات بتوجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق ، إذا ما أعادت حكومة بغداد بناء الدفاعات الجوية التى دمرتها الصواريخ الأمريكية فى سبتمبر سنة ١٩٩٦، وذلك على غرار ما حدث إبان أزمة الحشود العراقية فى جنوب العراق عام ١٩٩٤، التى قامت على أثرها الولايات المتحدة بحشد كم هائل من القوات العسكرية فى منطقة الخليج وفى تركيا وجميع قواعدها المنتشرة فى المنطقة ، كما حدث عقب كل أزمة مهما كانت بسيطة مع العراق . ففى أعقاب ضرب العراق بالصواريخ فى سبتمبر عام ١٩٩٦، أعلن « وليام بيرى » وزير الدفاع الأمريكى ، أن واشنطن سترسل طائرات من طراز « إف ١٧ ستيلث » إلى منطقة قريبة من العراق ، وأنه سيتم تحريك قاذفات من طراز « بى ٥٢» من قاعدة « جوام » إلى منطقة الخليج .

وعلى صعيد آخر كشف تدخل بغداد فى شمال العراق عن وجود جيش أمريكى من العملاء الأكراد والأمريكيين مكون من ٢٥٠٠ شخص فى شمال العراق ، كانت الحكومة الأمريكية قد طلبت من تركيا استضافتهم مؤقتًا لحين نقلهم إلى جزيرة « جوام » ، ثم إلى الولايات المتحدة بعد التأكد من هويتهم ، وكان هذا العدد الضخم من العملاء يتظاهر بالعمل فى أعمال الترجمة والخدمات السياحية والإنشائية ، وبعد دخول الجيش العراقى إلى شمال العراق

---

(١) انظر : الأهرام ، ١٩٩٦/٩/٥ .

خشى هؤلاء العملاء على حياتهم من انتقام القوات العراقية ، ففروا إلى تركيا بمساعدة المخابرات الفيدرالية الأمريكية والإسرائيلية ، وتم التخلص من كل ما لا يمكن حمله من أوراق وأجهزة وخلافه .

وكان البوليس السرى العراقى قد استطاع أن يداهم حوالى مائة شخص من هؤلاء ، وتم إعدام من قبض عليه فورًا . ويقدر البعض أن عدد هؤلاء العملاء كان أكبر من ذلك ، وأن الذين تم ترحيلهم هم العملاء المهمون فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، بخلاف حوالى ٢١٥٠ كرديا عراقيا يعملون فى خدمة القوات الأمريكية فى شمال العراق ، بعضهم فى مكتب الخدمات الخارجية ووكالات إدارة المساعدات وغيرها من الوكالات الأمريكية[١] .

وقد نشطت الولايات المتحدة الأمريكية لدعم موقفها تجاه العراق ، وقام وزير الدفاع « وليام بيرى » بزيارة كل من بريطانيا وفرنسا ودول مجلس التعاون الخليجى وتركيا والكثير من الدول العربية ، لبحث تطورات الموقف ، والترويج لضربة عسكرية أخرى للعراق ، فى الوقت الذى اجتمع فيه « روبرت بلليترو » بكل من « مسعود برزانى » و « وجلال طالبانى » . وصرح « روبرت بلليترو » أن اجتماعه بالغريمين الكرديين كان بهدف محاولة منع كليهما من الاتصال بالحكومة العراقية وإيران[٢] .

وبعد يومين من المفاوضات المستمرة فى أنقرة برئاسة الولايات المتحدة وتركيا توصل الزعيمان الكرديان إلى اتفاق على معظم نقاط الخلاف بينهما ،

---

(1) Eric Lipton , Refugees Are a Strangers in Strange Land , The Washington Post, 30-12-1996 .

(٢) انظر : الأهرام ، ١٩٩٦/٩/١٢م ، و١٩٩٦/١٠/٢٣م .

وتعهدا بإرساء السلام فى المنطقة الكردية ، ووافقا على على بيان مكون من ٢٢ نقطة تشرف بمقتضاه مجموعة محايدة مكونة من التركمان وأطراف أخرى غير متورطة فى النزاع على الالتزام بوقف إطلاق النار ، وتخضع هذه المجموعة لرقابة سلطة عليا برئاسة أمريكية ، وتضم بريطانيا وتركيا وعناصر من الطرفين المتنازعين ، ويكون مقرها أنقرة ، ويلتزم كل طرف بتحرير السجناء ، وإعادة الخدمات المدنية من مياه وكهرباء فى شمال العراق ، والتحضير لانتخابات جديدة ، وتكوين إدارة من أكراد وتركمان وآشوريين بشكل عادل . كما تم الاتفاق على أن خمسين مليون دولار التى يتم تحصيلها سنويًا من عائد التجارة بين تركيا وشمال العراق يتم توزيعها بشكل عادل لمصلحة جميع سكان المنطقة(١) .

وفى التحليل الأخير يمكن القول : إن الولايات المتحدة ليس لديها سياسة كردية واضحة ، بل سياسة لمنع الأكراد من الالتجاء إلى بغداد أو إيران ، وحفظ المنطقة الكردية ملتهبة لاستنزاف الدول المجاورة وشغلها بها ، بالإضافة إلى إضعاف العراق ، فالوجود الأمريكى فى الخليج مسألة حيوية للحفاظ على تدفق النفط(٢) .

هذا ما لم يحسن العراق تقديره عند إقدامه على غزو الكويت ، لذا كان التدخل الأمريكى لازمًا للحفاظ على هذه المصالح بإنقاذ الكويت ، والمحافظة على السعودية وتحجيم المشروع العراقى لإنتاج أسلحة الدمار الشامل ، وتأمين إسرائيل التى كانت قبل حرب الخليج الثانية ولا تزال حتى الآن ترى فى العراق

---

(١) انظر : الأهرام ، ١٩٩٦/١١/٢م .

(٢) انظر : أحمد يوسف أحمد : تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥م ، ص ١٠٣ .

تهديدًا كامنًا لأمنها .

ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية والولايات المتحدة ترعى هذه السياسة حتى يظل العراق حبيس الحصار الاقتصادى الذى فرضته عليه بموجب قرارات مجلس الأمن ، ولا يبدو فى الأفق القريب بارقة أمل انتهاء الحلقات المفرغة التى تدور فيها لجان التفتيش وتقاريرها التى لا تنتهى ، وهو ما أدى إلى أن يقوم العراق باتهام مفتشى هذه اللجان بالتجسس لحساب الولايات المتحدة وإسرائيل ، بل واتهام رئيسها « رودلف إكيوس » بالكذب فى تقاريره لإطالة أمد عمل اللجنة ، ومن ثم الحصار الاقتصادى[1] . وامتدت هذه الاتهامات أيضًا إلى خلفه « ريتشارد باتلر » وبشكل أكثر حدة ، وهو ما أدى إلى مغادرة هذه اللجان للعراق وبقاء الأوضاع معلقة لفترة طويلة ، مع استمرار فرض الحصار الجائر عليه ، وقيام الطائرات الأمريكية والبريطانية بشن الغارات الجوية عليه من آن لآخر لإرهابه وتهديده وتكريس الأوضاع المتدهورة التى يعانيها الشعب العراقى .

إن التدخلات الأمريكية فى شمال العراق التى لا يمكن فصلها عن التدخلات الأمريكية فى الخليج لا تهدف - على نحو ما تبين من هذا التحليل - إلا إلى خدمة المصالح والأهداف الحيوية الأمريكية بدون اعتداد بالمشكلة الكردية ، ولا بمطالب الأكراد .

- **التدخلات الغربية فى المشكلة الكردية :**

إنه ليس هناك اختلافات جوهرية بين سياسة الولايات المتحدة وأوروبا تجاه العراق إذا ما تم استثناء سياسة فرنسا .

---

(١) انظر : البيان ، ١٩٩٧/٦/٢٠م .

فبريطانيا، اختارت الولاء غير المشروط للولايات المتحدة، بل إنها قد تغالى فى تشددها تجاه العراق أكثر من الولايات المتحدة للتأكيد على هذا الولاء، وهما - الولايات المتحدة وبريطانيا - يتحركان معًا فى مجلس الأمن وأروقة الأمم المتحدة كما لو كانا دولة واحدة. وظلت الطائرات البريطانية وحدها - من دون جميع دول التحالف - تشارك الطائرات الأمريكية فى قصف الأهداف العراقية من آن لآخر.

ألمانيا، ليس لها هى الأخرى سياسة شرق أوسطية خاصة بها بعد أن استوعبتها عملية دمج ألمانيا الشرقية فى الكيان الأوربى وقصرت مساعيها على إنجاح الوحدة الأوربية.

أما فرنسا، فهى الوحيدة بين الدول الأوربية التى حاولت منذ تولى «ديجول» رئاسة الجمهورية فى تبنى سياسة توحيد أوربا القادرة على الاستقلال سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا عن القارة الأمريكية الشمالية، وكانت السياسة الفرنسية بحكم خبرتها الاستعمارية بالمنطقة حذرة من المنطق العسكرى الصارم للأمريكيين فى التعامل مع الدول العربية[1].

وقد حاولت فرنسا بعد أزمة الخليج الثانية أن تتخذ موقفًا متميزًا بعض الشيء، يحتفظ بمسافة مناسبة من الموقف الأمريكى، على أن تصعيد الأمور باتجاه الحرب نقل الموقف الفرنسى إلى الموقف الأمريكى. وبعد الحرب حاولت فرنسا العودة إلى ذات الموقف المتباعد عن السياسة الأمريكية خاصة مع استيلاء الشركات الأمريكية والإنجليزية على معظم عقود إعادة تعمير الكويت.

---

(١) انظر : سمير أمين ، بعد حرب الخليج ، الهيمنة الأمريكية إلى أين ، المستقبل العربى ، العدد ٤ ، ١٩٩٣م ، ص ١٢ .

ثم برز موقف فرنسى متميز عقب أزمة الحشود العراقية فى أول أكتوبر سنة ١٩٩٤ على الحدود الكويتية، ورفض استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض مناطق محظورة على القوات والمعدات العسكرية العراقية فى جنوب العراق[(١)] .

بل إن فرنسا قد اعترضت على ضرب العراق بالصواريخ فى سبتمبر سنة ١٩٩٦، وعلق المتحدث باسم الحكومة الفرنسية بقوله إن هجوم الولايات المتحدة يتعلق بمشاكل داخلية أمريكية - مساعدة الرئيس كلينتون فى دعايته الانتخابية - أكثر مما يتعلق بما يدور فى شمال العراق. وقد ردت الولايات المتحدة على ذلك بأن لفرنسا مصالح اقتصادية فى العراق، حيث إنها أبرمت عقودًا ضخمة مع العراق سيتم تنفيذها فور رفع الحصار الاقتصادى عنه.

أما فيما يخص المشكلة الكردية تحديدًا، فقد قامت فرنسا بوساطة فى يونيو سنة ١٩٩٤ محاولة إنهاءَ القتال بين الحزبين الرئيسيين، وتم بالفعل اتفاق فى باريس بينهما، غير أنه لم يدم طويلًا، ونشب الصراع مرة أخرى. وكان من أهم أسباب فشل هذا الاتفاق بين «برزانى» و «طالبانى» الذى تناول إعداد دستور كردى، وتشكيل حكومة كردية فى شمال العراق، هو انزعاج تركيا من هذا التطور المحتمل خوفًا من آثاره على مشكلتها الكردية، فأجهضت الاتفاق عن طريق إغلاقها للحدود، ووقف التجارة مع شمال العراق، كما هددت بعدم التجديد لقوة التدخل الغربى فى شمال العراق، وقد أبدت الولايات المتحدة تفهمها للسياسة التركية. وظلت باريس تستقبل مسئولين أكراد وعراقيين لمناقشة الأوضاع فى المنطقة، على أن غياب «الرئيس ميتران» من على مسرح السياسة الفرنسية قد أثر على العلاقات الكردية الفرنسية، وهو

---

(١) انظر: السيد المراكبى: دول مجلس التعاون الخليجى، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٨م، ص ١٢٢.

ما أدى إلى تقارب باريس مع بغداد على حساب العلاقات الكردية السابقة مع القادة الأكراد[(١)] .

جدير بالذكر أن فرنسا كانت قد قدمت الدعم الإنسانى للأكراد فى صورة مساعدات إنسانية ، وقامت زوجة الرئيس الفرنسى « دانيال ميتران » التى أبدت تعاطفًا كبيرًا مع الأكراد واهتمامًا بمشكلتهم بزيارة المنطقة الكردية ، ولاقت هذه الزيارة معارضة من العراق ، وكان قد تم تفجير قنبلة على مسافة بعيدة من سيارتها أدت إلى احتجاج فرنسى لدى بغداد .

هذا ، ويحظى العراق بتأييد فرنسى بدرجة أكبر ، وصينى وروسى بدرجة أقل ، لرفع العقوبات عنه . على أن الولايات المتحدة وبريطانيا تبديان عزمًا كبيرًا لاستمرار العقوبات وعدم رفعها ، بحيث تقف المطالبات الفرنسية والروسية والصينية عند حد التعبير عنها فى مجلس الأمن ، لكن عند التصويت يتحد الموقف غالبًا ضد العراق ، وذلك لطغيان النفوذ الأمريكى وهيمنته .

أما عن روسيا ، وعلاقتها بالمشكلة الكردية واستكمالًا لما سلف ، فقد بدأت روسيا خلافتها للاتحاد السوفيتى فى ظل تبعية مطلقة للسياسة الأمريكية فى الخليج ، وذلك على أمل الحصول على القروض الأمريكية والغربية لتنميتها وانتشالها من أزمتها الاقتصادية ، وعندما خبا هذا الأمل بدأت روسيا توجهًا جديدًا يهدف إلى الحد من الهيمنة الأمريكية فى المنطقة ، وطالبت برفع العقوبات عن العراق[(٢)] .

فلقد أبرم العراق مع روسيا ، أسوة بفرنسا ، عقودًا ضخمة يتم تنفيذها بعد

---

(١) انظر : وليد عبد الناصر : أكراد العراق ... ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

رفع العقوبات عنه ، وتسعى روسيا إلى المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه خاصة أن شمال شرق العراق قريب من الحدود الروسية التى يقطنها الكثير من الأكراد ، وعدم الاستقرار فى المنطقة قد يمتد بالضرورة ليطال الحدود الروسية الغربية ، وتبدى روسيا اهتمامًا بالعراق عمومًا وشماله خصوصًا ، وهى التى كانت فى ظل الاتحاد السوفيتى السابق تقدم دعمًا إلى الأحزاب الكردية ، التى تتبنى معظمها إلى الآن الماركسية اللينينية ، بل ولجأ «الملا مصطفى البرزانى» إلى إيران عقب اتفاق سنة ١٩٧٥ ، ثم إلى الولايات المتحدة حيث توفى هناك .

أما الآن فإن الاهتمام الروسى بالمشكلة الكردية ينحصر فى تأثيرها على الاستقرار فى المنطقة ، ومحاولة الروس الحد من النفوذ الأمريكى على مقربة من حدودهم .

وفى ضوء ما تقدم يمكن تفسير تصدى روسيا ومعها فرنسا للمطالب الأمريكية فى مجلس الأمن لفرض عقوبات إضافية على العراق بدعوى عرقلته مهمة اللجان الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل ، حيث تبنت روسيا وفرنسا قرارًا بديلًا بتأجيل فرض أية عقوبات جديدة طيلة ستة أشهر يتم فيها النظر إلى تعاون العراق أو عدم تعاونه مع اللجنة . وفى ١٩٩٧/١٠/٢٢ اعترضت كلتا الدولتين على المشروع الأمريكى الذى يطالب بفرض حظر على سفر المسئولين العراقيين غير المتعاونين مع لجنة مراقبة نزع أسلحة الدمار الشامل[١] .

وقد تطور الموقف الروسى والصينى والفرنسى إزاء السياسة الأمريكية

---

(١) انظر : الأهرام ، ١٩٩٧/١٠/٢٣م .

البريطانية لصالح العراق منذ ضرب العراق فى ديسمبر سنة ١٩٩٨ (عملية ثعلب الصحراء)، ووقف عمل لجان التفتيش على الأسلحة العراقية.

المطلب الثاني: شمال العراق بوصفه مسرحًا للصراعات المحلية والإقليمية والدولية وأثر ذلك على التكامل الوطني

كان الوطن العربى ولا يزال مطمعًا للقوى الدولية والإقليمية الصاعدة التى تريد الهيمنة عليه، وكانت أقطاره عرضة للاختراق من الخارج بقصد الهيمنة والاستنزاف. وتعد مشكلة الأقليات من أهم نوافذ هذا الاختراق، خاصة عندما تتركز هذه الأقليات جغرافيًا فى إقليم واحد وعر التضاريس؛ وهو ما يصعب هيمنة السلطة المركزية على هذه الأقليات[1]. وقد أدت تطورات الأوضاع فى العراق بعد حرب الخليج الثانية إلى حالة من السيولة التى لم يشهدها شماله من قبل، وتم فرض نظام المناطق الآمنة والحظر الجوى؛ وهو ما أدى إلى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على فرض طاعتها على الجميع، ومنع أن تكون المنطقة الكردية مسرحًا لتصفية الحسابات بين القوى المحلية والإقليمية على السواء. فلقد شهدت المنطقة بالإضافة إلى النشاط الأمريكى والغربى، نشاطات تركية لردع حزب العمال الكردستانى، ونشاطات إيرانية لردع مجاهدى خلق والحزب الديمقراطى الكردى الإيرانى، وعمليات عراقية تابعة للحكومة المركزية لنصرة الحزب الديمقراطى الكردستانى بقيادة «مسعود برزانى» ضد خصم الاتحاد الوطنى الكردستانى بقيادة «جلال طالبانى»، هذا بالإضافة إلى الصراعات الكردية - الكردية الخالصة، والكردية التركمانية.

---

(١) انظر: سعد الدين إبراهيم: تأملات فى مسألة الأقليات، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٢م، ص ٢٠٢.

وسيقتصر التناول فى هذا المطلب على التدخلات العسكرية التركية فى شمال العراق ، وكذا الصراعات الكردية – الكردية فى المنطقة ، أما غير ذلك من تدخلات فسيتم تناولها فى مواضعها من هذه الدراسة . وسوف تتعرض الدراسة للتدخلات التركية فى حدود العمليات العسكرية فى المنطقة الكردية فى شمال العراق بوصفها مرتبطة بفرض المناطق الآمنة ، التى تناولتها الدراسة فى مطلب سابق ، وستتناول الدراسة علاقة تركيا بالمشكلة الكردية برمتها فى سياقها الطبيعى فى الفصل الثالث ، وعليه فسيتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين :

الأولى : التدخلات العسكرية التركية فى شمال العراق .

الثانية : الصراعات الكردية – الكردية فى شمال العراق .

(أ) التدخلات العسكرية التركية فى شمال العراق

استغلت تركيا اتفاق « المطاردة الساخنة » الذى يسمح لكل من العراق وتركيا بالتوغل لملاحقة المتمردين الأكراد داخل أراضى الدولة الأخرى على عمق عشرة كيلومترات الذى لم تستخدمه العراق ولم تطالب باستخدامه حتى بعد انتهاء حربها مع إيران واتجاهها إلى الشمال لقمع التمرد الكردى ، وقامت تركيا بعد أن فر الكثير من الأكراد العراقيين إليها بإلغاء هذا الاتفاق من طرف واحد على نحو ما سلف بيانه . غير أنه بعد حرب الخليج الثانية ، وما نتج عنها من غياب سلطة للدولة العراقية فى مناطقها الشمالية ، استغلت تركيا هذه الأوضاع للقيام بعمليات عسكرية مستمرة فى هذه المناطق على فترات متتالية منذ أغسطس سنة ١٩٩١ ، بذريعة تدمير قواعد حزب العمال الكردستانى التى تنطلق منها عملياته عبر الحدود .

وبالرغم من إدانة العراق ومعظم الدول العربية وجامعة الدول العربية لهذه العمليات المتكررة ، بوصفها انتهاكًا صارخًا لسيادة العراق وحرمة أراضيه وأجوائه ؛ فإن تركيا لم تلق بالًا لهذه الاعتراضات ، واستمرت فى عملياتها مبررة لها بمطاردة حزب العمال الكردستانى . بل إنه فى شهر يونية سنة ١٩٩٦ توغلت هذه القوات إلى عمق يصل إلى ١٢ كيلو مترًا داخل العراق ، وبقوات تقدر بـ ١٢ كتيبة مدعومة بطائرات عمودية . وفى شهر نوفمبر من العام نفسه كان هناك اجتياح آخر وبقوات يصل عددها إلى ثمانية آلاف جندى تدعمها طائرات عمودية وطائرات قتال (إف ١٦)[١] . وطالبت « تشيللر » رئيسة وزراء تركيا دول التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة بتعديل خطة « قوات المطرقة المشرعة » لتشمل الأقلية التركمانية المنحدرة من أصل تركى وتعيش فى شمال العراق ، وذلك بدعوى أنهم يتعرضون للقمع من الجيش العراقى الذى دخل إلى مدينة « أربيل » لمساعدة قوات « مسعود برزانى » .

ووفق اقتراح « تشيللر » فإن المنطقة العازلة التى اقترحتها تركيا كان يقدر لها أن تتراوح بين ٥ - ٢٠ كم ، وهو ما أيدته الولايات المتحدة بهدف صرف « أنقرة » عن التعاون مع « بغداد » فى تأمين الحدود بعد نجاح قوات الحزب الديمقراطى الكردستانى فى طرد قوات الاتحاد الوطنى الكردستانى من « أربيل » ، كما استهدفت أيضًا تقليص نفوذ بغداد فى شمال العراق وحرمانها من مكاسبها التى حققتها من تأييدها لبرزانى ضد طالبانى . ويلاحظ أن هذه الخطة جسدت إفادة تركيا من خبرات إسرائيل المماثلة فى جنوب لبنان ، بموجب اتفاق التعاون على مكافحة الإرهاب الموقع فى نوفمبر سنة ١٩٩٤ ،

---

(١) انظر : جلال عبد الله معوض : العرب وتركيا ... ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

واتفاق التعاون العسكرى بينهما فى ديسمبر سنة ١٩٩٥، الذى أعلن فى فبراير سنة ١٩٩٦. وكانت تركيا قد أكدت فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٩٦ أنها بصدد اتخاذ إجراءات خاصة لحماية مصالحها الأمنية والاقتصادية فى المنطقة ، وأن قوة الردع التركية التى دخلت شمال العراق ستستقر فى شريط حدودى سيتم اتخاذه منطقة آمنة مع العراق ، وأعلنت تركيا أنها أبلغت القائم بالأعمال العراقى فى أنقرة بذلك ، وأن هذا القرار تم اتخاذه فى اجتماع مشترك ضم رئيس الحكومة « نجم الدين أربكان » ورئيس الأركان ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية ومستشارى الأمن القومى ، وسيكون الشريط على طول الحدود التركية مع العراق بعرض يتراوح بين ٥ - ٢٠ كيلو مترًا ، ومن سوريا إلى إيران[١] ، غير أن معارضة جامعة الدول العربية وتنديدها بهذه التدخلات التركية السافرة ، وكذا كل من العراق ومصر وسوريا ، أدى إلى أن تتراجع تركيا مؤقتًا عن إقامة هذا الحزام الأمنى مكتفية بمواصلة توجيه الضربات الوقائية بين حين وآخر ضد حزب العمال[٢] .

ولا شك فى أن هذه التدخلات المتكررة من قِبَل تركيا عسكريًّا فى شمال العراق التى تعدها تركيا عمليات مشروعة - لها أثرها السَّيئُ على تكامل العراق الوطنى ؛ لما تسببه من تخريب للمنشآت والمدن والطرق والأراضى الزراعية . وكذا لأن هذه العمليات تقوى صلات تركيا بالتركمان فى شمال العراق ، بل ومنحهم الجنسية التركية ؛ وهو الأمر الذى يمكنها من دعم تدخلها فى شمال

---

(١) سعد الدين إبراهيم : حرب الفصائل الكردية فى شمال العراق ، هل تؤدى إلى وحدة العراق أم تقسيمه المجتمع المدنى ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، العدد ٥٨ أكتوبر ١٩٩٦م ، ص ١٥ .

(٢) انظر جلال عبد الله معوض : العرب وتركيا ... ، فى تقرير حالة الأمة ، المؤتمر القومى العربى ١٩٩٦ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦م ، ص ١٧٦ .

العراق ، واستعداء إحدى أقلياته عليه عند الضرورة ، بل إن ما قامت به تركيا أخيرًا من إقامة الحزام الأمنى بتجهيزات أمريكية إسرائيلية ، وفى إطار بروتوكول تعاون أمنى بين كل من « برزانى » و « طالبانى » - يعد اعتداء صارخًا على تكامل العراق الإقليمى وحقه فى سلامة أراضيه .

(ب) الصراعات الكردية / الكردية فى شمال العراق

من المتفق عليه أن المناطق الكردية فى شمال العراق حظيت منذ انتهاء حرب الخليج الثانية بفرصة نادرة لإدارة شئونها ذاتيًا ، وقد تم إجراء انتخابات ديمقراطية ، وشكل برلمان كردى وإدارة للحكم الذاتى ، ولم يكن للحكومة فى بغداد رأى فى أى من هذه التطورات ، غير أن الأمور ما لبثت أن تفجرت بين الأكراد أنفسهم ، واشتعلت بينهم حرب أهلية ، وكان الفريقان الرئيسان اللذان قادا الصراع هما : الحزب الديمقراطى الكردستانى ، والاتحاد الوطنى الكردستانى .

دار الصراع بين الحزبين على القوة والنفوذ ، ومن ثم على اقتسام الموارد الاقتصادية وتوزيع السلطة السياسية ، وتوسل كلاهما بعدد من الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة . وفيما يأتى إشارة إلى نشأة كلا الحزبين وتطورهما .

الحزب الديمقراطى الكردستانى (Kurdish Dimocratic Party (KDP

أسس هذا الحزب بواسطة « الملا مصطفى البرزانى » عام ١٩٤٦ ، ويعد الحزب الأم لكل الأحزاب الكردية الأخرى فى شمال العراق التى انشقت عنه ، ويتميز بأنَّ له أتباعًا فى إيران وتركيا . وكان قد تم الاتفاق بين هذا الحزب والحكومة العراقية عام ١٩٧٠ على الحكم الذاتى فى المناطق الكردية ، وقد تولى

« مسعود برزانى » رئاسة الحزب عام ١٩٧٩، منذ وفاة والده حتى الآن .

والقاعدة الأساسية لهذا الحزب فى منطقة « بهدينان » المتاخمة لتركيا ، وله روابطه القوية مع القبائل والعشائر الكردية فى المنطقة وما يجاورها ، وقد انضم إلى هذا الحزب حزب الوحدة الذى كان يتكون من ثلاثة أحزاب صغيرة هى : حزب الشعب الديمقراطى الكردستانى ، والحزب الاشتراكى الكردستانى ، والحزب الاشتراكى لكردستان العراق « باسوك » ، حيث تمت إضافة كلمة الموحد إلى اسم الحزب .

الاتحاد الوطنى الكردستانى National Patriot Union kurdish (K.V.P)

كان مؤسس الحزب « جلال طالبانى » أحد أهم أعضاء الحزب الديمقراطى الكردستانى قبل انفصاله عنه وتأسيسه للاتحاد فى عام ١٩٧٥. وقد تعاون الحزب مع الحكومة المركزية فى الفترات التى كانت فيها هذه الحكومة فى صراع مع الحزب الديمقراطى الكردستانى . ومنطقة نفوذ هذا الحزب فى الشمال الشرقى المتاخم لإيران حول منطقة « سوران » . ويمثل المثقفون الأكراد نسبة كبيرة من أعضاء هذا الحزب .

وكلا الحزبين يمتلك ميلشيا مسلحة ومنظمة تنظيمًا مناسبًا ، وتعتمد فى تسليحها على الدعم الإيرانى ، أو السورى ، أو الليبى ، أو الغربى ، أو حتى الإسرائيلى . وفى أعقاب حرب الخليج الثانية تم إجراء انتخابات تشريعية ، تقاسم بعدها الحزبان مقاعد المجلس التشريعى بواقع ٥٠ مقعدًا لكل منهما ، غير أن الخلافات بين الحزبين ما لبثت أن تفجرت عام ١٩٩٤، وتطورت إلى حرب أهلية . وكانت بداية الصراع خلافًا حول جباية الضرائب على الحدود مع تركيا ، وحول بعض الأراضى شرق السليمانية . فمع أن العراق كان ولا يزال

يخضع للعقوبات الاقتصادية المفروضة من الأمم المتحدة ، فإن المنطقة الكردية كانت بعيدة عن هذه العقوبات ، وأرضها مفتوحة لتهريب النفط من العراق والبضائع من تركيا ؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة العوائد الجمركية[1] .

وكان قد تم احتواء الصراع فى بدايته بتدخل وسطاء أمريكيين وأتراك بين زعيمى الحزبين المتنافسين ، غير أنه ما لبث أن ثار مرة أخرى . وتكمن جذور الصراعات الكردية - الكردية المتفجرة بين آونة وأخرى فى أن كلا الزعيمين يملك وجهة نظر وتوجهات مختلفة فى تصوره لحل المشكلة الكردية ، واعتماد كلا الفصيلين على مصادر مختلفة ، ولتحقيق مصالح للدعم الخارجى يريدها مقدم الدعم ، وهى بالضرورة قد لا تتفق والمصالح الكردية ، هذا بالإضافة إلى ظهور تنظيمات وحركات كردية جديدة تغذى الساحة الكردية بمزيد من روافد الصراع[2] . ومن الحركات والأحزاب الكردية التى ظهرت بعد حرب الخليج الثانية ، الحركة الإسلامية بكردستان العراق التى تأسست فى عام ١٩٩٣، وتمثل تجميعًا لعدة تنظيمات كردية إسلامية بقيادة « الملا عثمان عبد العزيز » ، ولم تلبث هذه الحركة أن اصطدمت بالاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة « جلال طالبانى » ، واستمر القتال بين الطرفين حتى بدايات عام ١٩٩٤. ويرجع صدام الحركة مع الاتحاد إلى عدم العدالة فى توزيع المساعدات الغربية فى شمال العراق ، حيث أدانت الحركة الإسلامية الفساد من جانب المنظمات الإنسانية غير الحكومية الغربية ، وتمييزها بين اللاجئين ، وقد أدى هذا القتال إلى

---

(١) انظر : الأهرام ، ٩/٩/١٩٩٦م .

(٢) انظر أحمد ناجى قمحة : أكراد العراق : الواقع والمستقبل ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٦ ، ١٩٩٦م ، ص ١٣٦ .

تشريد حوالى ٣٠ ألف كردى ، ولجوء البعض من أنصار الحركة الإسلامية إلى إيران[١] .

ولقد سعت الولايات المتحدة لاحتواء هذه النزاعات المسلحة بين الأكراد ، وتدخلت بين الفصيلين الرئيسين الكرديين « الديمقراطى والوطنى » ، وتم بالفعل إبرام اتفاق سلام بينهما فى « دبلن » عام ١٩٩٥ ، لكن لم يحترم هذا الاتفاق ، واحتل الحزب الديمقراطى الكردستانى « زاخو » ، فيما احتل الاتحاد الوطنى الكردستانى « أربيل » عاصمة الإقليم الكردى ، وأصبح الاتحاد الوطنى الكردستانى يسيطر على ٧٠٪ من المنطقة الكردية ، بينما يسيطر الحزب الديمقراطى على رسوم الدخول والخروج من العراق ، وخاصة معبر « الخليل » الذى يدر دخلًا من تهريب النفط والبضائع إلى بغداد ، وطرد كل حزب قوات الحزب الآخر من المنطقة التى تمت له السيطرة عليها . ولم تكن هناك حكومة فعالة ، بل مضى كل حزب يدير منطقته بطريقته ، وظل الصراع مشتعلًا حتى منتصف عام ١٩٩٦ .

ولما كانت تركيا تقوم بعمليات المطاردة لمتمردى حزب العمال ، فقد سعت إلى التحالف مع الحزب الديمقراطى الكردستانى ردًا على دعم خصمه لحزب العمال الكردستانى ، وتمت بالفعل تصفية الكثير من معسكرات حزب العمال ، وإغلاق مكاتبه فى المدن الكردية التى تم الاستيلاء عليها . وفى المقابل قامت إيران بدعم الاتحاد الوطنى الكردستانى نظير مطاردة الحزب الديمقراطى الإيرانى الكردستانى فى شمال العراق . غير أن تدخل القوات العراقية إلى جانب الحزب

---

(١) انظر : التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٦م ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ص ٢٢٤ .

الديمقراطى الكردستانى حسم الأمور لصالحه ، وأدى إلى سيطرة هذا الأخير على مجمل المنطقة الكردية ، ولجوء « جلال طالبانى » إلى إيران هو ومعظم قواته ، بالإضافة إلى فرار الآلاف من عملاء الولايات المتحدة إلى تركيا ، خشية من الانتقام العنيف للقوات العراقية .

وقدر عدد هؤلاء العملاء بخمسة آلاف كردى يعملون فى أنشطة تابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى شمال العراق ، وهو ما أدى إلى أن تقوم الولايات المتحدة بضرب العراق فى ١٩٩٦/٩/٧، بدون قرار من مجلس الأمن ، بل ومد منطقة الحظر الجوى فى الجنوب إلى خط عرض ٣٣ْ بدلًا من ٣٢ْ[1] ، وهو الأمر الذى يؤكد أن حرص الولايات المتحدة هو حرصٌ على مصالحها فى حماية النفط فى الجنوب ، وليس حماية الأكراد فى الشمال . فقد أطلقت الولايات المتحدة من بوارجها المتمركزة فى الخليج ٢٧ صاروخًا من نوع « توماهوك » على جنوب العراق ، وذلك بعد ثلاثة أيام من دخول الجيش العراقى مدينة « أربيل » عاصمة كردستان ، وأسفر هذا القصف عن سقوط الكثير من القتلى والجرحى العراقيين . وقد رحبت بعض فصائل المعارضة العراقية بهذا الهجوم الأمريكى ، حيث أعلن قادة المؤتمر الوطنى العراقى المعارض والاتحاد الوطنى الكردستانى عن ارتياحهم للهجوم الأمريكى ، وأنهم يتمنون أن تتواصل هذه الهجمات حتى يتم إسقاط « صدام حسين » . وفى المقابل انتقد « مسعود برزانى » ، زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى هذه الهجمات معربًا عن تحديه القوة الأمريكية ، وسأمه هو وجماعته من الوعود الأمريكية برعاية

---

(1) See : Strategic Survey , 1996-1997, p.157.

وانظر كذلك : سعد الدين إبراهيم : حرب الفصائل الكردية - الكردية ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

الحكم الذاتى الكردى فى شمال العراق، مضيفًا أن الأمريكيين يلعبون دائمًا على التناقضات الكردية لصالحهم[1]. وتجدر الإشارة إلى معارضة جامعة الدول العربية ومعظم الدول العربية وشعوبها الضربة الأمريكية للعراق بالصواريخ فى ١٩٩٦/٩/٧.

وبعد شهر ونصف من استيلاء «مسعود برزانى» وحزبه الديمقراطى الكردستانى على مجمل المنطقة الكردية، قام «جلال طالبانى» بالاستيلاء على مدينة «السليمانية» وعدة مدن ومواقع من أيدى قوات «مسعود برزانى»، فانفجر الصراع من جديد. وسعت الولايات المتحدة عن طريق مساعد وزير خارجيتها «روبرت بلليترو» لشئون الشرق الأوسط لإجراء لقاء بين قائدى الفصيلين الكرديين المتصارعين، وأوضح «بلليترو» فى مؤتمر صحفى أن الزعيمين الكرديين قد وافقا مبدئيًا على وقف إطلاق النار والقضاء على الإرهاب بشمال العراق، ومواجهة الاستفزازات الخارجية والتدخلات الأجنبية فى المنطقة. وكشف دبلوماسيون أتراك أن «بلليترو» طرح على الزعيمين الكرديين وضع قوات أمريكية فى مدينة «أربيل» العراقية، بوصف ذلك بديلًا لقوات «المطرقة المشرعة» الدولية، غير أن تركيا لم توافق على ذلك، وكذا تحفظ «مسعود برزانى»، بينما وافق «جلال طالبانى». وكان استناد «بلليترو» فى طلبه على الرغبة فى الحيلولة دون تجدد الصراع المسلح بين الحزبين الكرديين، ومن ثم تحقيق السلام فى المنطقة.

كان رفض تركيا لهذا الاقتراح ينبع من خشيتها أن يؤدى الوضع فى نهايته إلى إعلان دولة كردية مستقلة تسبب لها مشكلات تستعصى على الحل فى

---

(١) انظر: الحياة، ١٩٩٦/٩/١٤م.

جنوبها الشرقى ، ولذا فإنها رفضت المشاركة بأى قوات مع الولايات المتحدة فى « أربيل » إن هى رغبت فى تنفيذ اقتراحها ، واستندت فى رفضها إلى أن قوات « المطرقة المشرعة » متعددة الأطراف لم تمنع هجمات حزب العمال الكردستانى على المدن التركية انطلاقًا من شمال العراق . أما « مسعود برزانى » فقد رفض مخافة تقليص نفوذه فى المنطقة التى يسيطر عليها . فيما وافق « جلال طالبانى » لإضعاف خصمه[1] .

إن تركيا ترغب فى أن تكون لها اليد الطولى فى السيطرة على التطورات فى شمال العراق ، مع عدم تهديد استقرارها السياسى ؛ ولذا فإنها لا ترى تعارضًا بين معارضتها تقسيم العراق وتمسكها بوحدته وتكامله الإقليمى ، وترحيبها بفتح قنوات الاتصال المباشر مع قوى المعارضة الكردية العراقية ، استقصاءً لتطورات الأوضاع فى شمال العراق ، وتوجيهها بما يحقق أمنها ولجمًا للطموحات الكردية فى العراق عند الضرورة[2] .

ومن هذا المنطلق شاركت تركيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا فى الوساطة بين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى ، تم على أثرها التوصل إلى اتفاق لإنهاء القتال بين الحزبين الكرديين ، وذلك فى « أنقرة » فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٩٦ ، على أساس اعتماد الخط الفاصل بين مواقع الطرفين عند تطبيق وقف إطلاق النار فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٩٦ ، وإعادة تشكيل « الحكومة المحلية الكردية » بدون اللجوء إلى محاولات الانفصال عن العراق ، وإقناع الطرفين بعدم طلب المساعدة من أى « قوة خارجية » ، فى إشارة واضحة

---

(١) انظر : الأهرام ، ٢٤/١٠/١٩٩٦م .

(٢) انظر : جلال عبد الله معوض : الأكراد والتركمان ... ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

إلى كل من بغداد وإيران ، ورغم أن استبعاد الثانية له ما يبرره سياسيًّا وقانونيًّا ، فإن استبعاد بغداد لا يمكن تبريره بأى منطق ، وذلك لأن المسألة تدخل ضمن إطار سيادة العراق ووحدة أراضيه وحدوده الدولية . وقد أعطى هذا الاتفاق مزايا لتركيا ؛ لأنه منح التركمان والآشوريين والفصائل الكردية غير المشاركة فى القتال مهمة أساسية فى الإشراف على تنفيذه ، كما نص على عد حزب العمال الكردستانى منظمة إرهابية ، ورأى البعض أن هذا الاتفاق بتجاهله الجذور الحقيقية للمشكلة الكردية ، واستبعاده للعراق جهة الاختصاص الرئيسية لن يعدو كونه هدنة مؤقتة بين الحزبين الكرديين المتصارعين . وبالفعل فلقد تجددت الاشتباكات بينهما فى بعض القرى فى المنطقة فى ديسمبر سنة ١٩٩٦[١] .

ومن جهة أخرى فى مايو سنة ١٩٩٧ دارت معارك عنيفة بين الحزب الديمقراطى الكردستانى وحزب العمال الكردستانى التركى ، أسفرت عن مقتل العشرات من كلا الجانبين ، واقتحام مقرات حزب العمال الكردستانى ، تحت غطاء كثيف من المقاتلات التركية ، ومصادرة جميع الأوراق وتسليمها إلى تركيا ، وإعدام جميع من أسر[٢] .

وبثت شبكة التليفزيون (ميد - MED TV) التابعة لحزب العمال الكردستانى التركى ، من عدة عواصم أوربية ، أن حوالى ثلاثة آلاف شخص قد حاولوا التظاهر فى « السليمانية » للاحتجاج على العمليات التركية التى تجرى بمساعدة الحزب الديمقراطى الكردستانى ، لكن قوات « جلال طالبانى » فرقتهم بالقوة ، وأصدر « مسعود برزانى » بيانًا أعلن فيه أن العمليات الموجهة ضد

---

(١) انظر : جلال عبد الله معوض : العرب وتركيا ... ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

(٢) انظر : نداء الرافدين ، ٢٢/٥/١٩٩٧م .

حزب العمال هى جزء من التزامه وطالبانى فى اتفاق « أنقرة » الذى تعهدا فيه بتصفية حزب العمال فى شمال العراق ، كما أوضح هذا البيان أن تصفية حزب العمال فى مدينة « أربيل » قام بها التركمان[1] .

إن الأكراد منذ بدايات هذا القرن يُستخدَمُون بوصفهم أدوات فى اللعبة الاستعمارية لتحقيق مآرب الدول الإقليمية والغربية ، وجاءت حرب الخليج الثانية لتمنحهم فرصة أن يسود السلام فى ظل برلمان منتخب ديمقراطى ، وفى إطار سلطة وطنية . لكن تفجر الحرب الأهلية بينهم أدى إلى قتل بعضهم بعضا فى السنوات الأخيرة أكثر مما قتل منهم الجيش العراقى . فلقد حصل أكراد العراق على السلاح والمال من شاه إيران لمحاربة بغداد ، وساعدت سوريا « طالبانى » لمناوأةِ البعث العراقى ، وحصل « الملا مصطفى البرزانى » على الدعم من موسكو وأحيانًا من واشنطن أو إسرائيل ، وكل من الفصيلين الكرديين استعان ببغداد فى مواجهة الآخر ؛ وهو الأمر الذى يؤكد أن الأكراد أنفسهم يشكلون جزءًا كبيرًا من المشكلة ، فبالإضافة إلى اختلافهم فى اللهجات ؛ فإن توزعهم على الطرق الصوفية ، يصعب عملية توحدهم .

---

(١) انظر : الحياة ، ٢١/٥/١٩٩٧م .

المبحث الثانى

التدخلات الإقليمية فى المشكلة الكردية فى شمال العراق

يعد كلا التدخلين التركى والإيرانى الأكثر أهمية فى النطاق الإقليمى ، وإن عُدّ التدخل التركى أكثر أهمية وخطورة من التدخل الإيرانى لارتباطه بالتدخلات الخارجية ، خاصة الأمريكية والإسرائيلية والأوربية ؛ إذ تعد تركيا النافذة والجسر لهذه التدخلات على نحو ما أسلفت الدراسة حين مناقشتها أحد أبعاد الدور التركى الخاص بالعلاقات التركية - الإسرائيلية - الأمريكية ، وأثره على المشكلة الكردية فى العراق . أما التدخل الإيرانى فيتسم بدوافع ذاتية غير مرتبطة بتحالفات دولية من خارج المنطقة أو إقليمية من داخلها ، وسيتم تناول كلا التدخلين فى المشكلة الكردية وأثر ذلك على تكامل العراق الوطنى فى مطلبين ؛ يتناول المطلب الأول التدخلات التركية ، ويتناول الثانى التدخلات الإيرانية ، ثم يتناول مطلب ثالث التدخلات الإسرائيلية .

المطلب الأول : التدخلات التركية فى المشكلة الكردية فى شمال العراق

تصورت تركيا فى ظل « مصطفى كمال أتاتورك » ، أنها حسمت الصراع حول هويتها ، وهو الصراع الذى فرضه موقعها الجغرافى فى عالمين ؛ أحدهما شرقى إسلامى والآخر غربى مسيحى ، واختارت الحضارة الغربية ، وتم إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤ ، وأعلنت « الكمالية » ستة مبادئ ثابتة لأيديولوجية الحكم فى تركيا ؛ أهمها : الجمهورية ، والقومية ، والطورانية ، والعلمانية ، وعدم تدخل رجال الدين فى الحكم ، والديمقراطية وفق النظام الغربى ، وحرية القطاع

الخاص ، والعسكرية التركية بوصفها ضامنًا للمبادئ الدستورية[1] .

ولم تكن مهمة « أتاتورك » أن يغرس الزهو بالهوية التركية بل أن ينسف الإسلام بوصفه قوة فى إطار السياسة والمجتمع فى الجمهورية التركية الجديدة ، لذلك أغلق المدارس الإسلامية ، وألغى الجمعيات الدينية ، واستبدل بالرموز الشكلية للإسلام أخرى مسيحية أوربية ، وغير العطلة الأسبوعية من الجمعة إلى الأحد ، كما غير الحروف العربية إلى اللاتينية ، وكذا التقويم العربى ، وحول النظام القانونى التركى القائم على الشريعة الإسلامية إلى النظام المدنى السويسرى[2] .

وكان مجىء « الكمالية » بتوجهاتها العلمانية القومية المغالى فيها بمثابة إحباط للأقليات فى تركيا ، فالأفراد الذين كانوا تواقين لإنشاء دولتهم قبل قدوم « أتاتورك » إلى السلطة ، شعروا بالإحباط الكامل نتيجة الإجراءات التى اتخذتها الجمهورية التركية الصاعدة بعد أن وقفوا بجانب « أتاتورك » فى حربيه مع الأرمن واليونانيين . وقد أشاد « أتاتورك » بهذا التعاون ، ولكن سرعان ما تم التنكر له بفرض إجراءات قاسية ضد الأكراد[3] . ولم يرتض الأكراد الهوية التركية فى وقت لم تعط فيه الدولة أية مساحة للتمايز العرقى أو الثقافى ،

---

(١) انظر : سيار الجميل : الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك ، المستقبل العربى ، العدد ١٨٥ ، ١٩٩٤/٧٢ ، ص ١١٤ .

(٢) انظر : فيليب روبنس : تركيا والشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص ١٤ . وانظر كذلك جلال عبدالله معوض : الإسلام والتعددية فى تركيا ،١٩٨٣ - ١٩٩١ م ، سلسلة بحوث سياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سنة ١٩٩٢م ، ص ٦ . وانظر كذلك : جمال حمدان : العالم الإسلامى المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧م ، ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٣) انظر : حامد محمد عيسى : المشكلة الكردية فى الشرق الأوسط ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ١٩٩٢م، ص ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

وقررت أن كل مواطن فى الدولة التركية تركى ، واستخدم لفظ أتراك « الجبل » للدلالة على الأكراد . لكن تجمع الشعب الكردى فى منطقة واحدة ، جنوب غرب تركيا ، جعل من الصعوبة بمكان تجاهل واقع أنهم جماعة متميزة عرقيًا ولغويًا عن بقية الأتراك ، خاصة أنهم (أى أكراد تركيا) يمثلون مركز الثقل لكل الأكراد فى المنطقة ، لا لأنهم أكثر من نصف الأكراد فحسب ، بل لأنهم كانوا طليعة النضال التحررى ، خلال ما يقرب من قرن ؛ وهو ما أدى إلى رسوخ تقاليد الحركات الثورية لديهم ، ونمو وعيهم القومى الكردى بشكل أعمق[(١)] . ويؤدى الواقع السابق - فضلًا عن التركز الكثيف للأكراد قرب حدود العراق وإيران وسوريا - إلى تعقد العلاقة بين الدول الأربع بخصوص المشكلة الكردية[(٢)] .

وتميل تركيا إلى المبالغة فى تقليل عدد أكرادها تماشيا مع عدم اعترافها بوجودهم ، لكن الكثير من الدراسات المحايدة تشير إلى أن عددهم يصل إلى ما يزيد على عشرة ملايين نسمة[(٣)] . ويعد المجتمع الكردى فى تركيا مجتمعًا ريفيًا متخلفًا بالأساس ، يسيطر عليه طبقة صغيرة من الملاك هم زعماء القبائل الذين يحوزون غالبية الأراضى الزراعية ، ولهم مصالح تجارية تدر عليهم الأموال فى ظل مجتمع يحظون فيه بالولاء والدعم[(٤)] . وإذا تمت إضافة الانقسامات الداخلية الكثيرة داخل تركيا من أرمن وعلويين وسنة ، يتضح مدى تعقد

---

(١) انظر : نبيل زكى : إشكاليات المواجهة الكردية - التركية ، أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ٢٧ .

(٢) انظر : فاروق رشيد : القومية الكردية وتراثها التاريخى ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، سنة ١٩٦٧م ، ص ٢٨ .

(٣) انظر : سعد الدين إبراهيم : الأكراد ضحايا الاستبداد ... ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(4) William Hail, The Political and Economic Development of Modern Turkey, London : Croom Helm , 1981 , P.259.

التركيبة السكانية لتركيا وأنها تعانى من أزمة تكامل قومى ، فمع كونها تمثل جسرًا جغرافيًا أو أرضيًا بين أوربا وآسيا لكنها ليست كذلك من الناحيتين السياسية والفلسفية ، فعلاقاتها مع جيرانها فى غرب أوربا الذين يستبعدونها من نطاق الوحدة الأوربية متوترة ، وعلاقاتها مع العرب والدول الإسلامية مرتبكة وغير مستقرة[1] نتيجة وضعها فى حلف شمال الأطلنطى وصلتها بكل من الولايات المتحدة وإسرائيل .

احتلت المشكلة الكردية مرتبة متقدمة فى السنوات الأخيرة على قائمة أولويات الحكومات التركية المتعاقبة ، وذلك لتكلفتها البشرية والاقتصادية الضخمة ، فضلًا عن ارتباطها بمسائل أخرى كالوضع فى شمال العراق ، والعلاقات مع سوريا وإيران . فالمشكلة الكردية تكلف الحكومة التركية نحو عشرة مليارات دولار سنويًا لتمويل العلميات الأمنية والعسكرية ضد حركة التمرد الكردي فى المحافظات الجنوبية - الشرقية وخارجها فى شمال العراق . وقد لقى أكثر من ٢٠ ألف شخص مصرعهم نتيجة الاشتباكات العسكرية بين قوات الحكومة وحزب العمال الكردستانى التركى[2] .

وفيما يأتى تحليل علاقة تركيا مع حزب العمال الكردستانى ثم التأثير المتبادل بين أكراد تركيا وأكراد العراق .

أ - تركيا وحزب العمال الكردستانى

تأسس هذا الحزب رسميًا فى عام ١٩٧٩ بقيادة « عبد الله أوجلان » ،

---

(١) انظر : فيليب روبنس : مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٢) انظر : جلال عبد الله معوض : العرب وتركيا ... ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

وذلك بهدف إنشاء دولة كردستان الكبرى المستقلة التى تشتمل على المناطق الكردية فى تركيا والعراق وإيران وسوريا . واتخذ الحزب من المطالبة بحقوق الأكراد هدفًا معلنًا واستراتيجية ثابتة ، لكنه اتبع تكتيكًا يقول بأنه لا نية لديه للانفصال عن تركيا . والحزب منذ تأسيسه انخرط فى صراع شرس مع القوات التركية ، وهو ما أدى إلى بروزه بوصفه الحركة الكردية الوحيدة الفعالة الممثلة للأكراد فى تركيا الذين يفوق عددهم عدد أكراد العراق بأربعة أضعاف . ويتخذ الحزب من الماركسية اللينينية أيديولوجية له ، ويتصف بالتشدد . وقد أثبت قدرة كبيرة على استنزاف الجيش التركى ، ونجح فى إنشاء قواعد عسكرية شمال العراق[1] . وتقدر بعض المصادر عدد المقاتلين فى الحزب بخمسة عشر ألف مقاتل من رجال حرب العصابات الذين يتحصنون فى المعاقل الجبلية . وبإضافة من يعملون سرًا فى المدن التركية ، يصل هذا العدد إلى ستين ألفًا ، ثم بإضافة المساندين لنشاط الحزب فى الولايات الجنوبية الشرقية يرتفع هذا العدد إلى ٣٧٥ ألف شخص . هذا ويمتد تأثير الحزب إلى الغرب فضلًا عن الجنوب الشرقى ، وتدل على ذلك الهجمات التى تقع فى هذه المناطق[2] .

وقد سعت تركيا من خلال حملاتها المتكررة على شمال العراق إلى مطاردة قوات الحزب وتدمير قواعده ، غير أن الأمر يبدو كالسرطان لا يكاد يختفى حتى ينتشر من جديد ، حتى وصل استنزاف الموارد التركية إلى ٢٠٪ من حجم الموازنة التركية عام ١٩٩٤، وهو الأمر الذى يرى معه البعض أنه لا مناص من الاعتراف بالحقوق السياسية للأكراد بمنحهم الحكم الذاتى فى

---

(١) انظر : الأهرام ١٩٩٦/٩/٩م .

(٢) انظر : نبيل زكى : إشكاليات المواجهة التركية - الكردية ...، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

مناطقهم (على غرار نظيره فى العراق عام ١٩٧٥)[١] ، خاصة أن أغلبية السكان الأكراد فى تركيا لا تريد قيام دولة منفصلة ؛ لأنه جرى استيعاب الكثير منهم فى المدن التركية ، ومن غير المتصور أن يقوموا بترك هذه المدن[٢] . وقد أقر زعيم الأكراد « عبد الله أوجلان » بهذه الحقيقة لكن تركيا لم تستجب لهذا المطلب ؛ وهو الأمر الذى أدى إلى تنامى العمليات العسكرية المسلحة بين الطرفين داخل الأراضى التركية وخارجها ، خاصة فى شمال العراق نتيجة انشغال السلطة بحرب الخليج الأولى ثم الثانية وما تبعها من تجميد سلطة بغداد فى شمال العراق ، وتصريح زعيم الحزب « عبد الله أوجلان » بأنه سيعلن عن مناطق كردية محررة فى الجنوب الشرقى لتركيا ؛ وهو الأمر الذى أدى إلى اشتباكات عنيفة جدًا بين قواته والجيش التركى[٣] .

وقد أصدرت تركيا قانونًا لمكافحة الإرهاب استخدم لمناهضة مؤيدى الحزب والزج بهم إلى السجون . وتجدر الإشارة إلى أن عنف الحزب يمتد إلى السكان الأكراد الذين يتعاطفون مع السلطات الحكومية الذين يتولون مهام الحراسة للقرى الكردية بالتعاون مع هذه السلطات[٤] ، وتستخدم القوات المسلحة التركية فى مطاردتها متمردى الحزب ، أسلحة متطورة وجنودًا مدربين تدريبًا جيدًا اقتنعوا بأن الأكراد تقف وراءهم قوة أجنبية ماكرة تسعى إلى تدمير

---

(١) انظر : عبد الله صالح : أبعاد العملية التركية على الأكراد ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٥م ، ص ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) انظر : نبيل زكى : إشكاليات المواجهة التركية - الكردية ... ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٣) انظر : الحياة ، ١٩٩٤/٥/٣١م .

(٤) انظر : تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٥م ، لندن ، قسم مطبوعات منظمة العفو الدولية ، ١٩٩٥م ، ص ١٣٢ .

تركيا ؛ وهو الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تزايد العنف والعنف المضاد ، حتى قدر البعض عدد القتلى منذ بداية الصراع بـ ١٨ ألف قتيل حسب تقديرات الحكومة و ٣٠ ألفا حسب تقديرات الحزب[١] ، هذا بالإضافة إلى خراب ما يقرب من ٢٠٠٠ قرية كردية ، وتشريد أكثر من مليونى كردى أصبحوا لاجئين ، معظمهم من الشباب الذين يجندون فى الحزب نتيجة لقسوة ظروفهم المعيشية[٢] . وقد أدى هذا العنف إلى انتقادات كثيرة لتركيا من المجتمع الدولى ، خاصة من طرف الاتحاد الأوربى الذى يعرقل انضمامها إليه بسبب سجلاتها فى انتهاك حقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق بالمشكلة الكردية ، وأن هناك ما يتراوح بين نصف مليون كردى ومليونى كردى يعيشون فى أوربا حسب التقديرات المختلفة ، يتوزعون أساسًا على ألمانيا ثم السويد ففرنسا فباقى دول غرب أوربا[٣] .

وقد أدى الوجود القوى للأكراد فى أوربا إلى قيامهم ببث كثير من المعلومات عن قضيتهم عبر شبكة « الإنترنت » واستئجارهم ساعات إرسال فى التليفزيونات والأقمار الصناعية والإذاعات الدولية ، خاصة فى ألمانيا[٤] التى تم البث منها إلى المناطق الكردية بتركيا ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية ، وتزايد نشاط حزب العمال بسبب ظروف الفوضى فى شمال العراق . ومثل هذا

---

(١) انظر : إريك رولو : تركيا بعد أتاتورك ، متابعات فكرية ، المنتدى ، عمان ، سبتمبر ١٩٩٦م ، ص ص ١٤ - ١٥ .

(2) Henri J. Barkey and Graham E.Fuller , Turkey's Kurdish Question : Critical and Miss Opportunities , Middle East Journal, vol. , No. 51 . Winter, 1997, p.61.

(٣) انظر : ديفيد ماكدويل : مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٤) انظر : الأهرام ، ١٩٩٦/٨/٢٨م .

الوضع أفسح حيزًا كبيرًا لتأثير الولايات المتحدة على السياسة التركية ، ومكنها من توظيف الأخيرة لحسابها ، فواشنطن تعتمد على تركيا فى التصدى للدول (المنبوذة) غربيًا (إيران والعراق وسوريا) . ومن أجل تأمين استخدام قواتها لقاعدتى « انجرلك » و « باطمان » التركيتين قامت الولايات المتحدة بدفع مئات الملايين من الدولارات للعسكريين الأتراك ، حتى أصبحت تركيا ثالث دولة تحصل على مساعدات عسكرية أمريكية - بعد إسرائيل ومصر - كما أصبحت خامس دولة تشترى السلاح الأمريكى بعد السعودية ومصر وإسرائيل وتايوان واليونان . وفى هذا الخصوص يذكر أن حجم الواردات التركية من السلاح الأمريكى بلغ ٧ مليارات دولار خلال الفترة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٤، بالرغم من معارضات منظمات حقوق الإنسان استخدام السلاح فى قمع الأكراد الأتراك ومؤيديهم من الأكراد العراقيين والإيرانيين[(١)] .

وعلى صعيد آخر ، وكما سلفت الإشارة ، تدعم الولايات المتحدة التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل لسحق حزب العمال ، وتؤيد الولايات المتحدة النهج التركى العنيف فى التعامل مع المشكلة الكردية ، وتصرح على لسان مسئوليها ، بأنها تتفهم دواعى تركيا ؛ وهو الأمر الذى لا يخفى على أحد ، حيث تتغاضى الولايات المتحدة عن عمليات تركيا فى شمال العراق وداخل تركيا ، ولا تتهمها بأى اتهام ، فى حين تجرى معاقبة العراق حتى لو حرك قواته على أرضه أو تدخل فى الصراع الدائر عليها .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الأحزاب الكردية الأخرى فى تركيا من أهمها « الحزب الإسلامى الكردستانى » الذى تأسس عام ١٩٧٨، وهو الحزب

---

(١) انظر : إريك رولو : تركيا ... ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

الذى ينادى بوحدة الأكراد وتضامنهم، وإعلان الجهاد فى المنطقة الكردية التركية لإقامة دولة كردية مستندة إلى المبادئ الإسلامية. ويصدر هذا الحزب صحيفة فى ألمانيا باسم « Cudi»، وقد قام بعدة عمليات عنف فى « اسطنبول » و« أنقرة »، قامت السلطات على أثرها باعتقال أعداد كبيرة من أعضائه. هذا بالإضافة إلى وجود منظمة إسلامية كردية تركية تابعة لتنظيم الجهاد الإسلامى الموالى لإيران، تعرف باسم « فرع كردستان للجهاد الإسلامى »، قامت بتنفيذ عدد من عمليات الاغتيال ضد دبلوماسيين وصحفيين فى تركيا[1].

وهكذا فإن العنف السياسى فى تركيا فى تصاعد مستمر، وقد يهدد الأسس التى تبنى عليها تركيا شرعيتها وسمعتها وتمايزها، وهى العلمانية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى[2]. فالعنف مرتبط بالظلم الذى يعانيه الأكراد فى تركيا، ولن تجدى مقاومته باستخدام سلطة الدولة وقوتها، وقد يتفاقم إلى درجة يستطيع معها أن يتغلب على سلطة الدولة، وعندها يكون الانفصال.

ب – التأثيرات المتبادلة بين أكراد تركيا والعراق

هناك تأثيرات متبادلة بين الأكراد المنتمين إلى دول مختلفة، وهذه التأثيرات لا تقتصر على تركيا والعراق، ولكن تمتد إلى كل الدول المجاورة التى بها أقليات كردية.

---

(١) انظر : جلال عبد الله معوض : الإسلام والعنف السياسى فى تركيا ١٩٨٣ - ١٩٩١م ، فى : نيفين مسعد (محرر) : ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥م ، ص ١٧٠ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٢ .

وبعد حرب الخليج الثانية وحصول الأكراد على حكم ذاتى فعلى فى شمال العراق، تطلع باقى الأكراد فى دول الجوار إلى هذا الوضع الجديد، وطرحوا الكثير من التساؤلات حول إمكانية تطوره أو وأده، ونشط حزب العمل الكردستانى من شمال العراق، ومثل عبئًا سياسيًا واقتصاديًا فادحًا على أنقرة؛ وهو الأمر الذى أدى إلى توالى الحملات العسكرية على شمال العراق.

وكانت تركيا قد تحركت أثناء حرب الخليج الأولى لتأمين حدودها البرية ومجالها الجوى من مخاطر القتال الدائر بين العراق وإيران، وذلك بأن أحلت قوات الجيش محل قوات الأمن فى حراسة الحدود التركية مع كل من العراق وإيران وسوريا، كما أعلنت التأهب فى قواعدها العسكرية وأبلغت العراق وإيران هذا القرار، مفسرة إياه بحرصها على تأكيد حيادها أثناء الحرب[١].

وبعد نشوب حرب الخليج الثانية ازداد توغل القوات التركية فى الأراضى العراقية، بالرغم من أن تركيا كانت قد ألغت اتفاق «المطاردة الساخنة» مع العراق، بل إنها قامت بزيادة حشودها على حدود كل من العراق وسوريا وإيران، وقدرت المصادر هذه الحشود التركية بحوالى مائة ألف جندى على الأقل مدعومين بمختلف أنواع الأسلحة والمعدات، ولم يُجْدِ توجيه مطالبة العراق وبقية الدول العربية تركيا بسحب قواتها التى زعمت أنها تهدف إلى ضربة وقائية قبل بداية شتاء ١٩٩٧/١٩٩٨، والتأثير على الإمدادات اللوجستية لحزب العمال الكردستانى، وبالفعل بدأ الهجوم فى أواخر شهر سبتمبر عام ١٩٩٧[٢].

---

(١) انظر : خليل إبراهيم : التطورات ... ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

(٢) انظر : البيان ١٩٩٧/٩/٢٩م .

وتعد التدخلات المستمرة من تركيا فى شمال العراق ، وعمليات تدمير القرى الكردية ، وأعمال النهب والسلب والتخريب التى تجرى على فترات زمنية متقاربة ، من أسوأ آثار المشكلة الكردية فى تركيا على شمال العراق .

وقد ازداد هذا التأثير سوءًا مع حرب الخليج الثانية ؛ وذلك لازدياد كثافة التدخل التركى فى شمال العراق بدون اعتداد بالحكومة المركزية فى بغداد ، فى حين كان هذا التدخل قبل حرب الخليج الثانية بناء على اتفاق مع الأخيرة . ثم إن تدخل القوات التركية فى شمال العراق ليس الأثر الوحيد للمشكلة الكردية فى تركيا ، بل إن قوات حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق تتدخل لنصرة طرف كردى ضد طرف آخر ، وهو ما يؤدى إلى نشوب صراعات مسلحة تؤثر على الاستقرار[1] .

وإذا ما أخذنا فى الحسبان ، الأطماع التركية فى الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط فإن الإجراءات التى اتخذتها تركيا تجاه مواطنى العراق تثير الشكوك من حولها . يذكر فى هذا الخصوص أن الحكومة التركية تسمح للعراقى العربى أو التركمانى أو الكردى بالحصول على الجنسية التركية فى حالة إثبات أنه يحمل أوراقًا عراقية تدل على أنه ذو تبعية عثمانية - عراقية ، ويعد هذا تطورًا حيث لم تكن تركيا تمنح جنسيتها إلا لتركمان العراق الذين يقدمون طلبات بذلك مشفوعة بنشاط سياسى يخدم الدور التركى فى العراق[2] .

إن العراق ومعها معظم الدول العربية تنظر إلى السياسات التركية فىشمال العراق والمؤيدة من قبل الولايات المتحدة فى ظل التحالف الإسرائيلى بعين

(١) انظر : فيليب روبنس : تركيا ... ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .
(٢) انظر : نداء الرافدين ، ١٩٩٧/١١/٢٠م .

الارتياب ، خاصة فى ظل ما تبديه تركيا من تدخلات سافرة ، بل ومحاولات للاستقرار فى شريط حدودى على غرار الشريط الحدودى الإسرائيلى فى جنوب لبنان ؛ وهو الأمر الذى يثير كثيرًا من المشاكل بين الطرفين. ويرى البعض أن تركيا ، وإن كانت تعد من أهم القوى فى المنطقة ، تنعكس مشكلة انتمائها الحائر بين الشرق والغرب على هذه السياسات فى المنطقة[1] ، وتصيبها بالتخبط .

إن مواجهة العراق وتركيا للمشكلة الكردية لا تؤدى إلى حسن العلاقات بينهما ؛ لأن كلتا الدولتين تخضعان لقيود مختلفة فى صياغة موقفيهما من الخطر الكردى ؛ فالعراق يعترف بكامل حقوق الأكراد الثقافية ، ويمنح الأكراد حكمًا ذاتيًا منذ عام ١٩٧٥، وهو ما لم يتحقق للأكراد فى أى من دول الجوار. وإذا كانت ظروف حرب الخليج الثانية غلت يد العراق عن السيطرة على المنطقة الكردية فإنه بمجرد زوال الحصار الاقتصادى ورفع العقوبات فإن هذه السيطرة ستصبح مؤكدة على المنطقة الكردية ، وخاصة إذا تم تفعيل اتفاقية الحكم الذاتى على نحو ما ستورده خاتمة الدراسة .

أما تركيا فإن سعيها للظهور بمظهر الدولة الغربية الراعية لحقوق الإنسان يتناقض مع كونها الأكثر قمعًا للأكراد من أى من دول الجوار ؛ وهو الأمر الذى يعرضها لانتقادات الأوروبيين ، ويزيد من تفاقم مشكلاتها الداخلية ، خاصة أن الأكراد فيها يشكلون نسبة لا يستهان به ، وينتشرون على مساحة واسعة على نحو يمثل تهديدًا بنيويًا لكيانها ، وينذر باحتمال تفكيكها .

ولذا فإنه بالرغم من الأطماع التركية فى شمال العراق ، يرى البعض أن

---

(١) انظر : محمد حسنين هيكل : المقالات اليابانية ... ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

هناك اتفاقًا غير مكتوب بين دول المنطقة ، يؤكد على احترام وحدة العراق وعدم السماح بتجزئته ، أو يسهل إقامة دولة كردية فى شماله . وتعى واشنطن أن هذا مطلب أهم حلفائها المجاورين للعراق (تركيا) ؛ لذا فهى لا تدعم طلب الأكراد بإقامة دولة كردية ولا تسمح لكلا الزعيمين « البرزانى » أو « الطالبانى » إلا بالمطالبة بحكم ذاتى فى ظل عراق موحد[1] . يؤكد على هذه النية التركية تصريح الرئيس التركى « سليمان ديميرل » لوكالة الأنباء الفرنسية « إبان أزمة العراق والولايات المتحدة فى فبراير ١٩٩٨ المتعلقة بتفتيش قصور الرئاسة العراقية » ؛ حيث قال : « إن تقسيم العراق على إثر أى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة ستنجم عنه مشكلة أسوأ من مشكلة الشرق الأوسط ، ولا أعتقد أن العراق يجب أن يقسم ، وإذا قسم ستكون مشكلة ستستمر سنوات »[2] .

وقد عارضت تركيا - وكذا إيران - اتفاق واشنطن الذى تم عقده بين كل من « مسعود برزانى » و « وجلال طالبانى » فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٩٨ ، وأكد مجلس الأمن القومى التركى أنه لن يسمح لهذا الاتفاق بأن يفضى إلى قيام دولة كردية فى شمال العراق[3] ، يكون لها تأثيرها السلبى على أكراد تركيا ؛ حيث إن نص الاتفاق يحمل حكومة كردستان مسئولية المحافظة على أمن الدول المجاورة فى كافة مناطق كردستان ، ورأت دول الجوار ، وخاصة تركيا ، أن ذلك يقيد حريتها العسكرية فى شمال العراق ، سواء فى نطاق المنطقة الأمنية التركية المعلنة فى أكتوبر سنة ١٩٩٧ أو فى شمال العراق .

---

(1) See : Dario Navaro , Turkey and the Gulf War in Bresheeth Haim'ed , The Gulf War and the World Order , London : Zed books, 1991, p.89.

(٢) انظر : البيان ، ١٩٩٨/٢/٢٠م .

(٣) انظر : الأهرام ، ١٩٩٨/٩/٢٧م . والبيان ، ١٩٩٨/١٠/٢م .

المطلب الثاني: التدخلات الإيرانية في شمال العراق

تتكون إيران من مجموعات إثنية ودينية وعشائرية متعددة، من بينها الأكراد. وتختلف تقديرات عدد الأكراد في إيران كغيرها من الدول المجاورة لأسباب سياسية. فعلى حين يميل الأكراد إلى المبالغة في عددهم، تميل الحكومة إلى تقليل هذا العدد، لكن التقديرات المعتدلة تقدرهم بما يتراوح بين ٥ و ٦ ملايين نسمة، وعلى ذلك يمثل الأكراد حوالى ٩٪ إلى ١١٪ من الإيرانيين، ويمثل الفرس ٥١٪، والآذاريون ٢٥٪، والبلوش، والعرب واللور، وغيرهم ١٥٪، وتبلغ المساحة التي تقطنها الأقلية الكردية في إيران نحو ٢٨,٢٠٣ كم٢، وتسمى «أوستان»، وتعادل ١,٧٪ من مجمل مساحة إيران. ومن أهم المدن الكردية مدينة «سننداج» التي تعد المدينة المركزية، كما أن هناك الكثير من المدن الكردية الأخرى مثل «سكيز» و «بانة» و «ماريفان». وتحتوى المنطقة الكردية على مساحات واسعة صالحة من الأراضي الزراعية والغابات[1]. ويمثل الشيعة نحو ٩٤٪ من سكان إيران، فى حين تنتمي النسبة الباقية إلى المذهب السني.

وكان الأكراد بقيادة «قاضي محمد» فى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ قد أعلنوا تأسيس جمهورية «مهاباد» الكردية فى بعض الولايات الكردية فى إيران، وقد أيد بعض الأكراد هذه الجمهورية وعارضها البعض الآخر، غير أن الوجود السوفيتي على الأراضي الإيرانية كان له أكبر الأثر فى إعلان هذه الدولة. وبعد انسحاب السوفييت، وفشل «قاضي محمد» فى الوصول إلى اتفاقية حكم ذاتي، دخلت القوات الإيرانية، يساندها الأكراد المعارضون «لقاضي

---

(١) انظر: سعيدة لطفيان: مرجع سابق، ص ص ٥٦٠ - ٥٦١.

محمد » ، وتم إسقاطه وإعدامه ، وانتهت الجمهورية ، وتم القضاء على الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى «KDPI» الذى كان قد شكله « قاضى محمد » ، وإن استمرت بعض الخلايا فى العمل ضد إيران فى عهد الشاه . على أن اتفاق « الملا مصطفى البرزانى » مع الشاه كان له أثره فى القبض على بعض هذه المجموعات وتسليمها إلى « السافاك » جهاز المخابرات الإيرانى ، وإعدام عدد كبير من أعضائها ، وحاولت بغداد مساعدة الحزب الديمقراطى الكردستانى ضد إيران لمعادلة دعم إيران للحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى . ومع بداية عام ١٩٧٣ تولى « عبد الرحمن قاسملو » قيادة الحزب ، وهو اقتصادى يسارى أقام عدة سنوات فى تشيكوسلوفاكيا ، وتواءم مع نظام الشاه من خلال قيادته التقليدية للحزب . ويوجد إلى جوار هذا الحزب « الحزب الاشتراكى الكردستانى » « باسول » و « حزب الكادحين » الذى يتزعمه الشيخ « عز الدين الحسينى » وهو من الأحزاب الكردية الكبيرة نسبيًا .

ومع سقوط الشاه فى يناير سنة ١٩٧٩، وتفكك جهاز الدولة ، انضم أعضاء الحزب الديمقراطى الكردستانى إلى الثورة الإيرانية ، وصرح « عبد الرحمن قاسملو » أن هدفه هو « الديمقراطية لإيران ، والحكم الذاتى لكردستان ؛ لأنه فى حالة تحقيق الجزء الأول من الشعار سينجز الجزء الثانى منه ، وسيكون من الخطأ أن يتوهم البعض أن الحكم الذاتى فى كردستان يمكن أن يقوم بدون قيام حكم ديمقراطى فى إيران »[(١)] . ولاقت دعوته استجابة فى جميع المناطق الكردية . وظن الأكراد أن تحقيق حلمهم أصبح ممكنًا ، لكن الأمر لم يستمر على هذا النحو ، حيث اتخذت توجهات الثورة فى التبلور ، واختزلت

---

(١) الدستور اللندنية ، ١٣/٧/١٩٨٩م .

أيديولوجيتها فى وحدة جميع المسلمين؛ وهو ما أدى إلى أن يقوم « الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى » بزعامة « عبد الرحمن قاسملو » ، والسنة بزعامة « الشيخ عز الدين الحسينى » بقيادة المقاومة ضد النظام الجديد . وحدثت بعض المواجهات الخطيرة ، أرسل فى أعقابها « آية الله الخمينى » أعدادًا كبيرة من القوات المسلحة لقمع المدن الكردية والأقلية السنية وانسحبت قوات المقاومة إلى الريف والمناطق الوعرة[(١)] .

وباندلاع الحرب مع العراق انتعشت حركات المقاومة الكردية نتيجة الدعم العراقى على مدى فترة الحرب . وفى عام ١٩٨٨ قامت الحكومة الإيرانية بتتبع المتمردين من الأكراد الإيرانيين ، وقامت بإخلاء أكثر من ٢٠٠ قرية وتدميرها ، خاصة بعد أن تحالف « الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى » مع « حزب كومه له » (عصبة إحياء كردستان) ، وهو حزب تأسس عام ١٩٤٢. وبعد أن استولى الحزبان على مساحات شاسعة من المنطقة الكردية فى إيران وبمعاونة بغداد ، عدت إيران ذلك خيانة ، وغالت فى قمعها للحزبين . وكما فى العراق استمالت طهران بعض الأكراد ضد بعضهم الآخر ، هذا بالإضافة إلى الانشقاقات التى حدثت فى « كومه له » وانضمام عدد كبير من أعضائه إلى الحزب الشيوعى الإيرانى ، خاصة مع توقف الحرب العراقية الإيرانية ، وتقليل الدعم العراقى للأكراد الإيرانيين .

كذلك انقسم « الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى » حول استمرار القتال أو التفاوض ، وفضل قائد الحزب « عبد الرحمن قاسملو » التفاوض مع إيران ؛ وهو ما أدى إلى انشقاقات أخرى أضعفت الحركة الكردية فى إيران ، وتم

---

(1) See : Michael Colline , The Kurdish Questions , op. cit, P.93.

عقد عدة اجتمعات سرية فى « فيينا » فى الفترة من ديسمبر سنة ١٩٨٨ إلى يناير سنة ١٩٨٩ بدون جدوى ، وعقدت جولة أخرى من المفاوضات فى « فيينا » ، ثم كان اغتيال « عبد الرحمن قاسملو » . وخلفه « صادق شرفكندى » ، لكنه اغتيل فى برلين عام ١٩٩٢ مع مجموعة من زملائه . وفى أبريل سنة ١٩٩٧ أدانت محكمة ألمانية تورط مسئولين إيرانيين على أعلى المستويات فى اغتيال هؤلاء المعارضين الأكراد ، وتم سحب سفراء الاتحاد الأوربى من إيران ، وردت الأخيرة بسحب سفيرها من بون للتشاور . وطالبت واشنطن أوربا بقطع جميع الحوارات مع إيران مؤكدة أن النظام الإيرانى ضالع فى الإرهاب الدولى ، وهو الأمر الذى أدى إلى المزيد من الإضرار بسمعة إيران[١] ، غير أن هذا الوضع تغير ، خاصة باعتلاء « محمد خاتمى » سُدّة الحكم فى إيران .

وفى أوائل التسعينيات وبعد تصفية قيادات كردية عدة داخل إيران وخارجها ، وهو ما أضعف حركة المقاومة الكردية ، قامت إيران بحملة قوية على إقليم « سننداج » معقل المقاومة الكردية ، ودمرت معظم قوى الإقليم ، واستمرت القوات الإيرانية توالى عمليات الإغارة على هذه القرى فى إجراءات وقائية لمنع تكوين أية معارضة كردية فعالة ؛ وهو الأمر الذى أدى إلى أن يلجأ إلى العراق حوالى ٢٧ ألف كردى[٢] .

والملاحظ أن الأحزاب الكردية فشلت فى إيران كما فى العراق فى توحيد المجتمع الكردى ، بل عجزت عن التعامل مع الحكومة المركزية . هذا بالإضافة إلى تعدد الأطراف الكردية ، وعدم وضوح الأهداف ، وهو ما أدى إلى

---

(١) انظر : البيان ، ١٩٩٧/٥/٢٢م ، والأهرام ، ١٩٩٧/٤/١١م ، والحياة ، ١٩٩٧/٥/٢١م .
(٢) انظر : داڤيد ماكدويل : الأكراد ... ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

الإخفاق الكامل، سواء على مستوى المقاومة العسكرية أو التفاوض السلمى. فلقد تعاملت إيران على أساس أنه لا أحقية للأكراد فى المطالبة بوضع يتفق مع تميزهم العرقى والثقافى، حيث رأت الثورة الإيرانية أنها كفيلة بإرضاء جميع الإيرانيين، وأن أى مطالب خاصة تعد معادية للثورة، فى حين رأى الأكراد أن مشاركتهم فى الثورة تعطيهم الحق فى المطالبة بمقابل. بناء على ذلك لم ير النظام الجديد فى إيران حاجة إلى وضع تشريعات أو قوانين تعطى أية حقوق خاصة لأية أقلية، بل تم تعديل الدستور بطريقة أهملت التعددية العرقية فى محاولة لإشعار جميع الأقليات بأن معيار المواطنة هو الإسلام، وأن الحل الإسلامى كفيل باستيعاب مشاكل الأقليات. ولم تكن تلك سوى شعارات؛ فلم يتم استخدام المفهوم الإسلامى المرن، بل تم تطبيق المذهب الجعفرى «الاثنا عشرى»، ونص فى الدستور على أنه المذهب الرسمى فى الدولة؛ وهو ما ضيق المفهوم الإسلامى، وحوله إلى مفهوم طائفى؛ وهو الأمر الذى لم يلب مطالب الأكراد، خاصة أنهم ينتمون إلى المذهب السنى[(١)]. فلم يقبل الأكراد ومعهم السنة الإيرانيون تفسير «الخمينى» للإسلام ووصفوا نظامه بأنه نظام غير إسلامى، وأنه يفرض الهوية الفارسية على باقى الجماعات فى إيران باسم الإسلام[(٢)]. ورأوا أن ولاية الفقيه التى أرساها «آية الله الخمينى» وتوسع فيها، مكنته من تحديد السياسات العامة للدولة واستخدامها لتطويع الجماعات لحساب الهوية الفارسية[(٣)].

---

(١) انظر: سعد ناجى جواد: القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها، العلاقات العربية الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥م، ص ص ٥٥٣ - ٥٥٤.

(٢) انظر: درية عونى: عرب وأكراد ...، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٣) انظر: نيفين مسعد: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، فى عبد المنعم المشاط (محرر): أمن الخليج العربى؛ دراسة فى الإدراك والسياسات، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة ١٩٩٤م، ص ٢٩٦.

وعلى الصعيد الدولى انكفأت إيران على نفسها ، وعاشت فى شبه عزلة كاملة ، لكنه إبان غزو العراق للكويت خففت إيران من نبرتها العالية فى محاربة «الشيطان الأكبر» (الولايات المتحدة) ، وطردها من الأراضى المقدسة ، وسعت بدافع البراجماتية السياسية إلى تحقيق مكاسب من هذه الحرب . وبالفعل اعترف صدام حسين باتفاقية عام ١٩٧٥، وانسحب من الأراضى الإيرانية ، وحصلت إيران على ما يقرب من مليارى دولار قيمة ٢٠٠ طائرة حربية فرّت إليها تحت وطأة الهجوم الأمريكى الغربى[1] .

وإذا انتقلنا إلى التدخلات الإيرانية فى شمال العراق تحديدًا نجدها لا تنفصل عن التدخلات الإيرانية فى الجنوب ، حيث المناطق الشيعية على الحدود الجنوبية للعراق قرب شط العرب . وقد وجدت هذه التدخلات سندًا لها فى الدستور الإيرانى للجمهورية الإسلامية ، حيث نصت المادة « ١٥٢ » منه على ما يأتى : «تقوم السياسية الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أى نوع من أنواع التسلط أو الخضوع للتسلط ، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضى البلاد ، والدفاع عن جميع حقوق المسلمين»[2] .

لقد حرصت إيران دائمًا على أن يستمر دورها الفعال فى المنطقة ، وإن اختلفت الأيديولوجية التى يتبناها الحكم بعد الثورة ، فعادت العراق على أساس

---

(1) See : Maryam Poya , The Role of Iran in the Gulf War , in Bresheath Hain (ed) , The Gulf War and the World Order , London: Zed Books , 1991 , pp.93-101.

(٢) السباعى محمد السباعى : المسألة الإيرانية ؛ التاريخ والدور الخارجى ، أوراق الشرق الأوسط ، ١٩٩٥م ، ص ٤٣ .

أن نظام البعث الحاكم لا يمثل الإسلام ، وتطورت الأوضاع بينهما إلى الحرب على نحو ما سلف بيانه ، وكانت الخطوة الأولى التى قادت إلى الحرب هى دعوة «آية الله الخمينى» المسلمين فى العراق إلى اتباع الطريق الذى سلكه الشعب الإيرانى لإسقاط النظام العلمانى الذى يقوده البعث فى بغداد[1] ، كما تطلعت إيران إلى نصرة الشيعة فى صراعها مع بغداد ، لكن الوازع الوطنى كان قويًّا لدرجة أن الشيعة العرب فى العراق أثبتوا ولاءً وطنيًّا منقطع النظير فى الدفاع عن بلدهم ، وخيبوا أمل إيران التى كانت تنتظر أن تؤدى الحرب إلى ثورة شيعية ، يعقبها انهيار النظام فى العراق ، وقيام نظام موال لها .

ونتيجة ذلك اتجهت إيران إلى استغلال الحركات الكردية العراقية فى مواجهتها مع بغداد على نحو ما كان الشاه يقوم به ، وقام العراق بسلوك الطريق ذاته ، واستمرت الحرب على مدى ثمانى سنوات بين إيران والعراق ، وفيما بين الأكراد المؤيدين والمعارضين لكلا النظامين . وقد أتاحت الحرب للأكراد عمومًا قدرًا من التحرك بحرية فى مناطقهم ، وخففت وطأة القمع لانشغال كلا الجانبين بالحرب . ومع انتهاء الحرب وقيام إيران باستعادة السيطرة على مناطقها الكردية وكذا العراق ، قام كلا الطرفين بتقديم الدعم لأكراد الطرف الآخر .

وعلى الرغم من وعى الدولتين بأن عدم الاستقرار فى المنطقة الكردية يؤثر سلبًا عليهما وعلى استقرارهما ، فإن العداء المستحكم بينهما جعل كل دولة تدعم معارضى الدولة الأخرى .

وظلت الأوضاع على هذا النحو حتى حرب الخليج الثانية التى أحدثت خللًا استراتيجيًّا لصالح إيران فى المنطقة . وكانت إيران قد تعرضت

---

(1) Tarek M. Aziz , The Role ..., op. cit. p.27 .

لاضطرابات قوية وعدم استقرار فى عام ١٩٩٢، وكانت الأقليتان الكردية والبلوشية هما العاملان الفاعلان فى إثارة هذه الاضطرابات. وأسفر اصطدامهما بقوات الحرس الثورى الإيرانى فى بلدتى « بوكان » و « سنندج » بكردستان إيران عن خسائر فادحة فى كلا الجانبين.

ويتميز البلوش - الأكراد - بكثرة تمردهم على السلطة ، كما أن الجماعتين كان قد سبق لهما الحصول على اعتراف دولى بإنشاء كيان مستقل من عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى . وفى بعض الأحيان تكون الاضطرابات العرقية متوازية مع اضطرابات اقتصادية (ارتفاع أسعار وبطالة) ، أو سياسية احتجاجًا على حملات الاعتقال والتطهير[(١)] ، ولكن - بتأثير حرب الخليج الثانية - فقدت هاتان الأقليتان الدعم العراقى ، وهو مما يسر لإيران القضاء عليهما بتكلفة أقل من الماضى ، بل إن من آثار هذه الحرب أيضًا تمدد النفوذ الإيرانى فى شمال العراق ، حيث سعت إيران إلى استخدام شمال العراق ساحة لإثبات أهميتها فى المنطقة وإحراج تركيا فى المناطق الكردية المجاورة لها وتوسطها بين الفرقاء الأكراد . وفى هذا السياق قامت إيران باستضافة الزعيمين الكرديين « جلال طالبانى » و « مسعود برزانى » بعد فشل محادثاتهما فى العاصمة الإيرلندية « دبلن » فى سبتمبر ١٩٩٥ التى جرت برعاية أمريكية تركية[(٢)] . وأصبحت إيران حليفًا رئيسيًا لـ « جلال طالبانى » زعيم « الاتحاد الوطنى الكردستانى » ، وعن طريقه أصبح لها نفوذ مهم فى شمال العراق ، وقامت بمطاردة من تبقى من قوات « الحزب الديمقراطى الإيرانى الكردستانى » ، بل إنها

---

(١) انظر : نيڤين عبد المنعم مسعد : الرؤية الإيرانية ... ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٢) انظر : نيڤين عبد المنعم مسعد : العرب ودول الجوار ... ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

فى خريف عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ قامت باستخدام الطائرات والمدفعية فى قصف مراكز داخل المدن العراقية وقرى عراقية فى الشمال العراقى وفى مناطق تسيطر عليها بغداد ، بذريعة تدمير قواعد الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى ، وذلك لأن اضطراب الأوضاع فى شمال العراق أتاح للحزب مواقع لمقاومة طهران . وفى أعقاب الصراعات الكردية / الكردية وتمكن الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى من السيطرة على شمال العراق بدعم من بغداد ، قامت إيران بتوفير الملجأ لقائد الاتحاد الوطنى الكردستانى وقواته ودعمه بالأسلحة والعتاد والخدمات اللوجستية والمقاتلين ، حتى استطاع انتزاع الكثير من المدن والقرى الكردية مرة أخرى من الحزب الديمقراطى الكردستانى . ولولا هذا الدعم الإيرانى لما تمكن الاتحاد الوطنى الكردستانى من تحقيق ذلك ، حيث اتهم الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى قوات الحرس الثورى بالمشاركة فى القتال ضده فى يوليو ١٩٩٦، كما اتهم قوات من كتائب « بدر » التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق الموجودة فى إيران . بل إن الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى اتهم إيران بتقديم دعم بالطائرات المروحية والمدفعية الثقيلة للاتحاد الوطنى الكردستانى العراقى ، وهو ما أدى إلى استعادة الآخر لمدينة السليمانية فى أكتوبر ١٩٩٦ ومعها ٦٠٪ من الأراضى التى كان قد خسرها لصالح الحزب الديمقراطى الكردستانى . وقد أكدت ذلك « تانسو تشيللر » رئيسة وزراء تركيا ، لكن الولايات المتحدة وبريطانيا تغاضتا عن التدخل الإيرانى لدعم « طالبانى » ، نكاية فى صدام حسين وحليفه « برزانى » ، وحتى لا يتحقق الاستقرار فى شمال العراق ، اكتفتا بالدعوة إلى عدم تدخل كل من العراق وإيران فى شئون شمال العراق[1] .

---

(١) انظر : وليد عبد الناصر : أكراد العراق ... ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦ - ٥٨ .

وقد صرح « طارق عزيز » نائب رئيس الوزراء العراقى بأن مشاركة عناصر من القوات الإيرانية ، وقوات حرس الثورة فى القتال الدائر بين الحزبين الكرديين فى شمال العراق ، وقصف المدن والقرى ، يعد عدوانًا صارخًا من جانب النظام الإيرانى ضد العراق وشعبه ، وأنه استغلال للوضع القائم فى شماله ، ويؤكد النزعة التوسعية لإيران . واتهم « طارق عزيز » « جلال طالبانى » بالخيانة ، وهو الاتهام نفسه الذى وجهه « برزانى » إلى مسئول الاتحاد الوطنى الكردستانى[1] .

ومع ذلك وبالرغم من التدخلات الإيرانية السافرة فى الشئون الداخلية العراقية عامة وفى شمال العراق خاصة - فإن لهذا التدخل بدوره حدودا لا يمكنه تجاوزها ، وهو عدم تغيير شكل الدولة العراقية أو إعطاء الأكراد حقوقًا تؤثر على الأكراد فى إيران ومن ثم على استقرارها وتكاملها الوطنى والإقليمى . وفى هذا السياق تصدت إيران لمشروعين مختلفين استهدفا تغيير شكل الدولة العراقية بتعديل حدودها فضلًا عن تقييد سيادتها ؛

كان المشروع الأول مقدمًا من الأردن لإقامة نظام فيدرالى فى العراق ، ورفضته إيران ، كما رفضته سابقًا عند طرحه من إحدى القوى الكردية ؛ لأن انعكاساته السلبية عليها ستكون شديدة الوطأة ، حيث قد يؤدى إلى أن يطالب الأكراد الإيرانيون بمطالب مماثلة . أما المشروع الثانى فهو المشروع التركى الخاص بإقامة منطقة أمنية عازلة فى شمال العراق ، وهو المشروع الذى انتقدته إيران بشدة ، وذلك خشية أن تستخدم هذه المنطقة ضدها من قبل المعارضة الإيرانية والاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية ، هذا بالإضافة إلى أثره على

---

(١) انظر : الأهرام ، ١٩٩٦/٨/٢٦م .

الإخلال بالتوازن الإقليمى . وزاد من صلابة الاعتراض الإيرانى الزج بالمشكلة التركمانية ، وزعم تركيا حمايتها لحقوق التركمان ؛ وهو الأمر الذى قد يثير جدلًا حادًا قد تعقبه مشكلات حول وضع هذه الأقلية داخل إيران ذاتها . لذا كان اعتراض إيران الشديد ورفضها الاقتراح التركى ودعوتها تركيا إلى حماية أقلياتها داخل حدودها وعلى ترابها الوطنى ؛ وهو الأمر الذى أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين وتبادل الاتهامات بالتجسس والإرهاب وطرد الدبلوماسيين ، وإدانة تركيا إيران بدعم المتطرفين الإسلاميين بها ، وإدانة إيران تركيا بتمكين إسرائيل والولايات المتحدة من التجسس عليها .

وقد حملت إيران على تمديد الولايات المتحدة منطقة الحظر الجوى إلى مسافة ٣٠ ميلًا جنوب بغداد ، بقرار منفرد بدون لجوء إلى مجلس الأمن ، مبررة هذا الانتقاد بأن التمديد لمنطقة الحظر الجوى يفتقر إلى المنطق لكون المواجهات فى الشمال وليست فى الجنوب ، وأن تدخل بغداد يتفق مع الشرعية الدولية بل إن مرشد الجمهورية الإسلامية ورئيسها قرر أن « الاقتراح الأمريكى يمثل أحد تجليات شريعة الغاب التى تحكم بها الولايات المتحدة العالم ، ويرتبط بالمزايدات الانتخابية الأمريكية » . ومع ذلك تدخلت إيران لدعم « جلال طالبانى » على النحو المذكور آنفًا ، ولقى هذا قبولًا أمريكيا وبريطانيا ، بل إن ثلثى أعضاء مجلس الشورى الإسلامى الإيرانى قد تقدموا بطلب لإرسال قوات عسكرية إلى شمال العراق لتمكين «جلال طالبانى» من استرداد مدينة أربيل[١] ، بعد أن ساعدته هذه القوات على استرداد السليمانية .

---

(١) انظر : نيفين عبد المنعم سعد : العرب وإيران ، المؤتمر القومى السابع ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧م ، ص ص ١٩٠ - ١٩٦ .

المطلب الثالث : إسرائيل والمشكلة الكردية

تشكل إسرائيل منذ قيامها قبل نصف قرن - بل حتى العصابات الصهيونية قبل قيام الدولة - تحديًا خطيرًا سافرًا للأمن القومى العربى . فإسرائيل تتحمل النصيب الأكبر فى عدم تكامل الوطن العربى إقليميًا ، حيث فصلت التواصل البرىَّ بين شرقه وغربه ، وقوميًا ، بسعيها الدؤوب - بمعاونة الغرب بقيادة الولايات المتحدة - إلى تعويق تقدم الوطن العربى ، ومنع وحدته ، وفرض الحروب عليه ، وهو مما عرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى معظم أقطاره . وعندما روجت إسرائيل لفكر التسوية تحت شعار الأرض مقابل السلام ، اكتشفت الدول العربية زيف هذا الشعار ؛ فلا هى حصلت على الأرض ولا هى حصلت على السلام .

وتستغل إسرائيل المسألة العرقية فى الوطن العربى ، وإن كانت تلتقى فى ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن الأخيرة تستغل الأقليات للضغط على الحكومات لتدجين النظام العربى حتى يقبل الهيمنة الأمريكية بدون أية شروط ، أما إسرائيل فتستغل الأقليات فى الوطن العربى لفرض الاعتراف بها دولة دينية قوامها الأقلية اليهودية . وتعتمد إسرائيل مفهوم الشرق الأوسط ، حيث لا تعترف الصهيونية بالقومية العربية ، أو الأمة العربية ، وهذا هو ما يبرر إصرارها على التعامل مع الدول العربية فرادى ، وعدم اعترافها بالجامعة العربية منظمة تجمع الأقطار العربية ، فإسرائيل تتبنى نظرية « المجتمعات الفسيفسائية » ، وهى النظرية التى تذهب إلى أن الشرق الأوسط يمثل مجموعات دينية وطائفية وعرقية ولغوية تتعايش معًا بحكم التاريخ والضرورة ، ولا يربطها أى رابط قومى أو وطنى ، وأنه ينبغى على كل أقلية فى المنطقة أن يكون لها دولتها ووطنها المستقل ، وذلك كما ذكر آنفًا حتى يكون لوجودها - إسرائيل - شرعية

بوصفها دولة دينية ، إضافة إلى هيمنتها على كل هذه « الدويلات » العرقية أو الطائفية أو الدينية التى ستكون هى أقواها ، ولذا كان حرص إسرائيل على التدخل فى كل الصراعات الإثنية فى الوطن العربى(١) . ولقد عكس مشروع بن جوريون عام ١٩٥٤ هذه الحقيقة بجلاء ، حيث تضمن تقسيم لبنان وتفتيته إلى عدة دويلات ، وما يسرى على لبنان يسرى على الدول العربية الأخرى ، وليس العراق إلا إحداها .

يرجع البعض بالعلاقة بين الأكراد وجهاز المخابرات الإسرائيلية إلى ما قبل عام ١٩٥٠، وذلك بمناسبة تهريب اليهود العراقيين إلى إسرائيل عن طريق المنطقة الكردية فى شمال العراق . وكانت العلاقة بين إسرائيل والقادة الأكراد قد تأسست فى إيران إبان فترة حكم الشاه ، وتطورت هذه العلاقة حتى وصلت إلى ذروتها بعد اجتماع « ليفى أشكول » وقادة إسرائيليين آخرين بقادة أكراد عراقيين ، برعاية شاه إيران فى طهران عام ١٩٦٧.

وقد ساعد الأكراد إسرائيل فى حرب ١٩٦٧، وذلك بإثارتهم التمرد فى شمال العراق لشغل جيشه عن دعم الدول العربية المشاركة فى الحرب ، وذلك لقاء مقابل مالى إسرائيلى يقارب ٥٠٠٠٠٠ دولار شهريًا ، هذا بالإضافة إلى الدعم الأمريكى والإيرانى(٢) .

وردًا على إبرام العراق اتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى السابق ، قامت الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران بدعم الأكراد ؛ ليدخلوا فى جولة

---

(١) انظر : سعد الدين إبراهيم : تأملات فى مسألة الأقليات ... ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ - ٢١٢.
(2) Elmer Berger, Israel and the Gulf, Arab Studies Quarterly, vol. 13, No.182, 1991, p.91.

أخرى من التمرد ضد الحكومة العراقية عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥، فضلًا عن مصالح خاصة بكل طرف على حدة. ولقد أدى اعتماد الأكراد على الدعم الخارجى بمصادره المتعددة إلى سياسات تتعارض فى أحيان كثيرة مع المصالح الكردية الذاتية، خاصة مع دفع العراق لمزيد من التشدد إزاءهم، ولافتقادهم المصداقية بتقلبهم بين حليف وآخر.

وفى حرب الخليج الأولى تدخلت إسرائيل لإمداد إيران بالسلاح بالتعاون مع المخابرات المركزية الأمريكية، فى عملية سميت بعد افتضاح أمرها باسم «إيران - كونترا - جيت». وانتهت الحرب ورحبت كل دول المنطقة بذلك فيما عدا إسرائيل التى انزعجت كثيرًا لعدم تحقيقها أهدافها من جر العراق إلى التسوية السلمية وتوثيق علاقتها مع إيران. بل ازداد انزعاج إسرائيل من تطور القوات المسلحة العراقية ومهاراتها القتالية ومنطلقاتها الإيديولوجية. ويرى البعض أن إسرائيل كانت مشكلتها مع العراق عقب حرب الخليج الثانية، وليس مع إيران فى ظل تلاشى موجة معاداة الصهيونية، وفى ظل البراجماتية التى اتبعها خلفاء الخمينى الذين أخذوا يرسلون إشارات متعددة إلى إسرائيل تفيد عدم العداء الحقيقى، ومنها ما صرح به مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية من أنه «ليس لديه ارتياب فى «رافسنجانى» وأن العراق هو الخطر الأكبر على إسرائيل، وأن دعم إيران للشيعة فى جنوب لبنان ليس إلا محافظة على النفوذ»[(١)]. وأيدت سياسة العراق هذا الاتجاه أيضًا، ففى أعقاب الحرب سئل رئيس الوزراء العراقى «طه يس رمضان»: هل تغير وضع إسرائيل فى نظركم

---

(1) Lourie A. My Loraie, After the Guns Fell Silent: Iraq in Middle East, Middle East Journal, vol. 43, N.I. Winter, 1989, p.54 - 55.

بعد انتهاء الحرب ؟ فأجاب قائلًا : « إسرائيل محاصرة من كل جهة بأقطار عربية وليس هناك جديد فى موقفنا تجاهها ، فهى التى جرَّت الخراب والدمار على المنطقة منذ ما يقرب من نصف قرن ، ويجب علينا أن نوقفه »[(١)] .

وتوالت الأحداث على نحو قاد إلى التصادم بين الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا من جانب والعراق من جانب . ففى إجابة للرئيس العراقى صدام حسين على سؤال « ماذا سيفعل إذا هاجمت إسرائيل العراق على نحو ما فعلت عام ١٩٨١ من تدمير للمفاعل النووى العراقى ؟ » ؛ أجاب قائلًا إنه « سيحرق نصف إسرائيل بالكيماوى المزدوج » . وتناست الدول الغربية شطر العبارة الآخر وهو « إذا قامت إسرائيل بالاعتداء على العراق » وعلق « دوجلاس ملهولاند » (Douglas Mulhalland) رئيس جهاز المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) على ذلك بقوله « إن مقدار الازدراء والتفاخر الذى صاحب حديث الرئيس العراقى صدام حسين فى ٢ أبريل ١٩٩٠ يستشف منه خطر مرعب يجب على إسرائيل ومعها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة القضاء عليه »[(٢)] .

وبعد غزو الكويت ثم تحريرها وضع العراق تحت الحصار ، وجنت إسرائيل مكاسب بلغت ٦٥٠ مليون دولار ، بالإضافة إلى مساعدات عسكرية ضخمة تعويضًا عن سكوتها على ضرب العراق لها بـ ٣٤ صاروخ سكود . وتم طرح مشروعات إقليمية بديلة للنظام العربى فى إطار ما سمى بالشرق أوسطية ، بعد ما اقتنع الكثيرون بضرورة تسوية الصراع العربى الإسرائيلى تسوية صورية لصالح إسرائيل ، « على أساس أنها رائدة الديمقراطية فى المنطقة ، ومفتاح رخاء

---

(1) Ibid , p. 65. and Jeal Brinkley , New York Times , 24-7-1988 .
(2) Zachary Karabell , Back Fire US Policy Towards Iraq 1988, 2-8-1990, op. cit., P.40.

الغرب ، القادرة على التصدى للتطرف والأصولية الإسلامية المتنامية فى الدول العربية أو على مقربة منها خاصة إيران »[1] ، لكن ما تزعمه إسرائيل ليس سوى أوهام لا يؤيدها الواقع ، فقد عقدت فى أواخر عام ١٩٩٧ القمة الإسلامية فى طهران وشهدت تقاربًا إيرانيًا عربيًا بوجه عام ، وتقاربًا إيرانيًا خليجيًا بوجه خاص . هذا بالإضافة إلى أن الأوهام التى أثيرت حول التنمية الاقتصادية والشرق أوسطية تبخرت مع اغتيال « رابين » وانتخاب « نتنياهو » وتعثر عملية السلام ووصولها إلى حد الشلل التام ، بل إن البعض يرى أن ما سينتج عن عملية السلام فى كل الأحوال سيكون جنينًا مشوهًا منبوذًا من الجميع ومخيبًا لجميع آمالهم ، سواء منهم من سعى إلى السلام أو من لم يسع إليه . فالمعروض من الأرض يتراوح بين ٩ و ١٢ ٪ من مساحة الضفة الغربية ، ومع ذلك جعل « نتنياهو » هذه المساحة الضئيلة مطلبًا صعب المنال ، وهو الأمر الذى يضع عملية السلام برمتها محل تساؤل ، ويجهض كل مشاريع التعاون مع إسرائيل فى إطار الشرق الأوسط ، ويحفظ المقارنة حتى عند أبسط المواطنين العرب بين ما يحدث للعراق وما يحدث مع إسرائيل ، وماذا لو لم تكن الولايات المتحدة وراء كليهما ؟

إن عداء الولايات المتحدة وإسرائيل للعراق يحكمه أمران :

الأول : هو تهديد العراق المصالح الأمريكية ، **والثانى** : هو موقف العراق القومى من القضية الفلسطينية ومن الوجود الصهيونى فى فلسطين .

ومع ذلك وبالرغم منه وجدت إسرائيل من الدول الإسلامية بل والعربية من يتحدى المشاعر العربية ، فتعلن تركيا عن تحد للقرارات الصادرة عن قمة طهران

---

(1) Elmer Brgen, Israel and the Gulf, op. cit., pp. 95-98.

الإسلامية بتمسكها بالتعاون العسكرى مع إسرائيل الذى أدانته القمة ، وتؤكد أنها ستقوم بمناورات عسكرية مشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة فى أول يناير ١٩٩٨[١] ، بل تعلن أن الأردن سيشارك فى هذه المناورات مراقبًا[٢] .

أما المخابرات الإسرائيلية فإنها - من جانبها - قامت وما زالت تقوم بدور كبير فى إثارة الأزمات بين الولايات المتحدة والعراق ، وذلك بتقديم وثائق ومستندات للجنة الأمم المتحدة تزعم أنها حصلت عليها عن طريق عملائها فى شمال العراق ، وتؤكد قيام شركات بريطانية كبرى بشحن كميات ضخمة من مواد تستعمل مستنبتات للجراثيم فى مختبرات المستشفيات ، ويمكن استخدامها فى انتاج أسلحة بيولوجية .

ونتيجة ذلك يعتقد البعض أن الدور الإسرائيلى هو المحرك الرئيسى وراء استمرار فتح ملف أسلحة الدمار الشامل[٣] ، ومن ثم استمرار فرض الحصار على العراق على نحو يعيق تكامله الوطنى والإقليمى . بل إن رئيس وزراء إسرائيل « إسحاق شامير » كشف أن حكومته قد أجرت اتصالات مع مختلف الفصائل الكردية بعد حرب الخليج الثانية ، بهدف تعزيز المكتسبات الإسرائيلية من الحرب ، عن طريق دعم إنشاء منطقة حدودية آمنة فى شمال العراق ، وقد تابعت حكومة إسحاق رابين السير فى الاتجاه نفسه ، بل جرت مقابلات مع مسئولين إسرائيليين وأكراد فى باريس ولندن والولايات المتحدة بتنسيق أمريكى .

---

(١) انظر : البيان ، ١٤/١٢/١٩٩٧م .
(٢) انظر : الأهرام ، ٣/١/١٩٩٨م .
(٣) انظر : البيان ، ٢٦/١٢/١٩٩٧م .

يسند هذا الموقف الإسرائيلى ويدعمه تواطؤ كامل من جانب الولايات المتحدة ؛ فالقوة العسكرية الإسرائيلية تستخدمها الولايات المتحدة لإرهاب الجميع فى المنطقة ، بل إن إسرائيل قامت بنشاطات فى الخليج لصالح الولايات المتحدة ، منها تدخلها فى أزمة الرهائن المحتجزين فى السفارة الأمريكية فى طهران عقب اندلاع الثورة الإيرانية ، وإسهامها فى التوصل إلى اتفاق للإفراج عنهم . وعليه يمكن القول إن هناك اتفاقًا عامًا وعلاقات استراتيجية بين الطرفين ، وهو الأمر الذى يمكن إسرائيل من أن تفعل ما تراه فى المنطقة العربية من شرقها إلى غربها بدون خوف من عقاب أو خشية من رادع . وفى هذا السياق ، يأتى اعتداؤها على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، وضرب المفاعل النووى العراقى ، وتحدث البعض عن مساعدة إريتريا على احتلال جزر حنيش اليمنية فى مدخل البحر الأحمر . كما يأتى فى السياق نفسه تصريح وزير الدفاع الإسرائيلى « إيريل شارون » : إن منطقة الأمن الإسرائيلى تمتد من « باكستان إلى شمال إفريقيا ومن تركيا إلى الخليج العربى ومن حق إسرائيل أن تضرب أية قوة فى هذه المنطقة »[(١)] .

إن واقع الحال ينطق بأن إسرائيل تهدف إلى القضاء على العرب بوصفهم كيانا متماسكًا ، وإيمانًا منها بأن بقاءها مرهون بإلغاء فكرة النظام العربى . ولم تكن مساعدتها للأكراد ضد العراق بعد حرب الخليج الثانية إلا تحقيقًا لهذا الهدف ، على أمل أن يحصل الأكراد على استقلالهم[(٢)] حتى يتم تقسيم العراق ، ومن بعده تراجع خريطة المنطقة برمتها .

---

(١) أحمد مهابة : إيران وأزمة الخليج ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩١م ، ص ١٠٠ ، وانظر أيضًا : عبد الإله بلقزيز : الأمن القومى العربى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص ص ٦١- ٦٢.

(2) See : Elmer Berger , op. cit., p.90.

إن التحالف بين تركيا وإسرائيل قديم يرجع إلى تأسيس الدولة العبرية ، ففى أغسطس ١٩٥٨ أبرمت إسرائيل وتركيا وإيران « الميثاق الإطارى » الذى سعى من خلاله رئيس وزراء إسرائيل « بن جوريون » إلى تحسين علاقات إسرائيل بالدول الواقعة خلف السياج العربى . هذا بالإضافة إلى التشابه فى النخبة الحاكمة العسكرية فى كلا البلدين ، فالإسرائيليون ينظرون إلى الأتراك نظرة طيبة ، ويروون أن « بن جوريون » قد نشأ وتربى فى معاهد تركيا ، ويقدرون « أتاتورك » بوصفه شخصية تاريخية تركية مهمة ، وترى تركيا أن إسرائيل مفتاحها للاتحاد الأوربى والتأثير فى الولايات المتحدة . وقد ساعدت إسرائيل تركيا فى ذلك نسبيًا بإقناع اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة بعدم دعم اليونان ضد تركيا ، وفى عام ١٩٩٠ بعدم دعم القضية الأرمينية أمام مجلس الشيوخ لصالح تركيا ، وكان نشاط السفارة الإسرائيلية ملحوظًا ، وتم إفشال اتخاذ قرار مناصر للأرمن فى تركيا ، وهو الأمر الذى أدى إلى توطيد العلاقات بين البلدين .

وتعد تركيا النافذة التى يتحقق من خلالها التدخل الإسرائيلى فى شئون العراق . وتتشابه كل من تركيا وإسرائيل فى الكثير من السمات ، من بينها أن كلا منهما محاط بدول تدخل معه فى علاقات تصارعية ؛ فتركيا محاطة بكل من سوريا والعراق وأرمينيا وروسيا وبلغاريا واليونان ، وهذا الوضع الجغرافى المعقد يفرض عليها حزمة من التحديات ، ففى الجهة الشمالية تهتم روسيا بالحيلولة دون أن يكون البحر الأسود ثغرة فى جدار أمنها القومى ، وفى الجنوب تبرز لتركيا جملة مشكلات حدودية واقتصادية وإثنية مع كل من العراق وسوريا وإيران[1] .

---

(١) انظر : كاظم هاشم : التعاون التركى - الإسرائيلى ؛ قراءة فى الدوافع الخارجية ، المستقبل العربى ، ١٩٩٧/٦م ، ص ٧ .

وتعد اليونان العدو التقليدى لتركيا بحكم امتداد الصراع بينهما حول قبرص، هذا بالإضافة إلى الاستبعاد الدائم لتركيا من النطاق الأوربى وعدم إدراجها فى خطط توسيع الاتحاد مستقبلًا، وذلك ما تعده تركيا موقفًا مناصرًا لليونان[1]. وقد مالت الأمور بينهما فى الفترة الأخيرة للتهدئة، لكن ركائز الصراع ما زالت قائمة بين الدولتين وقابلة للتفجر.

وإسرائيل محاطة بالدول العربية، وكلاهما - إسرائيل وتركيا - وإن كانا يقعان فى الشرق لكنهما يتوجهان إلى الغرب، ويختلف النسق القيمى لكل منهما عن النسق السائد فى المنطقة، وكلاهما له طموحاته الإقليمية الضخمة. كل هذه المؤشرات تؤكد تاريخ العلاقة بين كل من إسرائيل وتركيا، كما تفسر العوامل التى تؤدى إلى تقاربهما وارتباطهما. من هذا المنظور أدركت تركيا أهمية الارتباط الاستراتيجى بإسرائيل فى ظل انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وذلك بغية تعظيم قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، حتى تستطيع أن تؤهل نفسها لقيادة التفاعلات فى النسق الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط بعد غياب العراق. وكانت «تانسو تشيللر» قد قامت بزيارة إسرائيل وأبرمت فيها عددًا من الاتفاقيات لمكافحة الإرهاب، وبحثت مشروعات للتعاون العسكرى، وأخرى للإمداد بالمياه، وثالثة لإقامة منطقة للتجارة الحرة، وقامت إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية، وتبع ذلك قيام رئيس أركان الجيش التركى بزيارة لإسرائيل تم على أثرها توقيع اتفاقية بين البلدين للتعاون فى مجال التدريب العسكرى فى ١٩٩٦/٦/٢٣، تلتها اتفاقية أخرى للتعاون العسكرى فى ١٩٩٦/٦/٢٨ لتحديث ٥٤ طائرة تركية طراز «إف ٤»

---

(١) انظر: الأهرام، ١٩٩٧/١٢/٢٥م.

بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار يمولها قرض من إسرائيل. وأتبع ذلك باتفاق آخر فى ١٩٩٦/١٢/١ بشأن تنظيم تدريبات ومناورات مشتركة، وباتفاق رابع بشأن خطة تقدير مخاطر سوريا وإيران[١]، فضلًا عن إبرام ١٤ اتفاقية فى مجال التصنيع العسكرى حتى يونيو ١٩٩٧، من بينها إنتاج صواريخ بعيدة المدى (٥٠٠ كيلومتر) ذات قدرات توجيه عالية فى ضرب الأهداف المتنوعة[٢]، بل بدأ الاستعداد لتكوين حلف ثلاثى بالاشتراك مع الولايات المتحدة ردعًا لأى تهديد متصور من جانب الأطراف الموجه ضدها التحالف، أى : سوريا وإيران والعراق، وآية ذلك وضع تركيا قواعدها العسكرية فى خدمة القوات الأمريكية فى أثناء أزمة تفتيش القصور الرئاسية مع العراق فى ١٩٩٨/٨/٢.

ومن الناحية الاقتصادية ارتفع حجم التبادل التجارى بين البلدين من ٢٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٥، وخططت الدولتان لإلغاء الرسوم الجمركية بينهما بحلول عام ٢٠٠٠، فضلًا عن العروض التركية الخاصة بتزويد إسرائيل بالمياه (نموذجها مشروع أنابيب السلام). ومن الناحية الدبلوماسية رفعت تركيا تمثيلها الدبلوماسى مع إسرائيل إلى درجة سفير. كذلك تسعى تركيا من خلال علاقتها بإسرائيل إلى استخدام الأخيرة للتأثير على مؤسسات التمويل الأمريكية والأوربية للحصول على قروض لدعم اقتصادها، وذلك عن طريق وجود تجمع يهودى فى إسطنبول يقدر بـ ٢٤٠٠٠ يهودى ذوى ثراء وتأثير فى الحياة التجارية، ويستخدمون فى تسهيل هذه العلاقات مع أوربا والولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى وجود

---

(١) انظر : جلال عبد الله معوض : العرب وتركيا ...، مرجع سابق، ص ١٨٣ .

(٢) انظر : الأهرام، ١٩٩٧/١٢/٢٥م .

يهود أتراك يعيشون فى إسرائيل يقدرون بـ ١٢٠٠٠٠ يهودى، تحافظ تركيا على الروابط معهم بوصفهم عنصرًا إيجابيًّا لدعم العلاقة مع إسرائيل، هذا بالإضافة إلى أن تركيا تعد مركزًا لتجمع اليهود من البلاد المجاورة - إيران والعراق وبلغاريا وسوريا ودول الاتحاد السوفيتى السابق - يتم منه ترحيلهم إلى إسرائيل، وهو مما يقوى العلاقة بين البلدين، حتى وصلت أوجها بالاتفاقات العسكرية والتجارية المذكورة[١].

كما تعمل تركيا على استغلال علاقتها بإسرائيل وذلك لاستيراد أسلحة متطورة منها ومن الغرب، بدون ضغوط أو شروط تتعلق باحترام حقوق الإنسان، خاصة فى ظل تفشى قلق تركيا من الأصولية[٢]. أما إسرائيل فإن سعيها لتدعيم علاقتها بتركيا يستند إلى رغبتها فى التدخل فى شئون العراق لإخضاعه، وفرض قبوله التسوية السلمية، وتدمير قوته بوصفه دولة إقليمية رئيسية، فضلًا عن محاصرة سوريا.

ومن الناحية الأمنية عمومًا، وفى مجال مكافحة الإرهاب والاستخبارات وتبادل المعلومات خصوصًا، أقامت إسرائيل أجهزة تنصت إلكترونى فى تركيا لرصد أى تحركات عسكرية فى كل من سوريا وإيران، وتم زرع هذه الأجهزة أيضًا فى المنطقة الكردية فى شمال العراق للتجسس عليه، هذا بالإضافة إلى الدور الذى يمارسه عملاء إسرائيل فى شمال العراق. وفى سعيهما لتوطيد علاقاتهما لا تلقى تركيا وإسرائيل بالًا لرد الفعل العربى المعارض، فقد ذكر

---

(١) انظر : فيليبس روبنس : تركيا والشرق الأوسط ... مرجع سابق، ص ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٢) انظر : خالد فياض : العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان، السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٧م، ص ص ١٨٢ - ١٨٣.

« مسئولون أتراك » عقب اجتماعهم بوزير دفاع إسرائيل « إسحاق موردخاى » أن تركيا عازمة على توثيق التعاون العسكرى مع إسرائيل وتعميقه، وأنها لن تبالى بانتقادات الدول العربية أو الإسلامية، كما أنها لن تسمع أية نصائح أو تحذيرات من هذه الدول. وعقب على ذلك « إسحاق موردخاى » بأن التعاون العسكرى فى التصنيع والتدريب أمر طبيعى بين دولتين قويتين، خاصة فى مواجهة الدول التى تشكل تهديدًا « محتملًا لكليهما »[1]، وأكدت ذلك « تانسو تشيللر » رئيسة وزراء تركيا آنئذ فى مؤتمر صحفى قائلة : « إن المناورات العسكرية الأمريكية التركية الإسرائيلية ستجرى كما تم الاتفاق عليها مع تل أبيب وواشنطن، وإن التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل سيستمر فى جميع المجالات، وعلى الرغم من جميع الاعتراضات؛ لأن ذلك فى مصلحة تركيا »[2]. كما تحدث « بنيامين نتنياهو » عن هذا التعاون واصفًا إياه « بأنه من أجل مواجهة التهديد والإرهاب وتأمين استقرار المنطقة كلها »[3]. ويؤدى دعم العسكريين الأتراك للتحالف مع إسرائيل إلى نجاح هذا التحالف.

والملاحظ أن كلا من تركيا وإسرائيل يتبادلان تأييد أحدهما الآخر فى انتهاك أراضى الدول المجاورة. فتركيا تؤيد إسرائيل فى اعتدائها على جنوب لبنان، وذلك لقيام إسرائيل بتدمير معسكرات حزب العمال الكردستانى فى سهل البقاع اللبنانى، بوصف ذلك جزءًا من الاتفاق العسكرى الجديد بين الدولتين[4]. وتدفع تركيا بين الفينة والأخرى بقواتها المسلحة داخل حدود

---

(١) انظر : الأهرام، ١٩٩٧/١٢/١٠م .

(٢) انظر : نداء الرافدين، ١٩٩٧/٥/٢٢م .

(٣) انظر : الأهرام، ١٩٩٧/٥/٢٥م .

(4) Robert Olson, Turkey - Syria ..., op. cit., pp. 181 - 183.

العراق وتؤيدها إسرائيل، وتحظى كلتاهما بتأييد الولايات المتحدة ودعمها.

وفى التحليل الأخير، يمكن القول: إن جميع التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية لها تأثيرها السلبى على التكامل فى العراق بجميع صوره ومختلف مستوياته، وعلى الأخص التدخل الأمريكى والبريطانى الهادف لإخراج شمال العراق عن نطاق سيطرة الحكومة المركزية، بدعم مطالب الفيدرالية والحكومة والبرلمان للإقليم الكردى، وحماية أكراد العراق ودعمهم، كما ورد فى اتفاق ١٩٩٨/٩/١٤ الذى تولت رعايته الولايات المتحدة بين كل من «برزانى» و«طالبانى» على نحو دفع الأكراد للتفكير فى الانفصال على الرغم من عدم إعلانهم ذلك صراحة. لكن دعوتهم لعدم تجنيدهم خارج كردستان، واشتراطهم استئذان السلطات الكردية قبل دخول أية قوات عراقية إلى المنطقة الكردية، يعطى الانطباع بتسويق نموذج أقرب ما يكون إلى التقسيم الفعلى للعراق منه إلى الدولة الفيدرالية. هذا فضلًا عن المخاطر الإقليمية المتعلقة بفصل بعض الأقاليم العراقية الغنية بالنفط.

الفصل الرابع
المشكلة الكردية
والتكامل القومى العربى

للمشكلة الكردية انعكاساتها على التكامل القومى العربى بجميع أبعاده ومستوياته، فهى تؤثر سلبًا على تكامل الوطن العربى الإقليمى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وهو ما يتبعه تأثير على أمنه القومى. ولقد اهتم الفكر القومى بمشكلة الأقليات عمومًا فى الوطن العربى، وحظيت المشكلة الكردية على وجه الخصوص باهتمام كبير لوقوعها على أطراف الوطن العربى (شمال شرق العراق وشمال شرق سوريا) ، ولمجاورة المنطقة الكردية لقوى إقليمية مناوئة للتطلعات العربية. وفى هذا الفصل سيتم تناول المشكلة الكردية والتكامل القومى العربى فى مبحثين؛ **الأول** منهما يتناول المشكلة الكردية والتكامل القومى العربى، **والثانى** يتناول الدول العربية والمشكلة الكردية.

المبحث الأول
المشكلة الكردية
والتكامل القومى العربى

تعد مشكلة الأقليات عمومًا من المشكلات المعوقة للتكامل فى الكثير من الدول ، لكن بعضها نجح فى حل هذه المشكلة عن طريق الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات باستخدامها استراتيچية الوحدة من خلال التنوع أو استراتيچية بوتقة الصهر ، وهما الاستراتيچيتان اللتان تناولتهما الدراسة فى الفصل الأول .

وقد تناول الفكر القومى العربى مشكلة الأقليات فى الوطن العربى ، واتجه فى معظمه إلى تبنى استراتيچية الوحدة من خلال التنوع لحل مشكلة الأقليات فى الوطن العربى ، وذلك حتى يمكن تلافى آثارها السلبية على التكامل القومى العربى بأبعاده ومستوياته المختلفة وكذا على الأمن القومى العربى ، وسيتناول هذا المبحث المشكلة الكردية وآثارها على التكامل القومى العربى فى ثلاثة مطالب ؛ يتناول الأول ، مشكلة الأقليات والفكر القومى العربى ، بوصفه مدخلًا مهمًا لتحليل العلاقة بين المشكلة الكردية والتكامل القومى العربى ، ثم يتناول فى مطلب ثان آثار المشكلة على التكامل القومى العربى ، ثم يتناول فى مطلب ثالث أثر المشكلة على الأمن القومى العربى .

المطلب الأول : الفكر القومى العربى ومشكلة الأقليات

الفكر القومى هو الجانب النظرى الذى يبحث فى أصل نشأة الأمم

والقوميات ومقومات وجودها، وهو الدافع المثير للتحرك القومى فى حالة التجزئة، أما القومية فهى وعى الأمة بذاتها بوصفها جماعة من البشر توافرت لها مقومات معينة أدت إلى شعور بالانتماء إلى هذه الأمة. والقومية قد يكون مضمونها استعلائيًا وقد يكون استغلاليًا وقد يكون الأمرين معًا، وعندئذ تصطدم القومية بغيرها من القوميات وتصبح الحرب أمرًا لا مفر منه. والقومية العربية على الصعيد الفكرى مضمونها يرفض الاستعلاء والاستغلال، فهى ذات مضمون اجتماعى تقدمى يرفض كل صور استغلال الإنسان للإنسان، ويرفض كل صور القهر والتمييز العنصرى، وعلى ذلك فإن القومية العربية إنسانية المحتوى والمضمون، راعية سلام وأمن بين الشعوب، تدعو إلى سيادة القانون ومن ثم إلى السلام القائم على العدل بين أمم العالم جميعها[(١)] .

ويعد الوطن العربى من أكثر الأقاليم تجانسًا فى العالم، إذ يتقاسم حوالى ٨٠٪ من سكانه الخصائص الإثنية نفسها، وتزداد هذه النسبة إذا أخذ فى الحسبان الجماعات التى تختلف فى أحد المتغيرات وتغيره هامشيًا فى تعريف هويتها، وعلى الرغم من ذلك فإنه من المفارقات المؤلمة أن الوطن العربى دفع ثمنًا باهظًا إنسانيًا وماديًا فى صراعاته الإثنية الداخلية[(٢)] . وتستند الرؤية القومية على الثقافة واللغة بوصفهما الدعامتين الأساسيتين للهوية السياسية للدولة والمجتمع والمواطنة، وعليه فهى تستبعد غير العرب من نطاق العضوية الكاملة فى الجماعة السياسية القومية[(٣)] . ويرى البعض أن موقف الأقليات فى الوطن العربى

---

(١) انظر : يحيى الجمل : العالمية والقومية، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ١١ - ١٢ .

(٢) انظر : طه عبد العليم : مقدمة بحث سعد الدين إبراهيم، التعددية الإثنية فى الوطن العربى، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥م، ص ١ .

(٣) انظر : المرجع السابق، ص ١٠ .

عمومًا من المشروعات الوحدوية العربية يتسم دائمًا بالحساسية من جانبها[1] ، وهو الأمر الذى أثار الشك فى هذه الأقليات ومدى تجاوبها مع التطلعات القومية العربية .

اعترف الفكر القومى بالمشكلات العرقية للوحدة العربية ؛ حيث ذكر « ميشيل عفلق » « أن فى الوطن العربى مشاكل وأوضاعًا تتحدى القومية العربية ، سواء فى المغرب العربى حيث التكوين التاريخى الخاص الذى جمع بين العرب والبربر ، أو المشرق العربى حيث الأكراد فى العراق ، والتكوين الخاص للبنان » ، مقررًا « أن هذه الحالات تتطلب حلولًا سلمية تحفظ للعروبة كل أجزاء شعبها وأرضها وتحقق الوحدة الروحية والتفاهم والانسجام بين الجميع ، بدلًا من الحلول النابعة من اليأس والتى تتراوح بين بتر الأجزاء المسببة للمشاكل أو الاحتفاظ بها بالقوة والقسوة »[2] . وهو الأمر الذى يتماشى مع ما نادى به الرئيس جمال عبد الناصر من منح الأكراد حكمًا ذاتيًا فى إطار الدولة العراقية .

وهناك موقف مغاير لهذا الموقف فى الفكر القومى ، وهو موقف الدكتور عصمت سيف الدولة الذى يرى أن الأقليات فى الوطن العربى تنقطع عن الواقع العربى ؛ لأنها تقيم فوق قمم الجبال أو فى أعماق الصحراء أو الريف العربى المنعزل ، وهو ما قد يؤدى بها إلى التحالف مع القوى المعادية للأمة العربية لعرقلة وحدتها . وقد أصر هذا الفكر على أن هذه الأقليات جزء من الوطن العربى ، « ويجب أن يقدم إليها العرب إمكانات التقدم فى نطاق هذا الوطن وضمن حدوده ؛ حيث إنها لا تملك أن تقتطع جزءًا من هذا الوطن لتقيم

---

(١) انظر : سعد الدين إبراهيم : تأملات فى مسألة الأقليات ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .
(٢) انظر : ميشيل عفلق : فى سبيل البعث ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

عليه دولة ، ولا يملك أحد حق منحها ما تريد »[1] .

وما ذهب إليه عصمت سيف الدولة يعكس خوفًا من زيادة تفتت الوطن العربى أكثر مما يعكس موقفًا معاديًا لتطلعات الأقليات المشروعة . ولكن تجدر الإشارة إلى أن فكر ميشيل عفلق وجمال عبد الناصر فى الانفتاح على الأقليات كان هو الأكثر انتشارًا وقبولًا فى الفكر القومى العربى . وهو ما تبناه حزب البعث مع الأقلية الكردية فى شمال العراق بحيث تم منحها حكمًا ذاتيًا .

ويرى البعض أن هناك معضلات تواجه الفكر القومى لا يمكن الالتفاف حولها بالعموميات الإيجابية أو الاتهامات السلبية ، فالمفهوم القومى إن كان باستطاعته أن يتغلب على مشكلة الأقليات الدينية ، فإنه لا يستطيع ذلك بالنسبة للأقليات الثقافية والعرقية لأن تعريف العروبة يستند على معايير ثقافية لغوية « غير دينية » وفق ما ذهب إليه « ميشيل عفلق » و « شبلى العيسمى » ومؤسسو حزب البعث فى تعريف العربى بأنه : من كانت لغته العربية ، وعاش فى الأرض العربية أو تطلع إلى الحياة فيها وآمن بانتسابه للأمة العربية ، وهو الأمر الذى يكفل التساوى بين المسلمين وغير المسلمين . لكن الفكر القومى تطور مع مرور الزمن حتى التقى رافد « ساطع الحصرى » و « قسطنطين زريق » و« ميشيل عفلق » و« صلاح الدين البيطار » و« جمال عبد الناصر » مع رافد « محمد عبده » و« عبد الرحمن الكواكبى » و« عصمت سيف الدولة » وغيرهم من المعاصرين ، وتم عقد أكثر من مؤتمر قومى عربى إسلامى بين مثقفى التيارين القومى والإسلامى فى محاولة للتلاقى بعد فشل محاولات كلا التيارين فى

---

(١) انظر : عصمت سيف الدولة ، نظرية الثورة العربية : المنطلقات ، بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩م ، ص ٢٣٢ .

نفي الآخر[1] ، لكن المعضلة ما زالت قائمة ، فالنزاعات الطائفية واللغوية لم تجد حلًا في الدعوة « العلمانية » التي تتبنى المساواة ، ولا في الدعوة الدينية التي تحض على التسامح ، ولا في القوانين التي تحدد الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ، فكل هذه الوصفات استعملت في الماضي ولا تزال تستعمل في الحاضر . إن مشكلة وجود الأقليات - بوصفها مشكلة تتعارض مع وجود دولة الوحدة القومية - ترتبط أساسًا بمشكلة نوع العلاقة بين المجتمع والدولة التي من المفترض أن تمثله ، وبمقدار فقدان الدولة لطابعها بوصفها ممثلًا حقيقيًا للقوى الاجتماعية المكونة لها ، بمقدار ما تكون الجماعات غير الممثَّلة مصدر إزعاج للدولة بسعيها لخلق كياناتها وتنظيماتها الخاصة[2] .

إن انسجام التركيب الاجتماعي وتجانس التكوين اللغوي والديني والجغرافي لإقليم أية دولة يعد من العوامل الأساسية لتقوية وحدتها السياسية والقانونية ، خاصة إن كانت من دول العالم الثالث ، لكن الحقيقة الثابتة أنه ليس هناك دولة تخلو من وجود أقليات أو جماعات إثنية ، كما لا تخلو دولة من تنوع تضاريسها الجغرافية ، وإن كان وجود ذلك في دول العالم الثالث لا يشكل عائقًا للتكامل الوطني فحسب بل قد يعرض أيضًا أمن وحدتها وسلامة تلك الوحدة للتصدع والانهيار[3] . وينعى الأكراد على الرواد الأوائل للقومية العربية بداية من « ساطع الحصري » وحتى المعاصرين سواء أكانوا « بعثيين » أم « ناصريين » أم « قوميين عربًا » - أنهم يركزون على أن الوطن العربي يبدأ من

---

(١) انظر : سعد الدين إبراهيم : تأملات في مسألة الأقليات ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ - ١٨١.

(٢) انظر : برهان غليون : المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨ - ٩٠ .

(٣) انظر : محمد عزيز الهيماوندي ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

جبال زاجروس إلى المحيط الأطلنطى وهذه الأرض خالصة للأمة العربية[١] ، ولذا فإنهم يعتمدون سياسات الصهر والتذويب والتهجير ، ويعدونها وسائل مشروعة فى التعامل مع الأكراد وغيرهم من الأقليات ، حيث إنه لا انتقاص من الأرض العربية ولا قبول لأى اختلاف يعد معوقًا للوحدة العربية . لكن ما ينعيه الأكراد على القومية العربية ليس كله صحيحًا ، فموقف القومية العربية كان موقفًا متسامحًا تجاه الأقليات عمومًا ، وسعت القومية العربية إلى البحث عن حلول لمشكلة الأقليات من واقع البيئة العربية ، « فميشيل عفلق » - مثل غيره من المفكرين القوميين - كان شديد الارتباط بهذه البيئة ، حيث نقب فيها عن الخصوصية والأصالة لدى أقليات المنطقة العربية التى تطورت مع تطور المنطقة من حرية فى العقيدة، إلى حرية فى اللغة والثقافة، إلى حرية فى الحكم الذاتى[٢] . وكانت أفكار « ميشيل عفلق » - كغيره من المفكرين القوميين - متزنة ، ولم يعترض أى منهم على أن يكون للأكراد أو غيرهم من الأقليات حقوق فى أن يتعلموا لغاتهم ، بل إن البعث قد سلَّم للأكراد بالحق فى الحكم الذاتى ، وهو ما لم تسمح بالمناقشة فيه كلتا القوميتين المجاورتين - الإيرانية أو التركية - بل إن الرئيس « جمال عبد الناصر » كان مع الحكم الذاتى للأكراد شريطة ألا يؤدى إلى الانفصال عن العراق[٣] . وهذا ينبع من الموقف الإنسانى للقومية العربية الذى ينفى عنها تهمة « الشوفينية » والبغض للأكراد ، حيث تستمد روح التسامح من القيم الرفيعة والسامية للإسلام الذى يشكل روح العروبة النابضة ؛ لأن الإسلام العالمى المقصور على ممارسة العبادات سيجر لا محالة إلى التغريب

---

(١) انظر : درية عونى ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

(٢) انظر : نيڤين عبد المنعم مسعد : حزب البعث ومشكلة الأقليات ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٣) انظر : درية عونى ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

والأوربة، وسيأتى وقت يدرك فيه القوميون العرب أنهم وحدهم المدافعون الحقيقيون عن الإسلام[1] .

إن العداء الذى أضمره بعض القوميين العرب للأقليات لم يكن موجهًا إلى الخصائص الثقافية الخاصة للأقليات، وإنما كان هذا العداء منصبًا على الاتجاهات الانفصالية التى تبديها هذه الأقليات[2] ، وما تثيره من نزاعات إثنية تعد من أهم مسببات عدم الاستقرار المزمن الذى يضعف الدولة[3]، ويعوق التكامل الوطنى فيها على ضوء ما سيوضحه المطلب القادم.

المطلب الثانى : آثار المشكلة الكردية على التكامل القومى العربى

فى إحصاء أجراه « كيث هيندل » لدرجة التجانس الثقافى الذى تتمتع به دول العالم وجد أنه من بين ١٧٠ دولة مستقلة تتمتع ١٠٪ منها فقط بالتجانس الثقافى، بل إن نصف الدول يتمتع بوجود جماعات ثقافية رئيسية تمثل ٧٥٪ من إجمالى السكان وتشتمل أربعون دولة فى قارة إفريقيا على ما يربو على ألف جماعة عرقية ولغوية[4] . بل إن دولاً عريقة مثل بريطانيا وفرنسا تتسم بالتعدد القومى أو اللغوى أو الدينى، وأكثر من ٩٥٪ من دول العالم متعددة القوميات تمارس السيادة على نحو خمسة آلاف أمة وشعب، بل إنه فى

---

(١) انظر : إليكس جورافسكى ، الإسلام والمسيحية ، ترجمة خلف محمد الجراد ، الكويت : عالم المعرفة ١٩٩٦م ، ص ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) انظر : لورانت شابرى، وآنى شابرى : سياسة وأقليات ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(3) See : Anthony D. Smith , Culture Community and Territory : the Politics of Ethnicity and Nationalism , International Affairs, vol . 72, No.3,1996. p.445 .

(4) See : Kith Hinder , Reform of the United Nation , The World Today , 2, 2, 1992, p.91.

مشار إليه فى نيفين مسعد : قضايا الأقليات ...، مرجع سابق ، ص ٤ .

عالم اليوم الذى يبلغ عدد دوله ١٨٠ دولة لا يمكن أن تدعى عشر دول أن مواطنيها يكونون بالمعنى الحقيقى للكلمة مجموعة عرقية لغوية واحدة[١] .

والوطن العربى ليس استثناء ، فهو كغيره من الأوطان تتعدد هوياته ، وذلك نتاج تفاعل جملة مؤثرات تاريخية وحضارية ، تشابهت حينًا فألفت بين دوله ، واختلفت حينًا فباعدت بينها وحفظت لها خصوصيتها ، وفى كلتا الحالتين كانت هناك نخب مثقفة تحمس بعضها للأوضاع الراهنة وأنكرها البعض الآخر .

لكن الجدير بالإشارة أن ظاهرة تعدد الأقليات تعبر عن قدر كبير من التداخل والتعقيد ، وتتعلق بمستويات مختلفة من الهوية ، وإن كانت تتداخل ، فإنها لا تتعارض فى أحيان كثيرة ، خاصة فيما يتعلق بالعروبة والإسلام ، وذلك على أساس أن الرموز الأساسية للإسلام من كتاب ومقدسات تعود إلى العروبة لغة وموطنًا ، وأن كثيرًا من الهويات القطرية المحلية فى الوطن العربى – مثل الفرعونية – لا يتعارض مع العروبة ، وإنما يعبر عن أحد مستويات الانتماء ، وتم تقنينه فى الكثير من التشريعات العربية[٢] . لكن الأمر يصبح دقيقًا فيما يتعلق بالأقليات اللغوية والعرقية التى تنزع إلى الانفصال معتمدة على تركزها الجغرافى فى مناطق معينة من الوطن العربى ، ومن أهمها الأقلية الكردية بامتداداتها داخل كل من تركيا وإيران . وتثار القضية على نحو حاد كلما تعرض العراق للضعف حيث يتهدد تكامله الوطنى ، وهو ما حدث إبان الحرب العراقية الإيرانية ، وخاصة فى فترات الاجتياح الإيرانى لأراضى العراق ، وأخيرًا عقب غزو العراق

---

(١) سعيد لطيفان ، مرجع سابق ، ص ٥٥٩ .

(٢) نيڤين عبد المنعم مسعد : الأقليات والاستقرار السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

للكويت وما ترتب على ذلك من فرض المناطق الآمنة للأكراد، فالقضية الكردية فى العراق تعد مثالًا للصراع المتفجر الذى لا يكاد يهدأ حتى يشتعل، ويتبادل فيه كل من الأكراد والسلطة المركزية العنف والعنف المضاد، ولا تجدى محاولات الاعتراف بالأقلية الكردية وإعطائها الحق فى استخدام لغتها بل منحها حكمًا ذاتيًا فى المناطق ذات الأغلبية الكردية.

ولا جدال فى أن التمرد الكردى يشكل خطورة على تكامل العراق الوطنى ومن ثم التكامل القومى العربى، خاصة فى ظل منع العراق من التدخل لتغيير أمر فرض عليه بالقوة، وبتدخل أجنبى مباشر فى المنطقة الكردية، وهو الأمر الذى يصعب قبوله أو تبريره، ليس لتعارضه مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلاناتها المتعلقة بحقوق الأقليات فحسب، ولكن لما ينطوى عليه من مخاطر سياسية بعيدة الأثر بالنسبة لأمن العراق الوطنى ووحدة أراضيه وتكامله الإقليمى والوطنى وكذا التكامل والأمن القومى العربى، وذلك لما يمثله العراق من أهمية استراتيجية للأمة العربية[1].

لذا فإن الأقلية الكردية بسماحها بأن تستغل من جانب قوى إقليمية ودولية تعد معادية للعراق وللأمة العربية، تضع نفسها فى تناقض مع كامل الشعب العراقى ومعه الأمة العربية، وذلك لأنها جعلت من نفسها ثغرة ينفذ منها أعداء العرب للعبث بأمنهم القومى وتكاملهم القومى والإقليمى. وتاريخيًا أثار البعض فى مفاوضات الوحدة السورية المصرية العراقية معاداة الأكراد لها وأنهم يقومون بأشكال مختلفة من العنف السياسى لإحباطها[2].

(١) انظر : جلال عبد الله معوض : الأكراد والتركمان، مرجع سابق، ص ٩ .

(٢) انظر : نيفين عبد المنعم مسعد : الأقليات والاستقرار السياسى، مرجع سابق، ص ٢٧٤ .

وكان الرئيس « جمال عبد الناصر » قد دعا إلى إعطائهم حكمًا ذاتيًا فى ظل السيادة العراقية، بشرط عدم سعيهم إلى الانفصال، وهو ما شدد عليه فى مفاوضات عام ١٩٦٣ مع « على صالح السعدى »، مقررًا « أنه يتوجب إعطاء الأكراد حقوقهم فى ظل الدولة العراقية، حتى يدافعوا عن هذه الوحدة ولا يكونوا عاملًا من عوامل مناوأتها »[١]، وحتى لا يتم فتح الباب لفقدان التكامل الإقليمى العربى وفتح ثغرات وبؤر معادية تهدد الكيان العربى فى تكامله وأمنه القومى.

إن الحقوق المقررة دوليًا سواء عبر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ أو فى الميثاق الأوربى لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٥٠، هى حقوق للأفراد. وفى عام ١٩٦٦ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إضافات للحقوق المدنية والسياسية وملحقاتها، التى تناولت حقوق الجماعات، ومنها حق الشعوب فى تقرير مصيرها، والقضاء على التمييز العنصرى، وحماية الأقليات، وحقها فى الاستمتاع بثقافتها، وممارسة دياناتها، واستعمال لغتها، إلى غير ذلك[٢].

وفى عام ١٩٩٢ صدر إعلان من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو إلى أقليات لغوية أو دينية « أكد أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة - كما أعلنها الميثاق - هو تقرير

---

(١) انظر : مهدى الحافظ، (محرر) : مستقبل العراق والأمن العربى فى أعقاب حرب الخليج، النمسا : أوراق غير منشورة، ١٩٩١م، ص ٩١.

(٢) انظر : أحمد عباس عبد البديع : الأقليات العرقية وأزمة السلام العالمى، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٩٤م، ص ١٦٧.

حقوق الإنسان والحريات السياسية وتشجيع احترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين » . وينبغى ألا يفهم أو يستنتج من هذا الإعلان أنه يعد بمثابة تشجيع أو دعوة من قبل المنظمة الدولية للجوء الأقليات للعنف وسيلة لتحقيق مطالبها وحقوقها ، أو مساندة المنظمة الدولية لحركات التمرد أو الانفصال التى تقوم بها الأقليات فى دولة ما ، لأن الاعتراف بشرعية هذا العنف وتلك الحركات يشكل انتهاكًا لميثاق المنظمة الذى يجعل من سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية ركنًا أساسيًا من أركانه[1] .

ويرى الباحث فى نهاية هذا المطلب أن المشكلة الكردية كان لها أثرها السيئ على التكامل الوطنى فى العراق ويمتد بالضرورة إلى التكامل القومى العربى لارتباط كلا التكاملين بعضهما ببعض على نحو لا يقبل التجزئة ، حيث إن العراق عضو مهم ومؤسس وفعال فى النظام العربى ويشكل ثقلًا استراتيجيًا للأمة العربية .

المطلب الثالث : آثار المشكلة الكردية على الأمن القومى العربى

بداية يمكن القول إنه ليس هناك إجماع حول المقصود بالأمن القومى « National Security» لا من حيث التعريف ، ولا من حيث المستهدفين بالأمن ، ولا من حيث مصادر التهديد ، ولا من حيث سبل تحقيق الأمن القومى وأدواته واستراتيجياته[2] . إن مفهوم الأمن القومى يتسع ليتجاوز بكثير مواجهة

---

(١) انظر : نص الإعلان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٩٢م بشأن إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو إلى أقليات دينية أو لغوية .

(٢) انظر : عبد المنعم المشاط : « الإطار النظرى للأمن القومى العربى » ، فى : الأمن القومى؛ أبعاده ومتطلباته ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣م ، ص ١٨ .

التهديدات الخارجية المباشرة لأمن المواطنين ، فهو يمكن أن يعنى أشياء كثيرة[1] .

وتتعدد التعريفات وفق الزاوية التى يتناولها موضوع الأمن القومى ، وهو ما يوضح أن مفهوم الأمن القومى لا يزال فى حاجة إلى تنظير متعدد الأبعاد لتنقيته مما يشوبه من اضطراب لحق بالمفهوم فى تطبيقه العربى[2] . فالأمن القومى يفترض بالضرورة كيانًا قوميًا موحدًا أو كيانًا سياسيًا ممثلًا فى دولة قومية تمتلك سيادة وسياسة موحدة داخليًا وخارجيًا ، وهو الأمر الذى يصعب معه الحديث عن أمن قومى عربى وفق ما يراه بعض الباحثين ، خاصة فى ظل غياب الكيان الموحد للوطن العربى الذى يقتسمه أكثر من عشرين دولة ؛ لكل واحدة منها سياساتها الداخلية والخارجية واختياراتها المتباينة ، وإن كانت جميعها تشترك فى إطار تنظيمى إقليمى واحد هو « الجامعة العربية » التى من المفترض فيها توحيد رؤية هذه الدول ، حتى لا يكون هناك تعارض بين أمن الدولة وسيادتها القطرية وأمن بقية الدول العربية[3] .

ولقد اشتد الخلاف حول جوهر الأمن القومى العربى ومضمونه وأبعاده وطبيعته ومصدر التهديد الذى يتعرض له حاليًا أو المحتمل أن يتعرض له مستقبلًا بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠،[4] حيث حدثت حالة انكشاف أمنى

---

(١) انظر : أحمد يوسف أحمد : الدور المصرى فى اليمن ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١م ، ص ١٢ .

(٢) انظر : حامد ربيع : نظرية الأمن القومى العربى المعاصر ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٩م ، ص ص ٢٧-٢٨ .

(٣) انظر : عبد الإله بلقزيز : الأمن القومى العربى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩م ، ص ص ٢١-٢٢ .

(٤) انظر : محمد نعمان جلال : جامعة الدول العربية ؛ التحديات المستقبلية ، كراسات استراتيجية رقم ٢٤ ، ١٩٩٤م ، ص ٤ .

عربي شامل لأول مرة في تاريخ العرب ، وأصبحت أرضهم ساحة تتنافس فيها المطامع الإقليمية والدولية[1] .

ويرى البعض أن السبب وراء تفسخ الأمن القومى العربي ، عدم الاتفاق على تعريف له بين أطراف النظام الإقليمى العربي ، حيث إن الأمن القومى العربي ليس أمنًا قوميًا عربيًا (National) بقدر ما هو أمن نظم (Regimes) أو أمن نخب حاكمة (Elites) ، وهو الأمر الذى يمكن معه الحديث عن أنواع من الأمن القومى ، وليس عن أمن قومى عربي واحد[2] ، فبخلاف حرب أكتوبر ١٩٧٣ ظل الأمن القومى العربي مجرد مفهوم ولم يتحول قط بعدها إلى إجراءات وسياسات فعلية[3] ، ويرجع البعض عدم وجود تعريف للأمن القومى العربي حتى الآن إلى عدم وجود قطب عربي يحمل مشروعًا للأمن القومى العربي ويدافع عنه ويروج له[4] ويسعى إلى فرضه ، ولكن يمكن مع ذلك التمييز في تعريف الأمن القومى العربي بين ثلاثة اتجاهات أساسية :

الأول : ينظر أصحابه إلى الأمن القومى من منظور القوة العسكرية .

الثاني : يعرف الأمن القومى بالإجراءات التى يجب أن تتخذ لحماية كيان الدولة .

الثالث : يركز على القدرات الواجب توافرها من أجل مواجهة المخاطر التى

---

(١) انظر : حسن أبو طالب : تركيا والأمن القومى العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٠ ، يونية ١٩٩٢م ، ص ١١٤ .

(٢) انظر : على الصاوى ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(٣) انظر : مصطفى علوى ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٤) انظر : ناصيف حتى ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

تهدد الوطن.

والملاحظ في رصد تطور مفهوم الأمن القومي العربي، غلبة المضمون المجتمعي الشامل الذي صار أكثر شيوعًا من المحتوى العسكري الذي لازمه فترة طويلة[١]. وفي هذا السياق يمكن تعريف الأمن القومي العربي بأنه تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا، وحماية كيانها الذاتي العربي الحضاري؛ لتأمين تطوره نحو أهدافه العليا المتمثلة في الوحدة العربية الشاملة والتحرر والتقدم[٢]، أو بأنه - أي الأمن القومي - له ثلاث دلالات؛ الأولى: هي دلالة التحرر من الخوف وانتفاء التهديدات، والثانية: دلالة علاقته بالتنمية، والثالثة: دلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الأساسية[٣]. وترجع أهمية التعريف الثاني إلى أنه يربط بين الأمن والتنمية. وفي هذا المجال ذكر «روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه «جوهر الأمن» (The Essence of Security) أن التنمية جوهر الأمن، والأمن يعني التنمية، فالأمن ليس القوة العسكرية بالرغم من أنه يشتمل عليها، وليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتويه. إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا محل للحديث عن الأمن»[٤]. وكما تتعدد تعريفات الأمن

---

(١) انظر: عبد المنعم المشاط: نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٩م، ص ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) انظر جلال عبد الله معوض: تركيا والأمن القومي العربي، المستقبل العربي، العدد ١٦، سنة ١٩٩٢م، ص ٩٢.

(٣) انظر: تامر كامل محمد: دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٥م، ص ٣١.

(4) Robert Mc Namara, The Essence of Security, New York, Harbenand Raw, 1986, p.60.

القومى العربى يوجد أيضًا تداخل فى مستوياته ، فليس للأمن القومى العربى مستوى واحد بل عدة مستويات ، يقع فى مركزها الأمن الفردى ، يليه الأمن الوطنى ، ثم الأمن القومى ، ثم الأمن الجماعى الذى تختص به المنظمات الدولية وبالأساس الأمم المتحدة .

وتجدر الإشارة إلى أنه يجرى الخلط من قبل الكثير من الباحثين بين مستويين مختلفين من الأمن ، فيستخدم « تعبير الأمن القومى » للدلالة على « الأمن الوطنى » فى الدول العربية ، والمفهومان ليسا مترادفين ، فالأمة العربية تقتسم القومية العربية فيها عدة دول ، ومن ثم فهناك ضرورة تقتضى التفرقة بين المفهومين ، بقصر مفهوم الأمن القومى على الأمن « القومى » العربى فى مجمله ، واستخدام مفهوم الأمن القطرى أو الأمن الوطنى للدلالة على أمن أى من الدول العربية منفردة ، وهو ما يتسق مع ما أسلفه الباحث من اختياره مفهوم التكامل الوطنى عند التحدث عن الدولة العراقية ، وقصره مفهوم القومى على المسائل التى تمس الشئون القومية العربية ، سواء أجرت فى دولة عربية واحدة أم فى مجموعة دول عربية ، وتعلقت بالمساس بالتكامل القومى العربى أو بالأمن القومى العربى .

كان ما سبق توطئة لما تتناوله الدراسة من آثار المشكلة الكردية على مختلف أبعاد الأمن القومى العربى السياسية والاقتصادية والعسكرية . فنزيف الموارد البشرية والاقتصادية الذى نشأ عن إثارة المشكلة الكردية منذ بداية تأسيس الدولة العراقية ، وتكرار التمردات الكردية ، وتكرار قمعها ، فى دائرة خبيثة لا تنتهى ، يعد خصمًا من الإمكانات العربية ، كما أن التنازلات التى قدمها العراق بمقتضى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وتلك التى فرضت عليه بعد حرب الخليج

الثانية، تمثل تهديدًا للأمن القومى العربى فى بعده العسكرى، ثم إن للأكراد سجلهم الحافل بالتعاون مع الدول المجاورة للعراق لزعزعة استقراره. هذا فضلًا عن تعاونهم مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة اللتين تشكلان خطرًا كبيرًا على الأمن القومى العربى. ويضخم الكثير من الباحثين الخطر التركى على الوطن العربى خاصة فى ضوء علاقة التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى، وآية ذلك ما سبق تناوله عن استخدام أراضى تركيا مقرًا للقوة متعددة الجنسيات التى قامت بفرض المناطق الآمنة شمال العراق وجنوبه. وطرح الرئيس السابق «تورجوت أوزال» خطة لتأسيس كونفيدرالية عراقية قوامها ثلاث ولايات عربية وتركية وكردية، بحيث تشمل المنطقة الكردية محافظتى السليمانية وأربيل، والمنطقة التركية كركوك والموصل، والمنطقة العربية باقى أجزاء العراق، وأن تضمن تركيا وإيران وسوريا هذه الكونفدرالية لتكون بديلًا للرفض التركى لإقامة دولة كردية مستقلة؛ حيث ستعمل تركيا على حد تعبير الرئيس «أوزال» على حراسة حقوق الأكراد فى المنطقة بأسرها[(١)].

أكثر من ذلك فإنه فى عام ١٩٩١ فاجأ «جلال طالبانى» زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى فى العراق الجميع بالحديث عن إمكان دخول العراق إلى اتحاد «فيدرالى مع تركيا». وهذا الاقتراح لم يكن فى أى مرحلة جاذبًا للأتراك؛ لأنه يعنى زيادة عدد الأكراد فى تركيا إلى ٧٥٪ من مجموع الأكراد فى المنطقة. بل إن «طالبانى» فى حديث له مع الرئيس «سليمان ديميرل» صرح بأنه يتفق مع الأخير فى أحقية تركيا بإقليم الموصل العراقى، كما أعرب

---

(١) انظر: بدر أحمد عبد العاطى: إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، السياسة الدولية، أبريل ١٩٩١م، ص ٧٠.

عن تفضيله تركيا إذا قورنت بالعراق أو إيران ؛ بسبب توافر الديمقراطية بها ، لكن تركيا لإدراكها حدود العلاقة بينها وبين أكراد العراق ولأسباب داخلية وخارجية[1] استبعدت هذه الصيغ لخطورتها وعدم إمكان تحققها فى ذلك الوقت ، على الرغم من استمرار تدخلها فى شمال العراق تحت ذريعة مطاردة قوات حزب العمال الكردستانى التركى ، حيث تم اصطحاب إسرائيليين معها ، والسماح لهم بالتجسس على كل من العراق وسوريا من شمال العراق ، وتجنيد العملاء للعمل ضد البلدين ، وهو ما كان له أثره البالغ على الأمن القطرى فى كلا البلدين والأمن القومى العربى ، على النحو السابق التفصيل فيه عند التحدث عن التدخلات التركية فى شمال العراق .

أما بالنسبة لإيران – ومنذ زمن بعيد – فقد سمح الأكراد لإيران بالتدخل فى شئونهم وشئون العراق ، بل واستخدمتهم إيران دائمًا فى تهديد الأمن الوطنى العراقى والأمن القومى العربى ، منذ أيام « الشاه » و « الملا مصطفى البرزانى » ، حيث تعاونا سويًا مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة لمناوأة العراق لتعطيله عن تقديم إسهامات فعالة فى الصراع العربى – الإسرائيلى . هذا فضلًا عن معاونة الأكراد لإيران فى حرب الخليج الأولى والقتال مع الحرس الثورى الإيرانى وتسليمه بعض المدن الكردية « حلبجة » . هذا بالإضافة إلى التعاون الكردى مع الولايات المتحدة ، التى قامت بتجنيد جيش منهم قوامه خمسة آلاف فرد تم ترحيلهم على وجه السرعة إلى تركيا ومنها إلى الولايات المتحدة لتدريبهم وإعادة زرعهم فى شمال العراق .

إن مصادر التهديد التى تواجهها الأمة العربية متنوعة ، وبعضها يشكل خطرًا

---

(١) انظر : وليد عبد الناصر : أكراد العراق ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

مباشرًا صريحًا على الأمن القومي العربي ، وليس بوسع دولة عربية واحدة أن تواجه هذا الخطر (إسرائيل وتحالفها مع تركيا - إيران وانتهاكاتها سيادة العراق - الوجود الأمريكي في الخليج) ، هذا بالإضافة إلى المخاطر المحلية النابعة من مشكلات الأقليات في جنوب السودان والأكراد في شمال العراق والبربر في الجزائر .

إن العراق قوة أساسية في المنطقة لا يمكن تجاهلها ، وإن محاولة تمزيقه سوف يدخل المنطقة برمتها - متضمنة منطقة الخليج - في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار ؛ لذا فإنه يجب التعامل بمنهج أكثر موضوعية من جميع الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية (الأكراد) ، والحفاظ على سلامة العراق الإقليمية ووحدة أراضيه وسيادته عليها ، بعيدًا عن أي دعاوى زائفة متعلقة بنظام الحكم العراقي الذي لا يعد استثناء في المنطقة[(١)] .

فالأمر يتطلب مواجهة قومية بسياسات قومية فعالة ، حتى يتحقق التكامل الوطني والقومي ، وليس بسياسات قطرية قاصرة وعاجزة ، ويجب أن يتم من خلال هذه السياسات القومية الاتفاق على مصادر التهديد ورصد القدرات الاقتصادية والسياسية والمعنوية لمواجهة هذه التهديدات .

إن الاتجاهات الرامية إلى تضخيم الخصوصيات القطرية ، والتهرب من العمل القومي ، والحد من مقومات التكامل العربي بشتى صوره وأشكاله ، تعد خطرًا داهمًا على الوطن العربي في تكامله وأمنه القوميين[(٢)] .

---

(١) انظر : أحمد يوسف أحمد : الرؤية العراقية لأمن الخليج ، في : عبد المنعم المشاط (محرر) : أمن الخليج العربي ؛ دراسة في الإدراك والسياسات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٤م ، ص ٢٨٤ .

(٢) انظر : عبد المنعم المشاط : الوطن العربي بين التكامل القومي ودعاوى التجزئة ؛ الصحوة القومية المنتظرة ، شئون عربية ، ديسمبر ١٩٩٢م ، العدد ٧٢ ، ص ٢٩ .

المبحث الثانى

الدول العربية والمشكلة الكردية

إن أكبر تجليات الأقلية الكردية وبروزها بوصفها مشكلة مهددة لتكامل دولة عربية – برز فى العراق على نحو ما أسلفت الدراسة ، وفى هذا المبحث سيتم تناول علاقة بعض الدول العربية بالمشكلة الكردية ، وفى مقدمة هذه الدول تبرز كل من سوريا ولبنان بوصفهما الدولتين العربيتين اللتين تحتوى كل منهما على أقلية كردية. وسوف نتعرض للأقلية الكردية فى كل من هاتين الدولتين بشكل مختلف ، حيث إن الأكراد فى سوريا يعدون فى حالة اندماج وتفاعل مع الأغلبية العربية ، ويسرى هذا القول على حالة لبنان بدرجة أكبر على أساس قلة عدد الأكراد بها، ولكن الأمر مختلف على محور علاقة سوريا بالأكراد فى شمال العراق ، إذ تم استغلالهم فى الصراع الجيوبوليتيكى بين الدولتين على نحو ما ستتناوله الدراسة فى المطلب الأول من هذا المبحث ، ثم يتم بعد ذلك تناول موقف جامعة الدول العربية من المشكلة الكردية فى شمال العراق بوصفها ممثلة للنظام العربى إقليميًا ودوليًا ، مع الإشارة إلى بعض المواقف المهمة لبعض الدول العربية من المشكلة الكردية فى مطلب آخر.

المطلب الأول : سوريا ولبنان والمشكلة الكردية

أولاً: سوريا والمشكلة الكردية

يمثل الأكراد حوالى ٨٪ من إجمالى السكان فى سوريا ، وهم يتركزون فى

« كرداغ » ؛ وهى بلدة واقعة على تلال وعرة فى الشمال الشرقى من مدينة حلب وشمال منطقة الجزيرة فى مقابل الحدود التركية والتركية العراقية . وأكراد سوريا ليس لديهم عمليًا علاقات مع أكراد العراق أو تركيا ، وتم تعريب أغلبيتهم حتى أصبحوا يشعرون بالانتماء إلى الثقافة العربية .

وتشير المصادر إلى أن أكراد سوريا كانوا فى معظمهم قد فروا من تركيا فى أعقاب تمردات وثورات عدة فى بداية هذا القرن . وفى عام ١٩٥٨ تأسس الحزب الديمقراطى الكردى السورى على يد مجموعة من الأكراد الثوريين ، ووقعت بعض المصادمات فى العام نفسه مع السلطات السورية حيث كانت هناك معارضة للوحدة مع مصر من قبل بعض الأكراد[(١)] .

وقد اهتم الحزب الشيوعى السورى بزعامة « خالد بكداش » بالأقلية الكردية ، وهو ما أدى إلى تحول منطقة الأكراد فى دمشق إلى قلعة مسلحة ، ومن ثم إلى إثارة الكثير من الشكوك حولهم . وكان فرار زعيم الحزب إلى خارج البلاد يوم إعلان الوحدة بين مصر وسوريا مؤكدًا لهذه الشكوك المعادية للقومية العربية ، وإن كان أدى إلى إثارة اللبس بين موقف الأكراد وموقف الحزب الشيوعى السورى وتحميل الأكراد موقف الحزب الشيوعى ، خاصة أنهم كانوا يقاومون حركة الاستيعاب والاندماج التى تتسع يومًا بعد يوم[(٢)] .

ولم تشهد الأقلية الكردية فى سوريا تطورات خطيرة ، فهى تتعايش سلميًا مع الأغلبية العربية فى حالة من الاندماج والتكامل ، حيث كان الأكراد على صلة وثيقة بالانقلابات العسكرية التى قام بها كل من « حسنى الزعيم »

---

(١) انظر : ديفيد ماكدويل : الأكراد ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .
(٢) انظر : نيفين عبد المنعم مسعد : حزب البعث ومشكلة الأقليات ، مرجع سابق ، ص ٥ .

و« فوزى سيلو » ، كما أن أعيانهم من « آل العظم » و « البرزنجى » قد مارسوا نفوذًا واسعًا فى دمشق وحماة[1] .

أما عن علاقة سوريا بالمشكلة الكردية فى شمال العراق ، فإن الأمر يصبح أكثر تعقيدًا ، خاصة فى ظل الصراع الذى امتد بين كل من بغداد ودمشق لأكثر من خمسة عشر عامًا ، حيث قام كل منهما بدعم القوى المناوئة للدولة الأخرى بدون تقدير لأى قيود قومية أو وطنية ؛ فدعمت بغداد الموارنة بقيادة « ميشيل عون » ضد الوجود السورى فى لبنان ، بل طرحت بغداد مقابلًا لجلائها عن الكويت جلاء سوريا عن لبنان ، هذا بالإضافة إلى دعم المعارضة والمنشقين السوريين وإيوائهم فى العراق . وقامت سوريا من جانبها بإيواء المعارضين لنظام الحكم فى بغداد ، وطهر كلا النظامين صفوفه من كل من تحوم حوله شبهة استحسان النظام الآخر ، وقامت سوريا بدعم إيران فى حربها ضد العراق لمدة ثمانى سنوات ، وبالإضافة إلى ذلك – وفى إطار مناوأة بغداد – قامت سوريا بدعم المتمردين الأكراد . ولم تنفرج علاقات الدولتين إلا بعد سنوات من حصار العراق فى أعقاب حرب الخليج الثانية ، وإبرام الكثير من الاتفاقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا ، وسعى الأخيرة إلى الضغط على كلتا الدولتين فى مشكلة المياه ، وسعى إسرائيل إلى ضغط من نوع آخر لإضعاف الدولتين وابتزاز سوريا فى قضية الجولان ، وهو الأمر الذى أدى إلى تقاربهما .

وبصفة عامة لا يمكن تناول علاقة سوريا بالمشكلة الكردية فى تركيا وشمال العراق إلا فى ضوء تناول هذه العلاقة بجوانبها المتعددة المعقدة فى

---

(١) انظر : غسان سلامة : المجتمع والدولة فى المشرق العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧م ، ص ص ٧٨-٧٩ .

الوقت نفسه ، وأهمها قضايا لواء الإسكندرونة ، ومشكلة المياه ، ومشكلة التعاون التركى الإسرائيلى ، ومشكلة أكراد تركيا ، وعلاقة ذلك كله بالمشكلة الكردية فى شمال العراق .

أ – مشكلة لواء الإسكندرونة

وهو المسمى « هتاى Hatay» فى تركيا وقد ضمته عام ١٩٣٩، عندما كانت فرنسا تحتل سوريا . ولا تزال الخرائط السورية تظهره جزءا من الأراضى السورية ، وتعده المقررات الدراسية السورية من التعليم الابتدائى حتى الجامعة جزءًا لا يتجزأ من الأراضى السورية . وهذا النزاع حول الإقليم من أهم مثيرات المشكلات فى العلاقات السورية التركية(١) .

ب – مشكلة المياه

وهى مشكلة مثارة بين سوريا والعراق من جهة ، وتركيا من جهة أخرى ، منذ عام ١٩٦٢، لكنها تفاقمت فى الآونة الأخيرة ، نتيجة بدء تنفيذ تركيا مشروع جنوب شرق الأناضول « جاب GAP» على نهرى دجلة والفرات وروافدهما ، وهو ما سيؤثر على مشروعات الرى والطاقة فى كل من العراق وسوريا ، فالمشروع يؤدى إلى خفض منسوب المياه فى النهرين وزيادة الملوحة ، وتغير طبيعة المياه ، لزيادة المواد الصلبة بها نتيجة لانخفاض المنسوب . وترفض تركيا إجراء مباحثات حول تقسيم المياه على أساس أنها مسألة وطنية تخصها

---

(١) انظر : جلال عبد الله معوض : السياسة المائية والأقليات، تركيا والأمن القومى العربى، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

وأيضًا : Robert Olson , Turkey-Syria, Relation op. cit. p. 196.

وحدها[1] . بل إن « تورجوت أوزال » قد صرح فى سبتمبر ١٩٨٩ بأن تركيا ستقطع المياه عن سوريا إذا لم تلتزم بمنع دعم الأنشطة الكردية المعادية لها[2] .

ج – اتهامات تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستانى التركى

إن الحكومة التركية دائمة الاتهام لسوريا بتقديم الدعم المادى والمعنوى لحزب العمال الكردستانى التركى ، مؤكدة أن قواعد الحزب منتشرة فى سوريا وفى سهل البقاع اللبنانى تحت حماية سورية . ومع أن سوريا دائمة النفى لهذه الاتهامات فإن تركيا لم تقتنع . الاستثناء الوحيد فترة رئاسة « نجم الدين أربكان » للوزارة وهى الفترة التى أدلى فيها بتصريح فى حضور السفير السورى « بأن سوريا لا تأوى أى متمردين أكراد ، سواء فى أراضيها أو فى سهل البقاع فى لبنان ، وأن المتمردين يأتون عبر شمال العراق وليس عبر سوريا ، وأن ما يثيره الغرب عن سوريا من إيوائها لهؤلاء المتمردين ليس إلا دعاية سياسية لتدمير العلاقات بين البلدين » . ورد عليه السفير السورى بأن حزب العمال منظمة غير شرعية فى نظر سوريا ، وأن بلاده مستعدة للتعاون مع تركيا[3] . وبخلاف ذلك فإن الشكوك التركية لا تجد ما يهدئها .

وفى هذا السياق اتهمت تركيا سوريا بالتخطيط لسلسلة عمليات إرهاب واغتيال داخل تركيا ؛ منها محاولة اغتيال رئيس الوزراء « تورجوت أوزال » ،

---

(١) انظر : سامى مخيمر وخالد حجازى : أزمة المياه فى المنطقة العربية ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩ ، الكويت ، ١٩٩٦م ، ص ١١١ وما بعدها ، و جلال عبد الله معوض : الأكراد والتركمان ، مرجع سابق ، ص٥٨ .

(٢) انظر : محمد العبادى : تركيا تنازل سوريا بسلاح المياه ، العالم ، ٢٠/١٠/١٩٩٠م .

(3) Robert Olson , Turkey - Syria Relation, op. cit., p. 182.

والسعى إلى نسف سد أتاتورك على الفرات ومخازن أسلحة وقواعد تابعة لحلف شمال الأطلنطى ، والاعتداء على ضباط أتراك وأمريكان[1] . بل إن تركيا اتهمت سوريا كذلك بأنها تدعم الأرمن ضد تركيا ، وذلك لاستغلالهم فى إطار عمليات مساومة معها حول مشكلة المياه ، وغيرها من المشكلات[2] . وقد نفى « فاروق الشرع » وزير الخارجية السورى أية مسئولية لسوريا عن الصراع بين تركيا وحزب العمال ، وقرر أن لهذا الأخير أنصارًا فى تركيا يعدون بالملايين وهو لا يحتاج إلى دعم سوريا ، وأن المشكلة ليست فى التسلل ، بل إن المشكلة داخل تركيا نفسها ويجب معالجتها داخلها[3] . وأكد الرئيس « حافظ الأسد » على هذا المعنى فى أكتوبر ١٩٩٧ فى حديث صحفى له أثناء زيارته للقاهرة قائلًا : « إنهم يطلبون من سوريا أن توقف ما يجرى فى تركيا والمشكلة التى تعانى منها تركيا مزمنة ، وإننا شددنا الحراسة على الحدود حتى لا يتسرب أحد إلى تركيا ، لكن المشكلة داخل تركيا . إن وضعنا مع تركيا ليس على خير ، وهناك أمور من الخارج هى التى تطرح هذه الأمور »[4] .

والسؤال هو : إذا كان الاعتقاد الراسخ لدى تركيا أن سوريا دائمة الدعم لأكرادها ، حتى تضعف من قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، فلماذا لا تهاجم تركيا سوريا مباشرة بدلًا من صراعها المرير مع حزب العمال

---

(١) انظر : خليل إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٨١ .

(2) See : David Kushner, Conflict and Detend in Turkish - Syrian Relation, In Mosshe Moog and Avener Yanir (ed) , Syrea Under Assad, London : Croom Helm, 1986, p. 97.

(٣) انظر : الأهرام ١٩٩٦/٦/٢٢م .

(٤) انظر : الأهرام ١٩٩٧/١٠/١٩م .

الكردستانى فى الجبال الوعرة داخل تركيا وفى شمال العراق؟ والإجابة على هذا السؤال تتلخص فى أن تركيا غير راغبة فى إثارة الخلاف مع معظم الدول العربية إن هاجمت سوريا ، هذا بالإضافة إلى خشيتها من استغلال الأكراد لهذه الحرب فى دعم تمردهم ضدها . بالإضافة إلى أن ذلك قد يؤدى إلى تفجر الأوضاع فى المنطقة برمتها على صعيد كل من العلاقة بإسرائيل - نتيجة للاتفاقات التركية معها - والعراق ، بل وكذا التواجد الأمريكى فى المنطقة ، وهو ما لا تستطيع أن تقدم عليه تركيا مراعاة لحلفائها (الغرب والولايات المتحدة) .

وتريد تركيا من ضغطها على سوريا أن تعادل ما تعتقده من دعم الأخيرة لحزب العمال[١] . وفى سبيل ذلك قامت تركيا بتطوير الأوضاع وحشد قواتها على الحدود مع سوريا فى شهر أكتوبر ١٩٩٨ فى محاولة للضغط عليها لتسليم زعيم حزب العمال « عبد الله أوجلان » الذى ظهر فى « روما » ثم « موسكو » ثم تلا ذلك اعتقاله فى « نيروبى » من قبل تركيا بمعاونة كل من الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية . وقد هدأ ذلك الأمور بين الدولتين ، ثم تحسنت بعد وفاة الرئيس السورى وتولى نجله السلطة ، ولكن تجدر الإشارة إلى أن عمليات حزب العمال الكردستانى لم تتوقف بل ازدادت عنفًا ، ويرى البعض أنها قد تزداد تفاقمًا عندما يصبح هذا الزعيم أسطورة ؛ [٢]وهو الأمر

---

(1) See: Robert Olson, The Kurdish Question For Years On: The Policies of Turkey, Syria, Iran and Iraq, Middle East Policy - vol. III, No. 3, 1994, p.138.

وأيضًا نيفين مسعد : العرب ودول الجوار المشرق ، علاقة العرب بتركيا وإيران ، المؤتمر القومى السادس ، أبريل ١٩٩٦م ، ص ١١٧ .

(٢) انظر : على الدين هلال : القبض على أوجلان ؛ فرصة أم ورطة ؟ ، الأخبار ، ١٩٩٩/٣/٣م .

الذى يؤكد أن جذور التمرد الكردى فى تركيا له أسسه المستقلة داخل تركيا ذاتها ولا يقوم على دعم قوى خارجية .

د – التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى وسوريا

ترى سوريا أن هذا التعاون قد تم أساسًا للإضرار بالوطن العربى ، فلا تفرقة لدى سوريا بين إسرائيل التى تحتل جولانها وجنوب لبنان ، وإسرائيل التى تتعاون تجاريًا وعسكريًا مع تركيا بميراث مشاكلهما معًا . ويؤزم من هذه الأوضاع فراغ السلطة فى شمال العراق ، وكونه منطقة مفتوحة أمام تركيا وحليفتها الجديدة للتحرك فيها دون قيود ، والتطلع لإقامة منطقة أمنية شبيهة بالحزام الأمنى جنوب لبنان . وترى سوريا أن المنطقة الكردية فى شمال العراق تعد مصدر قلق رئيسى لها ، حيث إن إسرائيل تستخدم هذه المناطق للتجسس عليها بالإضافة إلى تجسسها على كل من إيران والعراق[1] ، خاصة أن إسرائيل لديها عداء مع ثلاثتها . حيث إن اهتمام إسرائيل بهذا التحالف يستند إلى الموقع الجيوستراتيجى لتركيا الذى يمكن استغلاله فى وضع سوريا بين فكى كماشة ، وجرها إلى التسوية السلمية بشروط إسرائيل حتى تسوى مشكلتى الجولان وجنوب لبنان ، مع الضغط على العراق واستنزافه[٢] .

ولقد تفاقمت المشكلة الكردية فى شمال العراق عقب حرب الخليج الثانية وأضافت أعباءً جديدة على سوريا ، سواء بتنامى الدور التركى أو الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة ، بل وقيام إسرائيل بمعاونة الجيش التركى

---

(1) See : Robert Olson , The Kurdish ..., op. cit., pp.190- 191.

(٢) انظر : طه المجدوب : الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية لأهداف التحالف الإسرائيلى التركى ، الأهرام ، ١٩٩٧/٥/٢٥م ، وجلال عبد الله معوض : العرب وتركيا ، المؤتمر القومى السابع ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ١٩٩٧م ، ص ١٨٠ .

ووحدات الاستخبارات على طول الحدود مع سوريا وإيران[1] وفي شمال العراق، وزرع أجهزة تنصت للتجسس على هذه الدول، وهو الأمر الذى يؤكد الأثر السلبى للمشكلة الكردية فى شمال العراق على سوريا، وإن أدت المشكلة نفسها من زاوية أخرى إلى تقارب عراقى سورى، حيث زار وزير خارجية العراق سوريا بعد مقاطعة قاربت ثمانية عشر عامًا[2].

ثانيًا: الأكراد فى لبنان

قبل اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ كان عدد أكراد لبنان حوالى ٧٠٠٠٠ كردى وصلوا عن طريق الهجرة من جنوب شرق الأناضول. وقد حصل معظم هؤلاء على الجنسية اللبنانية وتم استيعاب أغلبهم فى المجتمع اللبنانى، لكن تطورات الحرب فى لبنان أدت إلى فرار الكثيرين منهم ولجوئهم إلى سوريا، خاصة من لم يحمل منهم تصريح إقامة، وهناك تعرضوا للقمع. ولكن لا يشكل أكراد لبنان مشكلة للدولة فى حد ذاتها، [3]وليس لهم علاقة بالمشكلة الكردية فى شمال العراق.

المطلب الثانى: جامعة الدول العربية والمشكلة الكردية

يتناول هذا المطلب موقف جامعة الدول العربية من المشكلة الكردية فى شمال العراق فى نقطة أولى، ثم موقف بعض الدول العربية من المشكلة الكردية فى نقطة أخرى.

---

(1) See : Robert Oslon , The Kurdish ..., op. cit., P.178 .

(٢) انظر : البيان ، ١٩٩٨/٢/١١م .

(٣) انظر : ديفيد ماكدويل ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

أولاً: جامعة الدول العربية والمشكلة الكردية

نُصَّ في ديباجة ميثاق جامعة الدول العربية على «أن ممثلي الدول العربية وافقوا على عقد ميثاق الجامعة تثبيتًا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بينها، وحرصًا على دعم هذه الروابط، وعلى أساس احترام استقلال هذه الدول وسيادتها»، كما نص الميثاق في مادته الثانية على «أن من بين أهداف الجامعة العربية توثيق العلاقات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقًا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها»[1]. ومع نشأة جامعة الدول العربية منذ أكثر من خمسين عامًا وأمناء عموم الجامعة العربية ملتزمون بروح الميثاق، ومن ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الجامعة، وهي المادة التي تمنع الدول العربية من التدخل في الشئون الداخلية بعضها وبعض. ولما كانت المشكلة الكردية شأنًا داخليًا عراقيًا صرفًا، فإن معظم الدول العربية التزمت عدم التدخل فيها، باستثناء سوريا وليبيا بدرجة أقل.

وكان الموقف الرسمي لجامعة الدول العربية مؤيدا لبغداد على طول الخط، بل إن المجموعة العربية في الأمم المتحدة حالت دون عرض المشكلة الكردية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك دعمًا للسياسة العراقية. ولم يتغير هذا الوضع الداعم للعراق من قبل الجامعة العربية. ففي كل مرة تقتحم فيها القوات التركية شمال العراق كانت الجامعة العربية - على لسان أمينها العام الدكتور عصمت عبد المجيد - تنبرى لتدين هذا التدخل وتعده انتهاكًا لسيادة العراق واعتداء على أراضيه، كما طالبت الجامعة العربية بوضع حد

---

(١) انظر: مفيد شهاب : جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٣٤ .

للهجمات العسكرية الأمريكية غير القانونية ضد العراق ، مع التأكيد على أن الدول العربية رافضة قصف العراق ، هذا بالإضافة إلى دأب الجامعة على المطالبة اللفظية والمشروطة برفع الحصار الاقتصادى عنه متى التزم بكافة قرارات مجلس الأمن . وتدرك الجامعة العربية أن الاستمرار فى إضعاف العراق قد يؤدى إلى تجزئته ، وهو ما تقف ضده معظم الدول العربية ، هذا بالإضافة إلى أنه قد يؤدى إلى الإخلال بالتوازن فى المنطقة لصالح كل من إيران وتركيا . ولا يمكن وصف موقف الجامعة العربية إلا بالإيجابية – على الأقل من الناحية الإعلامية – حيث إن بغداد هى الأقدر على إدراك معالجة مشكلاتها الداخلية وخاصة المشكلة الكردية ، ولذا فإن ما يمكن أن تقدمه الجامعة من تدخل لا يتصور إلا أن يكون لدعم الحلول السلمية التى تطرح من بغداد لحل المشكلة الكردية فى العراق ومناهضة كل التدخلات الأجنبية فيها .

ثانيًا : مواقف الدول العربية من المشكلة الكردية فى شمال العراق

تناول المطلب السابق علاقة سوريا ولبنان بالمشكلة الكردية فى شمال العراق ، ويسلط هذا المطلب الضوء على مواقف أطراف عربية أخرى من القضية ذاتها فى شمال العراق . وسوف نتناول بداية الموقف الليبى من المشكلة الكردية بوصفه النغمة النشاز فى الموقف العربى تجاه هذه المشكلة ، ثم بعد ذلك الموقف المصرى بوصفه الموقف الذى يمكن رصده .

أ – موقف ليبيا من المشكلة الكردية فى شمال العراق

إن موقف ليبيا لا يقتصر على كردستان العراق وحده ، بل يمتد ليشمل عموم إقليم كردستان وامتداداته . حيث طالب العقيد « معمر القذافى » رسميًا

فى أكثر من مناسبة بإقامة دولة كردية مستقلة فى كل من العراق وتركيا وإيران وسوريا وكرر هذه المطالبات فى خطبه ولقاءاته مع قادة هذه الدول وآخرهم رئيس وزراء تركيا « نجم الدين أربكان » عند زيارته لليبيا فى شهر أكتوبر ١٩٩٦. ففى لقائه مع « نجم الدين أربكان » ، وجه « العقيد معمر القذافى » انتقادات عنيفة للسياسة التركية إزاء إسرائيل والمشكلة الكردية والعرب ، وصرح بأنه يؤيد إقامة دولة كردية فى تركيا ، وهو الأمر الذى أدى إلى حدوث أزمة سياسية ، قامت على أثرها تركيا بالاحتجاج رسميًا على هذه التصريحات ، وسحبت سفيرها من ليبيا ، كما قام حزب الشعب الجمهورى الاشتراكى بتقديم مذكرة إلى البرلمان بطلب حجب الثقة عن الوزارة ، وأعلنت تركيا أنها بصدد شن عملية واسعة ضد المتمردين الأكراد فى تركيا وشمال العراق[1] .

إن الكثيرين من الأتراك وخاصة الأكراد يعملون فى الجماهيرية الليبية بصفة دائمة ، ويتم ترويج المطبوعات الداعية لمطالبهم الثقافية نتيجة لهذا الوجود ، ويستغل الأكراد حيثما يكونون مثل هذه التصريحات لترويج قضيتهم فى اتجاه يضعف التكامل الوطنى لدولهم ويهدد بانفصال المنطقة الكردية ، ولا يستثنى من ذلك العراق .

ب – موقف مصر من المشكلة الكردية

إن الأكراد يسعون لعون القاهرة لمساندة دعوتهم إلى « الفيدرالية » وفق التصور الكردى – على نحو ما سيتضح فى الفصل القادم – وذلك بتركيزهم على بعض الوقائع التاريخية . ومنها أن أول صحيفة كردية صدرت منذ مائة عام فى القاهرة عام ١٨٩٨ باسم كردستان ، وأن هذا اليوم أصبح عيدًا

---

(١) انظر : الأهرام ، ٩/١٠/١٩٩٦م .

للصحافة الكردية، وأن أول بث كردى موجه لأكراد تركيا كان من إذاعة القاهرة عام ١٩٥٧. بل إنهم ينسبون إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» مساندة مطالبهم، حيث كان قد أيد الحكم الذاتى للأكراد بشرط عدم الانفصال عن العراق، وهو ما تحقق فعلًا باتفاق الحكم الذاتى عام ١٩٧٥. ويذكر فى هذا الخصوص أن الرئيس «عبد الناصر» كان قد طلب من الأكراد عندما قابلهم عدم المغالاة فى مطالبهم، وذلك لأن فتح الباب لمثل هذه المطالبات قد يؤدى إلى أضرار بليغة بالأمة العربية، حيث توجد أقليات كثيرة تعيش على حدود المنطقة العربية وفى داخلها، وقد يؤدى الإنصات إلى مطالبهم إلى تجزئة الوطن. وكان تركيز «عبد الناصر» فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات على المشكلة الكردية بمناسبة إدارته للصراع مع تركيا وحلف بغداد آنذاك، واقتصرت هذه التصريحات على اقتراح حل سلمى للمشكلة الكردية يمنح الأكراد حكمًا ذاتيًا، بشرط عدم الانفصال الذى لو حدث فإنه سيقاتل بنفسه مع العراق ضده[١] على حد تعبيره.

ولمصر موقف ثابت ومعلن على أعلى مستوياتها السياسية، قوامه المحافظة على سلامة العراق الإقليمية، وسيادته على كامل أرضه.

وفى هذا السياق أدانت مصر التدخلات التركية فى شمال العراق، مقررة أنه ليس هناك ما يدعو إلى ضرب الوحدة الإقليمية للعراق بذريعة مقاومة حركة مسلحة تناهض الحكومة التركية؛ لأن مرور العراق بمرحلة من الضعف - أيا كانت أسبابها - لا يعنى السماح بترتيب أوضاع جديدة تفرض أمرًا واقعًا عليه وعلى العرب وأراضيهم ومستقبلهم وشعوبهم.

---

(١) انظر : درية عونى : عرب وأكراد، مرجع سابق، ص ١٨٨ .

وتجدر الإشارة الى أن « اللجنة المصرية للتضامن مع شعوب آسيا وإفريقيا » قد دعت الفصائل الكردية إلى حوار عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٧ – ٢٨ مايو ١٩٩٨ تحت مسمى الحوار الكردى / العربى. وقد قاطعت هذا الحوار معظم الرموز والقوى السياسية المصرية التى عدت اعتراض بغداد على هذا الحوار جديرًا بالتقدير ، على أساس أنه ليس من المستحسن قوميًا تجاوز بغداد وهى المعنية الأولى بالأمر والأقدر على تقدير المشكلة الكردية وحلها وفقًا لمصالحها .

إن الأكراد أنفسهم يعون أن دعمهم من قبل طرف عربى ليس إلا أثرًا للصراعات العربية – العربية ، وأن دعم أطراف عربية خليجية للأكراد – خاصة السعودية والكويت – كان رهن ظروف أزمة الخليج الثانية ، بل إن جميع الدول العربية – فيما عدا الكويت – رأت أن دخول الجيش العراقى إلى شمال العراق فى سبتمبر ١٩٩٦ ممارسة لحق طبيعى من قبل بغداد لسيادتها على مجمل الأراضى العراقية ، ومن ثم انتقدت الهجمات الصاروخية الأمريكية التى عاقبت العراق على حقه فى تحريك قواته على أراضيه[١] .

---

(١) انظر : وليد عبد الناصر : أكراد العراق ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

الفصل الخامس

استراتيجية مواجهة أزمة التكامل الوطنى في العراق وأدواتها

أوردت الدراسة فى شقها النظرى أن من أهم استراتيچيات مواجهة أزمة التكامل الوطنى ، استراتيچيتى « بوتقة الصهر » و « الوحدة من خلال التنوع » ، وأن لكل منهما أدواته الملائمة لتحقيق التكامل ، وبينت الدراسة أيضًا أن هذه الأدوات ليست متنافرة ، بل يجوز الجمع بين أكثر من أداة لتحقيق الاستراتيچية التى اعتمدتها الدولة أساسًا لتحقيق التكامل الوطنى بها ، وقد اعتمد العراق استراتيچية الوحدة من خلال التنوع لتحقيق تكامله الوطنى ، وهو ما يتناوله المبحث الأول فى مطلبين؛ يتناول الأول الأكراد وحق تقرير المصير الثقافى ، ويتناول الثانى الديمقراطية ؛ لأهمية كل منهما فى تطبيق استراتيجية الوحدة من خلال التنوع . ثم يتناول المبحث الثانى أدوات مواجهة أزمة التكامل الوطنى فى العراق فى ثلاثة مطالب؛ يتناول الأول الأدوات الثقافية والاقتصادية والعسكرية ، ويتناول الثانى الفيدرالية بوصفها طرحا كرديا لحل مشكلة التكامل ، ويتناول الثالث الحكم الذاتى بوصفه أداة لحل مشكلة التكامل الوطنى فى العراق .

المبحث الأول

استراتيچية مواجهة أزمة التكامل الوطنى فى العراق

اختار العراق منذ عام ١٩٧٠ استراتيچيـة الوحدة من خلال التنوع « Unity in Diversity» ، ويقصد بها الإقرار بوجود اختلافات اجتماعية وثقافية وعرقية بين الأقليات المكونة للدولة ، استنادًا إلى وجود روابط وسمات أخرى تربط هذه الأقليات جميعها بعضها مع بعض . وتقوم هذه الاستراتيچية على حفظ قدر من الخصائص الحضارية أو القومية أو السلالية للأقلية ضمن إطار وطنى أكبر، تشترك فيه كل الجماعات. وسيتناول هذا المبحث: استراتيچية مواجهة أزمة التكامل الوطنى فى العراق فى مطلبين : الأول ، الأكراد وحق تقرير المصير ، والثانى ، الديمقراطية بوصفها ضرورة لتطبيق استراتيچية الوحدة من خلال التنوع ، وذلك لأنه بدون ضمانات ديمقراطية وقدر معين من الإقرار بالتعددية واحترام الدستور والقانون فإن هذه الاستراتيجية لا تعمل بكفاءة .

المطلب الأول : الأكراد وحق تقرير المصير

لم يكتسب حق تقرير المصير الشكل القانونى من حيث صياغته بوصفه قاعدة من قواعد القانون الدولى إلا بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان هذا الحق بما يعنيه من أن يكون لكل شعب السلطة العليا فى تقرير مصيره بنفسه دون أى تدخل أجنبى كامنًا فى الضمير الإنسانى وعبر عنه الكثير من المفكرين والفلاسفة . وكان تأييد الرئيس الأمريكى « ويلسون » لحق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها إيذانًا ببدء عصر جديد ، تمَّ بعده الاعتراف الدولى بحق تقرير

المصير ، وإن ظل هذا الحق ذا طبيعة قلقة ، إلى أن ترسخ بعد الحرب العالمية الثانية بالنص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة ، وتوالت بعد ذلك القرارات والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة . ومن أبرز هذه الإعلانات الإعلان الذى اعتمدته الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها بقرارها رقم ٢٦٢٧ فى أكتوبر ١٩٧٠، الذى أكدت فيه مرة أخرى « حق جميع الشعوب المستعمرة غير القابل للتصرف فى تقرير المصير وفى الحرية والاستقلال »[(١)] .

وكان ميثاق الأمم المتحدة قد نص على حق تقرير المصير فى موضعين : المادة الأولى فى مقاصد الهيئة ومبادئها ، حيث أشير إلى إنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة وبأن لكل منها حق تقرير مصيرها ، والمادة الخامسة والخمسين فى التعاون الاجتماعى والاقتصادى ، حيث نص على أنه « رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالمساواة فى الحقوق بين الشعوب وبأن لكل منها تقرير مصيرها »[(٢)] .

ويعرف حق تقرير المصير بأنه « حق الشعب فى أن يختار بكل حرية حكومته الخاصة وأسلوب حكمه ووضعه الدولى »[(٣)] . وقد قامت لجنة حقوق الإنسان ، وبإيعاز من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تلافيًا للنقص فى ميثاق الأمم المتحدة الذى لم يورد تعريفًا لحق تقرير المصير ، قامت بوضع تعريف تقرر فيه : « أن كل الشعوب سيكون لها تقرير مصيرها ، وأن هذا المبدأ سيعطى الشعوب

---

(١) الحق ، مؤتمر حق تقرير المصير وحقوق الإنسان والسلم الدولى ، اتحاد المحامين العرب ، القاهرة ، العدد ١ و ٢ ، السنة ١٨ ، سبتمبر ١٩٨٨ ، ص ٢٤ .

(٢) ميثاق الأمم المتحدة ، الصادر فى عام ١٩٤٥م .

(٣) عائشة راتب : المنظمات الدولية ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ١٩٦٨م ، ص ٧٦.

والأمم حرية متابعة تنمية وضعها السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى ... وأن كافة الدول ستعمل على تطوير الاعتراف به فى أقاليمها وستحترم ضمانته فى الدول الأخرى بصورة مطابقة لميثاق الأمم المتحدة ». لكن هذا التعريف أيضًا قد وجه إليه الكثير من الانتقادات، وذلك لكونه قد جاء بصيغة المستقبل وهو ما قد يوحى بأنه حق مؤقت، كما استعمل كلمتى « الشعوب » و « الأمم » معًا. ولذا فقد تمَّ وضع تعريف وتمَّ تضمينه قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ فى ١٩٦٠/١٢/١٤ نص على أنه « لكل الشعوب حق تقرير مصيرها، وبقوة هذا الحق لها أن تقرر بحرية وضعها السياسى وتنمية اقتصادها ورقيها الاجتماعى والثقافى ». وقد اعترضت بعض الدول أمام اللجنة التابعة للأمم المتحدة عند مناقشة هذا التعريف، حيث قرر مندوب اليونان أن « المقصود بحق تقرير المصير منحه للأغلبية القومية، وليس للأقليات ». وذكر مندوب الهند أيضًا أن « مسألة الأقليات يجب ألا تثار مع تطبيق حق تقرير المصير لأنها موضوع مختلف ». وبرز اتجاه قوى مؤداه أن حق تقرير المصير يقتصر على الأغلبية وحدها فى دولة معينة دون الأقلية، حيث إنه يجب أن تقتصر مطالب هذه الأخيرة على المطالبة بحق المساواة مع الأغلبية، وليس المطالبة بالانفصال وتكوين دولة مستقلة[١].

واستمر هذا الخلاف حول المقصود بما هو « الشعب » الذى له حق تقرير مصيره، وهل هو جماعة الأفراد الذين جمعتهم الظروف التاريخية على إقليم دولة معينة فكانوا شعب هذه الدولة، أم المقصود الجماعات القومية الموجودة على إقليم الدولة. وقد جرى تفسير المقصود بذلك تفسيرًا ذرائعيًا حيث

---

(١) انظر : عبد المجيد إسماعيل حقى : الوضع القانونى لإقليم عربستان فى ظل القواعد الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٤م، ص ص ٣١٤-٣١٥.

استخدمته الدول الكبرى لدعم الأقليات فى الدول المناوئة لها[1] .

ويرى البعض أن تطبيق مبدأ « تقرير المصير » بمفهومه الواسع يؤدى إلى فوضى دولية ، على أساس أن السماح لكل جماعة قومية بالانفصال وإنشاء دولة مستقلة سيؤدى إلى انقسام الدول الحالية إلى دويلات صغيرة ضعيفة يصل عددها إلى بضعة آلاف وهو ما قد يؤدى إلى تهديد السلم والأمن الدوليين ، ولذا كانت رؤية الكثيرين أن هذا المبدأ غير ملزم وأن نص ميثاق الأمم المتحدة عليه عدّه « مبدأ » « Principle» ولم يعده حقًا « Right» وهذا يعنى أنه غير ملزم[2] ، بمعنى أنه لا يمكن الأخذ به إلا بالنسبة للأقليات التى تشكل أغلبية فى دولها .

وبالنسبة للمشكلة الكردية يرى البعض أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى سقوط القيود المفروضة عليها ، وهو الأمر الذى ساعد على التعامل معها بحرية من قبل المجتمع الدولى ، وقد ازداد هذا التوجه بعد حرب الخليج الثانية فى ظل تعاطف كبير مع الأكراد والأقليات عمومًا ، حيث خلفت الحرب ظروفًا وأوضاعًا إقليمية جديدة فى المنطقة[3] . واستثمرت الأقلية الكردية هذا التطور بالدعوة إلى منحها حق تقرير المصير ، وإن لم تجاهر برغبتها فى الانفصال صراحة ، ورفضت الحكومة العراقية هذا المطلب ، ووصفه « طارق عزيز » بأنه مجرد « هذيان »[4] .

ويرى الباحث أن مناداة الأكراد بحق تقرير المصير ليس إلا دعاية سياسية

---

(١) انظر : عصمت سيف الدولة : نظرية الثورة العربية ؛ الطريق إلى الديمقراطية ، بيروت ، دار المسيرة ، سنة ١٩٧٩م ، ص ٧ .

(٢) انظر : عبد المجيد إسماعيل حقى : الوضع القانونى ... ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

(٣) انظر : نبيل زكى : إشكاليات المواجهة ... ، مرجع سابق ، ص٢٨ .

(٤) انظر : مهدى الحافظ ، (محرر) : مستقبل العراق ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

أكثر منها مطالبة حقيقية ؛ لأن حق تقرير المصير لا ينطبق على الأقلية الكردية وغيرها من الأقليات التى تعيش فى كنف دول مستقلة ، وقد لحق مفهوم حق تقرير المصير فى الآونة الأخيرة تطورات أدت إلى تحديده على وجه الدقة . فقد نص إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية ؛ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٩٢ بموجب القرار رقم ١٣٥/٤٧، على « حماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية أو الثقافية أو الدينية ، وحرية تمتعها بثقافتها ولغتها ودينها الخاص بها ، ومشاركتها فى الحياة والنشاطات الاجتماعية والسياسية لهذه الدول ، ومنع التمييز ضدها » .

وقد حرص هذا الإعلان فى جميع بنوده على مخاطبة الأشخاص المنتمين إلى أقليات ، وأيضًا على مخاطبة الدول التى توجد بها هذه الأقليات ضمن حدودها السياسية ، ولم يشر من قريب أو من بعيد إلى حق تقرير المصير لهذه الأقليات . بل إنه فى مادته الثامنة وفى الفقرة الرابعة منه نص على أنه « لا يجوز بأى حال تغيير أى جزء من هذا الإعلان بحيث يسمح بأى نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ، بما فى ذلك المساواة فى السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى » . إن حق تقرير المصير السياسى للأقليات ليس له وجود قانونى فى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ، ولذا فإن استخدام تعبير « حق تقرير المصير » من قبل أية أقلية فى الوقت الراهن يجب أن ينصرف إلى حق تقرير المصير الثقافى وفق إعلان الأمم المتحدة الأخير ، وما يرتبط به من حكم ذاتى بوصفه آلية ديمقراطية ، ويجب ألا يتحول إلى تبرير الدعاوى الانفصالية ، لأن ذلك مخالف للمواثيق والإعلانات الدولية

المتعلقة بحقوق الإنسان ، ولذا فإن أقصى ما يمكن إعطاؤه للأقليات هو حق تقرير المصير الثقافى ، والحكم الذاتى الكامل ، والمساواة الحقيقية فى إطار سيادة الدولة[1] .

المطلب الثانى : الديمقراطية بوصفها ضرورة لتطبيق استراتيجية الوحدة من خلال التنوع

ترتبط الديمقراطية باستراتيجية الوحدة من خلال التنوع برابطة قوية ، حيث تؤثر درجة التوجه الديمقراطى للدولة على مدى فاعلية هذه الاستراتيجية ، ويعزو الكثيرون فشل تجربة الحكم الذاتى فى المنطقة الكردية فى شمال العراق إلى عدم وجود التعددية . لكن العراق ليس الدولة العربية الوحيدة التى لا تتخذ من الديمقراطية أسلوبًا للحكم ، بل إن معظم الدول فى الشرق الأوسط تجاهلت التعددية شكلًا ومضمونًا .

ويرى البعض أن اضطهاد الأكراد كان مرتبطًا دائمًا بغياب الديمقراطية فى العراق ، ولذا كان ربط الجبهة الكردستانية بين الديمقراطية والمشكلة الكردية[2] ، وذلك لأن عدم الاستقرار وما قد يصاحبه من توترات وانفجارات ليست إلا تعبيرات عن الافتقار إلى العدالة سواء بمعناها السياسى (التمثيل والمشاركة) أو الاقتصادى (توزيع السلع والخدمات) أو الاجتماعى (تكافؤ الفرص) أو الثقافى (القبول بالاختلاف) . وعندما تتوافر العدالة بمعناها السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، فإن ذلك يكون من أهم العوامل التى تسهم

---

(١) انظر : أحمد يوسف أحمد : العروبة والقومية والأقلية والعالمية « حلقة نقاش » ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٠ ، ١٠/٩٥ ، ص ٣٦ .

(٢) انظر : مهدى الحافظ ، (محرر) : مستقبل العراق ... ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

فى التكامل الوطنى والاندماج[1] ، خاصة أن « الهوية الإثنية » هوية أصلية وليس من السهل طمسها أو القضاء عليها ؛ لذا فإن تحقيق العدالة بجميع أبعادها يضمن ترتيب الانتماءات والولاءات ترتيبًا تصاعديًّا على قمته الانتماء الوطنى[2] .

وتفيد وثيقة إعلان المبادئ حول التسامح الصادرة عن اليونسكو فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٥ ما يأتى :

أولًا : الاحترام والقبول بتنوع ثقافات عالمنا ، وهذا ليس مجرد واجب أخلاقى فحسب ولكنه ضرورة سياسية وقانونية أيضًا ، وهو فضيلة تجعل السلام الدولى ممكنًا .

ثانيًا : عدم حسبان التسامح تنازلًا أو مجاملة للآخر ؛ لذا فإنه ينبغى أن يطبق من قبل الأفراد والجماعات والدول .

ثالثًا : أن التسامح هو مفتاح حقوق الإنسان والتعددية ، بما فيها التعددية السياسية والديمقراطية ودولة الحق .

رابعًا : أن تطبيق التسامح يعنى ضرورة الاعتراف لكل فرد بحقه فى اختيار معتقداته وقبول أن يتمتع الآخر بالحق نفسه ، كما يعنى كذلك ألا يعمل أحد لفرض آرائه على الآخر[3] .

---

(١) انظر : جابر سعيد عوض ، مفهوم التعددية ... ، مرجع سابق ، ص١٠٥ .

(٢) انظر : سعد الدين إبراهيم ، تأملات فى مسألة الأقليات ... ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

(٣) انظر : إبراهيم أعراب : التسامح وإشكالية المرجعية فى الخطاب العربى ، المستقبل العربى ، العدد ٢٢٤ ، أكتوبر ١٩٩٧م ، ص ٤٩ .

بقول آخر فإن التسامح يعد شرطًا ضروريًا للسلم بين الأفراد مثلما هو بين الشعوب ، ولذا فإن الحاجة إلى التسامح على مستوى الدولة تتزايد باستمرار لإرساء المجتمع المدنى بوصفه مجتمعًا تعدديًا يضمن الحريات الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وحقوق الإنسان داخل المجتمع السياسى رهينة قناعة الفرد بالتسامح بمعناه الشامل ورهينة تنظيم المجتمع على أساسه[1] .

لكن من ناحية أخرى ، فإن الدول التى توجد بها جماعات إثنية كبيرة الحجم متمركزة فى إقليم واحد يصبح من المتوقع أن تتنامى فيها الاتجاهات الانفصالية نتيجة للتسامح السياسى والثقافى والاقتصادى ، فقد تستغل آليات التعبير الحر والاقتراع الحر بوصفها أدوات لتقرير الانفصال وتكريسه ، وقد يحدث هذا بصورة سلسة أو مأساوية ، كما حدث فى الاتحاد السوفيتى السابق ويوغوسلافيا ؛ حيث اندلعت توترات وصراعات عرقية دموية . ويفتح هذا المجال لمناقشة حدود الديمقراطية والمدى المطلوب من التسامح ، وهو ما يتحدد وفق ظروف كل مجتمع على حدة .

فليست الديمقراطية الغربية الليبرالية هى الصورة الوحيدة للديمقراطية فهناك أنواع أخرى من الديمقراطية لا تعطى الأغلبية التى تأخذ ٥١ بالمائة كل شىء ، فجنوب إفريقيا قد أعطت على سبيل المثال الحزب الذى يحصل على عشرين بالمائة حق أن يكون نائب الرئيس منه ، والحزب الذى يحصل على نسبة معينة من الأصوات أن يكون له وزير ، وهذه الصور من الديمقراطية مقبولة فى الدول ذات التعدد الإثنى ، حتى لا تنفجر الأوضاع من جراء حرمان أقليات قد لا

---

(١) انظر : ناجى البكوش : دراسات فى التسامح ، المجمع التونسى للعلوم والآداب والفنون ، تونس ، ١٩٩٩م ، ص ص ٩ - ١٦ .

تسعفها نسبتها العددية فى الوصول إلى السلطة مطلقًا[1] . ولذا فإن الديمقراطية فى الدول التى يوجد بها تعدد عرقى أو لغوى قد تتبنى نوعًا من الديمقراطية « التوافقية » « Consociational Democaracy» وليس الديمقراطية وفق قاعدة الأغلبية « Majoritorian Democaracy» . ومن بين خصائص الديمقراطية « التوافقية » :

أولًا : انتشار السلطة بإعمال حكم الأغلبية مع إشراك الأقلية أو الأقليات فى الحكم ، وثانيًا : التوزيع العادل للسلطة بحيث ينشأ نظام يقوم على التعدد الحزبى والتمثيل النسبى للأحزاب وفق نسب الأصوات التى تحصل عليها فى الانتخابات العامة ، وثالثًا : تفويض السلطة عن طريق التدرج فى إعمال الحكم الذاتى وتقنين ذلك فى دستور الدولة[2] .

إن العراق قد اختار استراتيجية الوحدة من خلال التنوع منذ عام ١٩٧٠، واعترف بالأقلية الكردية وحقوقها الثقافية والسياسية ، وتم منحها حكمًا ذاتيًا قنن دستوريًا على نحو ما ستوضح الدراسة فى المبحث القادم ، لكن ذلك لم ينه التمردات الكردية التى أثرت على استقرار العراق ، وذلك نتيجة عدم الثقة بين الحكومة المركزية والأكراد ، حيث تم تبادل الاتهامات بين كليهما ، فبغداد تتهم الأكراد بالتعاون مع أعداء العراق للعمل على زعزعة استقراره ، فى حين أن الأكراد ينعون على بغداد التدخل فى سلطة الحكم الذاتى ونزع فاعليتها وهو مما أشعل الصراع بين الطرفين لمدد طويلة .

وتجدر الإشارة فى نهاية هذا المطلب إلى أن حدود نجاح تطبيق استراتيجية

---

(١) انظر : أحمد يوسف أحمد : العروبة ... ، مرجع سابق ص٣٤ .

(٢) انظر : جابر سعيد عوض : مفهوم التعددية ... ، مرجع سابق ، ص٣٤ .

الوحدة من خلال التنوع ، تتوقف على محددات عدة منها موقف الجيش ؛ يصدق ذلك على دول العالم الثالث عمومًا وعلى الدول العربية خصوصًا ، فالجيش - بوصفه المنظمة الأكثر انضباطًا وتنظيمًا وفاعلية فى مجتمع نام ويملك القوة والقدرة لفرض دور له لا يمكن تجاهله - يجعل الجميع يضعون ذلك فى حساباتهم ؛ لأن سيطرة العسكريين على الحكم أمر وارد دائمًا ، إما عن طريق الانقلاب وإما عن طريق ما يمثلونه من ثقل داخل أجهزة صنع القرار . كل هذا يفرض إيجاد صيغ متوازنة وقنوات مناسبة تسمح بالمشاركة فى صنع القرار بدون حاجة إلى استخدام العنف أو إيقاف الممارسة الديمقراطية والانقلاب عليها ، وهذا لا يكون إلا بالتطور التدريجى ، وعدم مغالات الأقلية فى مطالبها التى قد يفسرها الجيش على أنها دعائم وركائز للانفصال ويتخذ منها ذريعة للانقلاب على التجربة الديمقراطية برمتها ، ولذا فإنه يجب التعامل مع مشكلة الأقليات بواقعية ، ومن خلال توفير الأمان النفسى ، والحد من تسييس الخلافات والتباينات ، وبناء الثقة بين الجميع ، بدون فرض للحلول القسرية التى - وإن أتت بنتائج وقتية سريعة - تخفى أزمات مكبوتة تنتهز الفرصة للانفجار والتعبير عن نفسها ، ولذا فإن القبول بالتنوع فى حدود القانون والدستور قد يساعد على الوحدة[1] والاستقرار ويحقق التكامل الوطنى .

---

(١) انظر : نيفين عبد الخالق مصطفى : الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية ، سلسلة بحوث سياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣م ، ص ٤٩ .

المبحث الثانى

أدوات مواجهة أزمة التكامل الوطنى فى العراق

تعرضت الدراسة فى جانبها النظرى إلى أدوات مواجهة أزمة التكامل؛ وهى الأدوات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية، وبينت الدراسة أن كل أداة من هذه الأدوات غير منفصلة عن الأداة الأخرى، بل تتداخل هذه الأدوات بعضها مع بعض مشكّلة مزيجًا قد يغلب عليه أداة من هذه الأدوات، فالحكم الذاتى - وإن كان يعد أداة سياسية بالأساس - له جوانبه الاقتصادية والثقافية والعسكرية.

بعد حرب الخليج الثانية ومع انحسار سلطة الحكومة المركزية فى بغداد عن شمال العراق، وقيام الأكراد - فى ظل الحماية الدولية وما اصطلح على تسميته «بالمناطق الآمنة» - بتشكيل سلطة حكم محلى وبرلمان كردى، تعالت الأصوات الكردية المنادية بحق تقرير المصير والفيدرالية للأكراد. وأصبح الأكراد يشكلون أحد أهم مرتكزات المعارضة العراقية للسلطة، وقد لاقى كلا الطلبين اعتراض بغداد ومثلها دول الجوار فضلًا عن بعض فصائل المعارضة العراقية. وإذا كان المبحث الأول قد سلط الضوء على حق تقرير المصير فإن هذا المبحث يناقش الآلية الأخرى التى اقترحها الأكراد؛ أى الفيدرالية. وستتناول الدراسة الأدوات الاقتصادية والثقافية والعسكرية لحل أزمة التكامل الوطنى فى العراق فى مطلب أول، ثم تتناول بعد ذلك الأدوات السياسية فى مطلبين؛ والمطلب الثانى يتناول الفيدرالية بوصفها طرحا كرديًا لحل مشكلة التكامل الوطنى، والمطلب الثالث يتناول الحكم الذاتى بوصفه أداة لحل أزمة

التكامل الوطنى فى العراق .

المطلب الأول : الأدوات الاقتصادية والعسكرية والتكامل الوطنى فى العراق

ستفصل الدراسة بين هذه الأدوات فى تناولها لأغراض تحليلية فحسب ؛ لأنه فى الواقع يصعب الفصل بينها لتداخلها وترابطها ، وسيتم تناولها على الوجه الآتى :

(أ) الأدوات الاقتصادية

نجحت ثورة ١٩٥٨ فى العراق فى تحقيق تقدم اقتصادى وتوزيع الدخل الوطنى توزيعًا أكثر عدالة ، وهو ما أسهم فى رفع معيشة معظم أفراد الشعب العراقى[١] ، وقد حدثت طفرة كبيرة أخرى فى هذا المجال بتولى حزب البعث السلطة فى العراق ، حيث عد نفسه حزب كل العراقيين ، وسعى لتوحيد التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية وتكوين دولة مركزية موحدة تهيمن على سوق وطنية موحدة بدون الاعتراف بالطوائف أو العشائر أو التمايزات العرقية أو الدينية[٢] . وقد ساعد على ذلك أن الاقتصاد العراقى قد حقق فى خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٨ نموًّا استثنائيًّا بلغ فى المتوسط ٢٧,٩٪ ، وكانت عائدات النفط ارتفعت بين سنة ١٩٧٠ و١٩٧٨ بنسبة إجمالية قدرها ١٩٧٤,٢٪ من ٥٠٣,٨ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى عشرة مليارات ومائة وخمسين مليون دولار عام ١٩٧٨، وهو ما وضع فى أيدى الدولة موارد هائلة

---

(١) انظر : محمد سليمان حسن : دراسات فى الاقتصاد العراقى ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦م ، ص ص ٣٤٠-٣٤١ .

(٢) انظر : عصام الخفاجى : الدولة والتطور الرأسمالى فى العراق ، القاهرة ، دار المستقبل ، ١٩٨٣، ص ٢٢ .

مكنتها من تنفيذ برامج اقتصادية طموحة ، ومن أن تقوم بدور أكبر فى الحياة الاقتصادية وأن تتصرف بالفائض الاقتصادى دونما ضغوط[1] .

وكان لقطع جذور الملكية الخاصة الكبيرة وتأميم النفط والمشروعات الأجنبية أثره فى دعم الاستقلال المالى للدولة[2] ، وهو ما جعلها تستغل كل ذلك فى حل مشكلة التكامل . وقامت الدولة أيضًا بتنفيذ بنية أساسية ضخمة ومشروعات إسكان وتعمير ومشروعات صناعية كبيرة ، وفتح باب التوظف على مصراعيه مع رفع الحد الأدنى للأجور ، وهو ما حسن وضع العمال وغيرهم . ويمكن القول إجمالاً إن الطبقة الوسطى والطبقات الشعبية فى العراق كانت هى الأكثر إفادة من التنمية الاقتصادية ، وكان إمداد الطرق والبنية الأساسية فى جميع المناطق فى العراق شماله وجنوبه له الدور الكبير فى تيسير سرعة وصول السلطة المركزية إلى الأقاليم البعيدة ، وهو مما ساعد على التفاعل بينها ومن ثم ساعد على الاندماج ، حيث أفادت المناطق الكردية من الطرق والمرافق الصحية والتعليمية والخدمات والإنفاق العام الموسع فى جميع المجالات .

ولكن تجدر الإشارة أيضًا إلى أن العامل الاقتصادى وحده لا يقوم على تحقيق التكامل ، فالطفرة التى حققها الاقتصاد العراقى ، وتوافر موارد كبيرة للدولة جعلها أكثر فعالية فى قمع التمردات الكردية التى كان لتركزها فى الشمال ولتمسكها بهويتها ولغتها أثرهما فى عرقلة التكامل ، على خلاف ما تم

---

(١) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(2) Hanna Batatu , The Old Social Classes , op. cit. p.126.

مشار إليه فى المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

فى جنوب العراق ، حيث أفاد الشيعة بقدر أكبر من تقدم الاقتصاد العراقى وما حققه من تنمية ، وذلك عن طريق التوظف وارتفاع الدخول وتقديم الخدمات والدعم الحكومى للصحة والتعليم .

(ب) الأدوات الثقافية

أدى ارتفاع معدلات الدخل وتحقيق مستوى عال من التنمية الاقتصادية وقيام الحكومة بالصرف بسخاء على عمليات التنشئة الاجتماعية حيث تم إنشاء الكثير من المدارس والجامعات والنوادى الثقافية والرياضية والمكتبات ، وقيامها بحملات التوعية والتنمية الاجتماعية - كل ذلك أدى نسبيًا إلى انفتاح الطوائف والأقليات بعضها على بعض .

كما قامت الدولة بدعم المؤسسات الصحفية والإعلامية ، وانعكس هذا بالإيجاب على المنطقة الكردية ، فأنشأت الدولة جامعة صلاح الدين « بأربيل » ، وتقرر أن يكون تدريس اللغة الكردية إلزاميًا فى المناطق الكردية ، حتى بالنسبة للعرب المقيمين فى هذه المناطق[(١)] . وصدر الكثير من الصحف الكردية وسمح بتوزيعها فى جميع أنحاء العراق ، وكذا انتشرت الصحف والكتب العربية فى المناطق الكردية ، وكان لهذا التفاعل أثره فى تعلم نسبة كبيرة من الأكراد اللغة العربية .

(ج) الأدوات العسكرية

بينت الدراسة فى شقها النظرى أن الأداة العسكرية هى استخدام القوى العسكرية فى التعامل مع الأقليات وإجبارها على الخضوع للنظام السياسى ،

---

(١) انظر : الدستور المؤقت وتعديلاته ، وزارة الإعلام العراقية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦، ص ٣٨ .

وأشارت الدراسة أيضًا إلى هذه الأداة عند تعرضها للسلطة والاندماج فى العراق حيث أشارت إلى أن الدولة نجحت فى استيعاب جزء مهم من الأكراد ، لكنها صادرت الإرادة السياسية للجميع ، ولم تتوان عن استخدام الأداة العسكرية فى تحقيق التكامل وفق رؤيتها له ، فقد قامت بإجراء تهجيرات واسعة من الجنوب إلى الشمال وبالعكس ، وقامت بفرض مناطق إقامة محددة على بعض الجماعات .

المطلب الثانى : الفيدرالية بوصفها أداة للتكامل الوطنى فى العراق

طرح الأكراد الفيدرالية بوصفها أداة لحل مشكلة التكامل الوطنى فى العراق ، ولم يلق هذا الطرح قبولًا لدى بغداد أو الدول المجاورة للعراق ، لكن الولايات المتحدة فى إطار سعيها لاحتواء الفصائل الكردية قد تدخلت لإبرام اتفاق بين كل من « مسعود برزانى » و « جلال طالبانى » وذلك فى ٩/١٧/ ١٩٩٨ تعهدت فيه الولايات المتحدة باستمرار حمايتها لكردستان وتثبيت الفيدرالية فيها[(١)] ، وستتعرض الدراسة للفيدرالية بوصفها نظامًا سياسيًا وقانونيًا فى نقطة أولى ، والأكراد والمطالبة الفيدرالية فى نقطة أخرى .

أولًا : الفيدرالية بوصفها نظامًا سياسيًا وقانونيًا

اصطلاح الفيدرالية « Federation» أو « Federal» من المصطلحات الفضفاضة ، وهو مشتق من الكلمة اللاتينية « Foedus» التى تعنى « المعاهدة » أو « الاتفاق » ، وقد عرفها البعض بأنها « النظام الذى يتكون من عدة دول فى شكل دولة واحدة وبمقتضى دستور اتحادى ، فى ظل بقاء سلطة الحكم موزعة

---

(١) انظر : بيان المكتب السياسى للاتحاد الوطنى الكردستانى حول اتفاقية واشنطن .

بين الدول الأعضاء فى الحدود التى نص عليها الدستور ، ومع جواز أن تتمتع الدول الأعضاء فى الاتحاد بالشخصية القانونية الدولية »[1] .

وقد عرف البعض الآخر الاتحاد الفيدرالى : « بأنه الدولة التى تنشأ من انضمام عدة دول بعضها إلى بعض ، وتتحول الدول الأعضاء فى الاتحاد إلى دويلات لتفنى شخصيتها الدولية فى شخصية جديدة هى دولة الاتحاد »[2] .

ويمثل للنظام الفيدرالى بالولايات المتحدة الأمريكية التى وضع دستورها عام ١٧٨٧، واتحاد المقاطعات السويسرية التى وضع دستورها عام ١٨٤٨، وألمانيا الاتحادية ، وكذا المكسيك وأستراليا والاتحاد السوفيتى السابق. ويقوم النظام الفيدرالى على أساس تجمع إرادى بين دولتين فأكثر ، بمقتضى دستور اتحادى يوزع الاختصاصات بين الدولة الفيدرالية والأعضاء فى الاتحاد . ويختلف توزيع الاختصاصات من دولة فيدرالية إلى أخرى تبعًا لظروف الأعضاء فى الاتحاد وتوازن القوى بين أعضائه ، سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو الموارد . كما تتنوع الأساليب التى تأخذ بها الدساتير الفيدرالية فى توزيع الاختصاصات ، وذلك إما بحصر اختصاصات حكومة الاتحاد والدول الأعضاء ، وإما بحصر اختصاصات طرف واحد ، وإما بحصر اختصاصات كلا الطرفين مع بيان الاختصاصات المشتركة .

والملاحظ أن الاختصاصات تتأثر بنشأة الاتحاد الفيدرالى ؛ فالاتحاد بين دول كانت مستقلة ، غالبًا لا تتنازل فيه هذه الدول عند دخولها فى الاتحاد عن سلطتها إلى الدولة المركزية ، إلا فى حدود ما تراه ضروريًا لتحقيق الهدف

---

(١) طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٣م ، ص ١٨١ .
(٢) عاطف البنا : الوسيط فى النظم السياسية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، (ت . د) ص ١٣٦ .

المنشود من الاتحاد ، وفى هذه الحالة ينص الدستور على توسيع اختصاصات الولايات حيث لا تحتفظ الحكومة الفيدرالية إلا بالسلطات ذات الصفة العامة ، فى حين تترك السلطات ذات الطابع المحلى جميعها للحكومة المحلية، أما بالنسبة للاتحاد الذى يكون ناشئًا من دولة كانت موحدة وتم الأخذ بالفيدرالية فيها فإن الحكومة المركزية وكذا الدستور يتجهان نحو تضييق الاختصاصات المحلية .

وعلى ما سبق فإن الفيدرالية تختلف عن فكرة الحكم الذاتى من حيث :

أ – طريقة تأسيس الدولة .

ب – التأثير على السلطات الثلاث .

فمن حيث طريقة تأسيس الدولة ، يقتصر الأمر فى الحكم الذاتى على منح إقليم معين داخل الدولة استقلالًا ذاتيًا ، وبمقتضاه تنفرد هيئات الحكم الذاتى بمباشرة اختصاصها فى نطاق الوحدة السياسية والقانونية للدولة ، فلا يترتب على قيام الحكم الذاتى إنشاء دولة جديدة ولا يتحول شكل الدولة من دولة موحدة إلى دولة اتحادية ، حيث إن المنظم للحكم الذاتى هو قانون يحدد اختصاصها فى ظل وحدة سلطة الدولة[1] .

أما فى الفيدرالية ، فالموقف مختلف تمامًا على نحو ما أسلفنا ، حيث يتم كل ترتيب بالاتفاق والتراضى بين الدول الداخلة فى الفيدرالية ، ولهذا بدوره أثره على النظام . ففى الفيدرالية تنظم السلطة التشريعية المركزية على أساس الأخذ بنظام المجلسين ، وهو ما يتفق مع طبيعة التكوين السياسى والقانونى

---

(١) انظر : محمد فتوح عثمان : رئيس الدولة فى النظام الفيدرالى ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧م ، ص ص ١٩ - ٢٣ .

للنظام الفيدرالى، بحيث يكون أحدهما هو المجلس الأعلى ويسمى «مجلس الولايات» وتمثل فيه الولايات وفقًا لمبدأ التمثيل المتساوى، ويكون الآخر هو المجلس الأدنى «مجلس النواب» الذى يتم اختياره من كافة الدول الأعضاء على أساس الاقتراع العام.

أما من حيث التأثير على السلطات الثلاث فإن الطبيعة السياسية للحكم الذاتى تؤثر على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس أنه - أى الحكم الذاتى - يعمل فى نطاق الوحدة السياسية والقانونية للدولة، حيث لا يتاح فى نظام الحكم الذاتى للإقليم المشاركة فى تكوين الإدارة العليا للدولة، بل إن تعديل الدستور يتم بإرادة الدولة بدون أن يوضع فى الحسبان سلطة الحكم الذاتى وهيئاتها، ويكون للسلطة المركزية ولسلطة الحكم الذاتى برلمان من مجلس واحد.

أما فى الدولة الفيدرالية فالقضاء يقوم على أن لكل ولاية نطاقها القضائى الخاص وسلطة قضائية مستقلة تطبق الدستور والقوانين الخاصة بالولاية وبدون أن تخضع لرقابة مركزية، ولكل ولاية محكمة عليا ومدعٍ عام «نائب عام»، ولا تختص المحكمة العليا الفيدرالية إلا بمراقبة دستورية القوانين وتفسير ما قد تطلبه منها السلطة المركزية أو حكومات الولايات من تشريعات، وعليه فإنها ليست درجة قضائية أعلى لقضاء الولاية. أما فى نظام الحكم الذاتى، فليس هناك أى استقلال للسلطة القضائية، بل هى مجرد فرع لنظام القضاء المركزى[1].

---

(١) محمد عزيز الهيماوندى، مرجع سابق، ص ص ١٢٧-١٣٢.

ويجب هنا التأكيد على أن الخارجية والجيش والشرطة الفيدرالية تظل خاضعة دومًا للحكومة الفيدرالية، وذلك مع حرية تحريكها على كامل إقليم الدولة الفيدرالية. وهذه هى أهم أسس الفيدرالية وقواعدها.

ويرى البعض أن الدولة الفيدرالية يتم الأخذ بها بوصفها إجراءً مضادًا للانفصال، حيث يتم تسكين نزوع الإقليم الراغب فى الانفصال بإعادة تشكيل الدولة على أساس من الفيدرالية، حيث تتاح المرونة الكافية لهذا الإقليم فى ظل الفيدرالية لمعالجة مميزاته الخاصة عن باقى إقليم الدولة الفيدرالية.

وتمتاز الفيدرالية أيضًا - وفقًا لأنصار هذا الرأى - بأنها تمتلك قدرات جيدة لمواجهة المشكلات الاقتصادية، حيث تحتفظ الولايات الفيدرالية بالموارد التى هى بحاجة إليها وتحول ما يزيد عنها إلى الميزانية الفيدرالية، وفى حالة حدوث عجز فى ميزانية أى من الولايات تبادر السلطة المركزية إلى سد هذا العجز سواء فى شكل إعانات أو قروض.

وهكذا فإن النظام الفيدرالى - بوصفه نظامًا سياسيًا - يحاول أن يكفل حق توفير قدر من الإسهام لكل ولاية مميزة لغويًا أو عرقيًا فى صنع القرارات التى تتعلق بالسياسة العامة للدولة، وذلك فى ظل الوحدة السياسية والقانونية. أما النظام الفيدرالى - بوصفه نظامًا قانونيًا - فإنه يهدف إلى التوفيق بين المصالح الوطنية العليا والمصالح الإقليمية الذاتية على أساس من تطبيق مبادئ الديمقراطية والمشاركة والمساواة[١]، وهو يصلح للدول الكبيرة مترامية الأطراف[٢].

---

(١) انظر : المرجع السابق، ص ص ٣٣٦-٣٣٨.

(٢) انظر : محسن خليل : النظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ص ٨٩، ٩٠.

ثانيًا : الأكراد والمطالبة بالفيدرالية مع العراق

كان الكثيرون من الأكراد يرون أن الفيدرالية هى الحل المناسب لمشكلتهم ، حتى قبل نشوب حرب الخليج الثانية ، وذلك بتكوين دولة فيدرالية واحدة ، يشترك فيها الإقليم الكردى والإقليم العربى على قدم المساواة ، مع اختصاص كل إقليم بشئونه الداخلية ، بحيث تشكل حكومة مركزية واحدة يشترك كل من الإقليمين فى بناء هيئتها العليا ويتم تشكيل سلطات الدولة الثلاث من تشريعية وقضائية وتنفيذية وفقًا للأسس الفيدرالية التى سبق ذكرها[1] . ولكن بعد حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من آثار خاصة بالمشكلة الكردية ، تطورت الأمور وأخذ مطلب الفيدرالية من الأوساط الكردية أبعادًا أعمق . فبعد أن أقره البرلمان الكردى فى ٤ أكتوبر ١٩٩٢ دارت مناقشات جادة له من قبل الأوساط السياسية والقانونية فى كردستان العراق لدراسة مشروع دستور الإقليم ، وتم إعداد مشروع لهذا الدستور من هيئة شكلتها « حكومة » كردستان ، ثم تم عرضه عليها لمناقشته . وقد تضمن هذا المشروع مقدمة وخمسة أبواب تتوزع عليها « ١١٤ » مادة . تطرقت المقدمة إلى تطور وضع كردستان منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى انتهاء حرب الخليج الثانية لتقرر فى الختام حق الشعب فى تقرير مصيره ، وتمتعه بحقوقه الدستورية التى تعد شرطًا أساسيًّا لوجود النظام الفيدرالى . ثم توزعت مواد الدستور على **خمسة أبواب** ؛ خصص الأول منها لتحديد النظام السياسى فى الإقليم وتنظيم علاقته بالسلطة المركزية ، والثانى لبيان الحقوق و الحريات العامة ، والثالث لتنظيم السلطات فى الإقليم وبيان اختصاصاتها ، والرابع لتحديد اختصاصات الهيئة القانونية العليا فى

---

(١) انظر : محمد عزيز الهيماوندى ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧ .

الإقليم ومن ضمنها المحكمة الدستورية ، والباب الخامس والأخير لبيان الأحكام العامة .

أهم الأسس الواردة فى هذا المشروع هى :

أولًا : تحديد حدود إقليم كردستان ، حيث أشار نص المادة الأولى إلى أن إقليم كردستان يشمل محافظات أربيل ودهوك والسليمانية وكركوك بحدودها الإدارية السابقة لعام ١٩٦٨، بالإضافة إلى الأقضية والضواحى الكردية فى محافظات الموصل وديالى والكوت .

ثانيًا : كردستان العراق جزء من كردستان ، وهو ما أوردته المادة الثانية ، وهو يعد بمثابة رد على ما أورده الدستور العراقى بأن العراق جزء من الوطن العربى ، ولذا فإن الأكراد يرون تغيير الدستور العراقى ليتوافق مع الفيدرالية التى أعلنوها ، وأن ينص فيه أيضًا على أن العراق يتضمن جزءًا من الوطن العربى ، وآخر من الوطن الكردى . وسوف تتناول الدراسة مناقشة هذه الطروحات فى حينها .

ثالثًا : تحديد الأساس القانونى لتكوين الدولة العراقية الفيدرالية بأنه أساس جديد قائم على التعايش الطوعى والاختيارى بين الشعب الكردى والعربى فى إطار جمهورية فيدرالية على أساس من التعاقد الحر .

رابعًا : تحديد شعب كردستان دينيًا وقوميًا ، ونصت هذه المادة على أن الشعب يتكون من الكرد والتركمان والآشوريين والعرب والأرمن الذين يقطنون إقليم كردستان بصورة دائمة بحيث يتم ضمان الحقوق الثقافية للأقليات اللغوية والعرقية فى الإقليم .

خامسًا : تحديد السمات القومية للإقليم بالقول : إن اللغة الكردية هى اللغة

الرسمية وتستخدم معها اللغة العربية فى المراسلات مع المركز.

سادسًا : إعطاء ضمانات للإقليم تكفل وجوده ومستقبله، وذلك بالنص على منع إلغاء الإقليم أو ضم جزء منه إلى إقليم آخر، ومنع المركز من التدخل فى شئونه أو تهديده، من خلال عدم تحريك القوات المسلحة العراقية إلى داخله أو خروج قوات منه إلا بموافقة تحريرية من قبل حكومة الإقليم.

سابعًا : حدد مشروع الدستور الموارد المالية وقسمها بين الإقليم والمركز على نحو ما سيفصل لاحقًا.

ثامنًا : توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم[1].

ومع أن فقهاء القانون العام يرون أنه يجب ألا تعلن الفيدرالية من جانب واحد، وأنه لا يجوز إعلان دستور لإقليم معين ينوى الدخول فى فيدرالية مع إقليم آخر إلا بموافقة الأخير، ولذا فإنه لا يجوز قانونًا إعلان الدستور المحلى قبل إعلان الدستور الفيدرالى، لكن الأكراد يرون أنه يجوز لهم وضع دستور لإقليم كردستان قبل وضع دستور فيدرالى للعراق بكامله.

وقد تم إقرار البرلمان الكردى للفيدرالية بموافقة جميع أعضائه على النحو المشار إليه آنفًا، فى حين اعترضت الحكومة العراقية لأن الأكراد يطرحون مطالب فى مشروع دستورهم لا تستطيع بغداد أن تسلم بها، ومن ذلك مطالبتهم بضم أجزاء من الموصل وديالى وكركوك وفقًا لحدودها الإدارية السابقة لعام ١٩٦٨، وهى أقاليم لم تخضع للحكم الذاتى الممنوح للأكراد من العراق فى عام ١٩٧٥، ولم تخضع للإدارة الذاتية الفعلية بعد حرب الخليج الثانية عقب انتفاضة

---

(١) انظر : نورى طالبانى : مشروع دستور إقليم كردستان العراق « صيغة مقترحة »، لندن، أوراق غير منشورة ١٩٩٣م.

الأكراد فى ١٩٩١. لكن الأكراد يعللون وجوب ضمها لأنها كانت مناطق كردية ثم تغيرت تركيبتها السكانية من قبل الحكومات المتعاقبة على العراق منذ الاستقلال حتى أصبحت ذات أغلبية عربية ، بسبب ظروف العمل فى حقول النفط وغيرها من المنشآت الاقتصادية والزراعية . هذا فضلًا عن فرض قيود على دخول الجيش العراقى إلى المنطقة الكردية وقصر التجنيد فيها على الأكراد .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد اعترضت جميع الدول التى لها حدود مع المنطقة التى يسكنها الأكراد فى العراق[١] - إيران وسوريا وتركيا - على إعلان الفيدرالية من جانب أكراد العراق . فبعد اجتماع « جلال طالبانى » و « مسعود برزانى » فى باريس فى ٢٣ يوليو ١٩٩٤ واتفاقهما على التصديق على مشروع الدستور وتحديدهما اجتماعًا لذلك يوم ١٣ أكتوبر ١٩٩٤، أعلنت الخارجية التركية « أنها فى حالة التصديق على مثل هذا المشروع فإن ذلك سيؤدى إلى نهاية كل شىء » ، أى عدم التجديد لقوة التدخل الغربية التى توفر الراحة للأكراد فى شمال العراق[٢] ، بما يتضمنه ذلك من تحديد ما حظى به الأكراد من استقلالية فعلية منذ حرب الخليج الثانية فى إدارة شئونهم. كما أعلن الرئيس الإيرانى « هاشمى رفسنجانى » فى ١٦ يونيو ١٩٩٤ أن إقامة دولة كردية هو من قبيل المستحيلات[٣]. ولذا كان إعلان الفيدرالية من قبل البرلمان الكردى خطأ سياسيًا كبيرًا لأن كردستان العراق منطقة مغلقة ولا منفذ لها إلا من خلال الدول المحيطة بها ، التى عدت قرار البرلمان بإعلان الفيدرالية من طرف واحد تهديدًا مباشرًا لأمنها الوطنى ، وهو ما أدى إلى أن تقوم بعزل

---

(١) انظر : نيفين مسعد : قضايا الأقليات ... ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢) انظر : الأهرام ، ١٩٩٤/٩/١٣م ، ١٩٩٤/٩/١٨م .

(3) See : Robert Olson , The Kurdish Question..., op. cit. P.221.

المنطقة الكردية ، فضلًا عن إنشائها آلية الاجتماع الوزارى الثلاثى للتنسيق بخصوص المشكلة الكردية[١] .

إذن فما جدوى طرح الفيدرالية مع اعتراض بغداد وتركيا وإيران وسوريا ؟ ولماذا لم يتم التفاوض حول تفعيل اتفاقية الحكم الذاتى الممنوحة للأكراد منذ عام ١٩٧٥ بدلًا من طرح مطالب شبه مستحيلة مثل المطالبة بأن تكون حدود المنطقة الكردية وفق حدود عام ١٩٦٨ ؟

يذكر أن هذا السؤال طرح على « جلال طالبانى » فى القاهرة يوم ٢٨ مايو ١٩٩٨ فى ندوة « الحوار العربى - الكردى » ، وأجاب بأن الفيدرالية مطلب شعبى ، ووافق عليها البرلمان الكردى المشكل بطريقة ديمقراطية ، وأن هذه الفيدرالية تقف عند حد الإعلان عنها والمطالبة بتقريرها ، وهذا حق ديمقراطى ، ولا نملك إرغام أحد على إقرارها ، أى أنه لم يجب عن السؤال عن جدوى المطالبة بضم مناطق من قضاء الموصل وديالى وكركوك إلى المنطقة الكردية .

كما سئل « محمود عثمان » رئيس البرلمان الكردى ونائب « مسعود برزانى » عن أن الفيدرالية المطروحة لا تعدو أن تكون انفصالًا مقنعًا ؛ لأن تنظيمها جرى بعيدًا كل البعد عن الأسس القانونية والسياسية للفيدرالية المتعارف عليها ، خاصة أن مشروع الدستور نص فى مادته الرابعة عشرة على تخصيص ٣٠٪ من الميزانية العامة الفيدرالية والميزانيات المركزية الأخرى لإقليم كردستان ، ولا يجوز تقليص هذه النسبة بقرار من المجلس التشريعى أو الحكومة الفيدرالية ، مع تحويل ٥٠٪ من عائدات النفط والمعادن المستخرجة من الإقليم إلى خزانته . كما نص فى مادتيه الثامنة عشرة والتاسعة عشرة على أنه لا يجوز

(١) انظر : قيس جواد : العلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سابق ، ص ٥٩٢ .

تحريك القوات المسلحة الموجودة فى الإقليم إلى خارجه أو الأمر بدخول قوات مسلحة فيدرالية أو غيرها إليه إلا بموافقة تحريرية من مجلس وزراء الإقليم وأن يؤدى أبناء إقليم كردستان الخدمة العسكرية فى الإقليم دون غيره . وأجاب بأنه ليس هناك دستور تقرر لإقليم كردستان العراق ، وأن ما يجرى هو مناقشات ومحاولات قد تكون فردية أو جماعية لإجراء صياغات مقبولة لهذا الدستور .

وكل هذه الأمور هى أقرب إلى الانفصال – مع الاحتفاظ بسيادة اسمية للعراق – منها إلى الفيدرالية المتعارف عليها قانونًا فى جميع الدول والاتحادات الفيدرالية على مستوى العالم .

ويرى الباحث أن المغالاة فى المطالب الكردية تستهدف الضغط على السلطة عند التفاوض معها ، وليست مطالب حقيقية ، خاصة أن القادة الأكراد على وعى بأن هناك تيارات رئيسية فى صفوف المعارضة العراقية « خاصة الإسلامية » لا تقر بوجود قضية كردية أصلًا ، كما أن كثيرا من قوى المعارضة ليس لها سياسات واضحة تجاه الأكراد ، فالأحزاب الوطنية والإسلامية العراقية والمؤيدة من قبل سوريا أو إيران أو السعودية قد عارضت تمامًا منذ عام ١٩٩١ أية صيغة فيدرالية للحكم فى العراق على أساس أنها تؤدى إلى بلقنة العراق ، واكتفت بأن تورد فى بياناتها صيغًا عامة تؤكد على احترام تطلعات الأكراد[١] . بل إن بعض الأكراد أنفسهم يفضلون الالتجاء إلى بغداد لأنهم لا يضمنون تأييد مطالبهم من قبل كافة فصائل المعارضة العراقية ، خاصة أن وضع الحصار الاقتصادى يسمح لهم بانتزاع المكاسب[٢] .

---

(١) انظر : وليد عبد الناصر : أكراد العراق ... ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٢) انظر : مهدى الحافظ (محرر) : مستقبل العراق والأمن العربى ... ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥ وتاليتها.

من مجمل ما سبق يمكن القول إن تبنى بعض المعارضة الكردية للفيدرالية يصمها بعدم الفاعلية والموضوعية ، خاصة أن هذه المعارضة تعانى من الانقسام والضعف ، حتى إن هناك ٨٤ تنظيمًا تقتسم الدعم المالى والمعنوى المقدم من الدول العربية والغربية[(١)] ، بدون تقدير للمصلحة الوطنية العراقية . الأكثر من ذلك أن الكثير من فصائل المعارضة يروج لاستمرار فرض الحصار الاقتصادى على العراق بتكرار المزاعم الغربية حول أن العراق ما زال يخفى الكثير من الأسلحة الكيميائية فى المزارع والحقول .

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه ما من دليل على أن التجارب الفيدرالية فى العالم الثالث سيكتب لها نجاح نظيراتها فى الدول الغربية ، نظرًا لاختلاف الظروف والسياق السياسى والتاريخى لكل منها ، هذا بالإضافة إلى أن ندرة الموارد الوطنية قد يهدد بتشتيتها بين حكومة فيدرالية وحكومات الولايات ؛ وهو ما لا يتحمل تبعاته الكثير من دول العالم الثالث[(٢)] . وعند الانتقال إلى العراق وأخذًا فى الحسبان تصور الأكراد للفيدرالية تتضاعف هذه المخاطر وتتفاقم إلى حد يهدد كيان الدولة العراقية ووحدتها وسلامة أراضيها .

المطلب الثالث : الحكم الذاتى بوصفه أداة لحل أزمة التكامل الوطنى فى العراق

يتناول هذا المطلب مفهوم الحكم الذاتى بوصفه حلا لمشكلة عدم التكامل فى الدول ذات الأقليات فى نقطة أولى ، ثم يتناول الحكم الذاتى بوصفه أداة

---

(١) انظر : حوار مع صفاء صالح المالكى (سفير العراق الأسبق فى هولندا الذى لجأ إليها وانضم إلى المعارضة العراقية عام ١٩٩٢م) ، صحيفة البيان ، ١٩٩٧/٦/٢٠م .

(٢) محمد عزيز الهيماوندى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

لحل أزمة التكامل الوطنى فى العراق فى نقطة أخرى .

أولاً : مفهوم الحكم الذاتى بوصفه حلا لمشكلة عدم التكامل فى الدول ذات الأقليات

مفهوم الحكم الذاتى بمعناه العلمى ، وبوصفه أساسا لحل مشكلة الأقليات ، يعد من المفاهيم الحديثة التى ظهرت فى بداية القرن الحالى . والمصطلح الغربى « الحكم الذاتى » « Self Law » أو « Self Government » يعنى الاستقلال الذاتى أو القدرة على حكم الذات ، ويرى البعض أن مبدأ الحكم الذاتى يتلخص فى مباشرة « حكم الشعب » وسلطته فى مختلف الميادين[1] . وقد أقره ميثاق الأمم المتحدة فى الفصل الحادى عشر منه « التصريح الخاص للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى » ، وبمقتضاه نشأ التزام عام بالنسبة للدولة القائمة على إدارة مثل تلك الأقاليم ، بالعمل على تقدم شعوبها حتى يتم الوصول بها إلى الحكم الذاتى أو الاستقلال[2] .

وعند مقارنة تطبيق الحكم الذاتى فى الدول متعددة الأقليات أو فى الأقاليم التى كانت تابعة للدول الاستعمارية ، يتضح أنه نظام معقد وتختلف درجة تطبيقه من نظام إلى آخر ، سواء فى نطاق القانون الدولى العام أو على مستوى القانون الداخلى .

ويمكن تعريفه فى إطار الدول الخاضعة للاحتلال بأنه « صيغة قانونية لمفهوم سياسى يتضمن منح قدر من الاستقلال الذاتى للإقليم المستعمر مع استمرار

(١) انظر: عبد الحميد متولى: الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة فى الأنظمة العربية والماركسية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨م ، ص ١٣٤ .

(٢) انظر : زكى هاشم : الأمم المتحدة ، القاهرة ، المطبعة العالمية ، ١٩٥١م ، ص٢٠٣ .

ممارسة الدولة المستعمرة السيادة عليه ». أما الحكم الذاتى الداخلى فيمكن تعريفه، بأنه « نظام قانونى وسياسى يرتكز على قواعد القانون الدستورى »، ويقصد به أنه « نظام لا مركزى قائم على أساس من الاعتراف لإقليم معين داخل دولة مميز عرقيًا أو لغويًا، بالاستقلال فى إدارة شئونه تحت إشراف السلطة المركزية ورقابتها.

بقول آخر، فإن الحكم الذاتى فى نطاق القانون الداخلى يعد أسلوبًا للحكم والإدارة لإقليم معين فى إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة، يستمد أساسه من دستور الدولة ويمنح السلطة المركزية الرقابة على إقليم الحكم الذاتى. أما الحكم الذاتى فى نطاق القانون الدولى فإنه ينشأ بواسطة وثيقة دولية عن طريق معاهدة بين دولتين، أو اتفاقية بين دولة ومنظمة الأمم المتحدة فى حالة خضوع الإقليم لإدارة الأخيرة[1].

والحكم الذاتى – بوصفه أداة لتحقيق التكامل و الاستقرار السياسى فى الدولة – يتكون من ثلاثة عناصر؛ الأول يتعلق بالإقليم، والثانى يرتبط بالاستقلال الذاتى، ويتمثل الثالث فى العلاقة القانونية بين السلطة المركزية وإقليم الحكم الذاتى.

أما عنصر الإقليم، فإنه يرتبط بضرورة تعيين بقعة جغرافية يتم ممارسة الحكم الذاتى فيها. وأما عنصر الاستقلال الذاتى فيشتمل على ثلاثة جوانب؛ هى: الاستقلال التشريعى والتنفيذى والإدارى. يرتبط الاستقلال التشريعى بوجود مجلس منتخب يتولى سن القوانين واللوائح الإقليمية، ويتحقق الاستقلال التنفيذى بإنشاء مجلس يشرف على إدارة الحكم الذاتى، أما الاستقلال المالى

---

(١) محمد عزيز الهيماوندى، مرجع سابق، ص ص ١٤-١٩.

فيتحقق من خلال الذمة المالية المستقلة للمجلس التنفيذى. والعنصر الثالث هو العلاقة بين سلطات الحكم الذاتى والسلطة المركزية، وهى علاقة يجب أن ينظمها الدستور وقانون الحكم الذاتى. وتجدر الإشارة إلى أنه يتوجب أن تكون الديمقراطية أداة تشكيل سلطات الحكم الذاتى عن طريق الانتخابات؛ حتى يتحقق الاستقلال النسبى عن السلطة المركزية، وهو الاستقلال الذى يحدده قانون الحكم الذاتى، ويتوجب على السلطة المركزية أن تحترمه، كما يتوجب ألا تتدخل فى المسائل الإدارية المحلية حتى يكون الحكم الذاتى فعالاً، وأن تقصر رقابتها على هيئات الحكم الذاتى وأعضائها وأعمالها بدون التدخل فى جوهر هذه الأعمال، وأن يقتصر تدخلها على تجاوز سلطات الحكم الذاتى لاختصاصاتها المخولة لها بموجب قانون الحكم الذاتى، ضمانًا بمبدأ الشرعية والاستقرار السياسى فى الدولة[1].

ويؤدى عدم الالتزام بقواعد الحكم الذاتى - سواء من قبل السلطة المركزية أو من طرف سلطات الحكم الذاتى - إلى اشتعال التمردات وانتكاس الحكم الذاتى، حيث تتدخل الحكومة المركزية بقمع التمرد مباشرة. ومن ثم يتجدد عدم الاستقرار فى منطقة الحكم الذاتى، خاصة إذا شعرت السلطة المركزية بالقوة فى مواجهة ضعف الجانب الآخر، فتلجأ إلى العصف بالحكم الذاتى للإقليم فى محاولة للنكوص عليه أو فى المقابل توسيع نطاقه أو حتى تحقيق الانفصال. ومن قبيل ذلك لجوء الحكومة إلى إلغاء الحكم الذاتى أو تقليل السلطات الممنوحة للأقليات فى إدارة الأقاليم.

ويلاحظ أن نظام الحكم الذاتى يتأثر كثيرًا بالتركيب الديموغرافى ومستوى

---

(١) انظر : المرجع السابق، ص ١٠٢ .

التكامل الوطنى ، كما يتأثر أيضًا بالإيديولوجية التى تتبناها الدولة وفلسفتها السياسية ورغبتها فى تأكيد وحدتها السياسية والإدارية ، فإذا كانت الدولة تنشد الاعتراف بالتمايز القائم بين نوعيات السكان ، فإنها تعمل على أن تتوازى حدود وحداتها الإقليمية بقدر الإمكان مع حدود الأقاليم التى تسكنها الأقليات ، وتسمح لهذه الأخيرة بقدر أكبر من الإدارة الذاتية فى تصريف شئونها الداخلية ، مع الاحتفاظ بالتوجيه المركزى بطريقة غير مباشرة ، وهذا ما يطلق عليه الحكم الذاتى الموسع . أما إذا رأت الدولة استيعاب مختلف الأقليات وصهرها فى بوتقة واحدة ، فإنها تعمد إلى المزج بين الأقليات المختلفة فى نطاق الوحدة الإقليمية والمحلية نفسها ، وتتدخل بشتى الصور فى اختيار أعضاء مجالس الحكم الذاتى ؛ وهو الأمر الذى يؤدى إلى إضعاف سلطة الحكم الذاتى أمام الحكومة المركزية ، ويؤدى إلى تجديد الصراع السياسى تحت ذريعة أن الحكومة أفرغت الحكم الذاتى من محتواه[1] .

ويرى البعض أن الدولة فى الوقت الراهن أصبحت تملك طاقة عسكرية هائلة تجعلها قادرة على إخماد المحاولات الانفصالية مهما كانت قوية وفى ظروف غير ملائمة ، والقمع يتم بكثافة وقوة لإدراك الدولة أن هذه المحاولات من جانب الأقليات ترمى إلى الاستئثار بموارد حيوية للدولة . وقد يترتب على مثل ذلك التدخل تغيير الخريطة الديموغرافية لأقاليم الدولة من خلال عمليات التهجير القسرى .

وقد يكون هذا التدخل القوى من جانب الدولة ناتجا عن خشيتها من أن يترتب على السماح بالانفصال عواقب وخيمة ؛ منها خلق أقليات جديدة

(١) انظر : قاسم جميل قاسم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

وترحيلات رهيبة من السكان على مستوى المدن والقرى حيث تتداخل الأقلية والأغلبية بصورة يصعب معها فصلها[1].

ثانيًا: الحكم الذاتى بوصفه أداة لحل أزمة التكامل الوطنى فى العراق

منذ تولى حزب البعث السلطة فى العراق عام ١٩٦٨ اتجه إلى حسم المشكلة الكردية فى محاولة لإيقاف النزيف البشرى والاقتصادى، حتى يتمكن العراق من أداء دوره القومى والإقليمى والدولى. ومن هنا تم التوصل إلى اتفاق مارس ١٩٧٠ مع الحزب الديمقراطى الكردستانى الذى أقر بمبدأ الحكم الذاتى للأكراد فى إطار الوحدة الوطنية العراقية. وظل حزب البعث متمسكًا بالحكم الذاتى للأكراد منذ إعلانه على الأقل من الناحية النظرية، وأكدت جميع المؤتمرات القطرية للحزب هذا التمسك[2]. ويعد الحكم الذاتى لأكراد العراق من أهم الأحداث السياسية فى تاريخ كفاحهم، فبعد توقيع نائب رئيس الجمهورية «صدام حسين» و «الملا مصطفى برزانى» اتفاق الحكم الذاتى الذى أعلنه رسميًا رئيس الجمهورية «أحمد حسن البكر» فى الحادى عشر من مارس ١٩٧٠، تم الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية فى المناطق التى تقطنها أغلبية كردية، والسماح بالمزيد من المشاركة السياسية للأكراد، وتعيين أحدهم نائبًا لرئيس الجمهورية، وتأسيس جامعة يجرى التدريس فيها باللغة الكردية مع العربية هى جامعة صلاح الدين بأربيل. وقام مجلس قيادة الثورة بالعراق بإصدار القرار رقم «٢٤٧» فى ١١ مارس «أذار» ١٩٧٣ بتعديل الدستور المؤقت الصادر فى ١٦ يوليو «تموز» ١٩٧٠، لكى يتوافق مع إقرار الحكم

---

(١) انظر : لورانت شابرى وآنى شابرى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤٠ وتاليتها .

(٢) انظر : سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراق ... ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٢-٣٢٣ .

الذاتى للأكراد . ويتضمن هذا التعديل الآتى : المادة الأولى ، تضاف فقرة إلى المادة « ٨» فقرة « ج » لتكون : تتمتع المنطقة التى غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتى وفقًا لما يحدده القانون . المادة الثانية : اللغة الكردية لغة رسمية ثانية بجانب اللغة العربية فى المنطقة الكردية وهى لغة التدريس ، على أن يلزم بتدريس اللغة العربية فى كل مراحل التعليم ، وتدرس اللغة الكردية إلزاميًا فى المنطقة الكردية فى المرافق التعليمية الخاصة بالعرب التى تنشأ بالمنطقة[1] . ثم صدر قانون الحكم الذاتى بناء على هذا التعديل محددًا المناطق المشمولة بالحكم الذاتى ، مؤكدًا على وحدتها القانونية والسياسية والاقتصادية مع باقى أجزاء الجمهورية العراقية وكون مدينة أربيل مركزًا لإدارة الحكم الذاتى ، ومشددًا على حسبان هيئات الحكم الذاتى جزءًا من المؤسسات العراقية وتخضع للتوجيهات الرسمية . وقد حدد القانون كذلك موارد الميزانية من الرسوم والضرائب التى يتم تقريرها وكذلك هيئات الحكم الذاتى للمنطقة الكردية ، وحصرها فى مجلسين : الأول مجلس تشريعى يتم انتخاب أعضائه من أبناء الأقلية الكردية ، والآخر مجلس تنفيذى مكون من ثلاثة مكاتب ؛ أحدها للتنفيذ ، والثانى للمتابعة ، والأخير للإحصاء والتخطيط . وقد تم استثناء الشرطة والجيش من جميع تنظيمات الحكم الذاتى ، وجرى ربطهما مركزيًا بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع ، ضمانًا للسيطرة على الأقاليم . كذلك أعطت المادة « ١٩» من قانون الحكم الذاتى الحق لمحكمة التمييز – وهى أعلى سلطة قضائية فى العراق – فى الحكم فى مشروعية قرارات الحكم الذاتى ، وخوَّل وزير العدل أو الوزير الذى تتضرر وزارته من قرار هيئة الحكم الذاتى حق أن يقوم بالطعن فى هذا القرار ، على أن يتم إيقاف تنفيذ القرار حتى الفصل فى الطعن من محكمة التمييز . وقد

---

(١) انظر : الدستور المؤقت وتعديلاته ، وزارة الإعلام العراقية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٦م ، ص ص ٣٨ – ٣٩ .

أعطت المادة « ٢٠ » من قانون الحكم الذاتى رئيس الجمهورية الحق فى حل المجلس التشريعى لمنطقة الحكم الذاتى . هذا ويبرز الكثير من الباحثين ملاحظات متعددة على الحكم الذاتى فى العراق ؛ منها :

١ - أن أجهزة الحكم الذاتى كانت تعد جزءًا من الجهاز السياسى والقانونى للدولة ، وهو مما يؤكد أن العراق دولة موحدة .

٢ - أن السلطة المركزية كانت لها السلطة الكاملة على قوات الشرطة والأمن والجيش داخل إقليم الحكم الذاتى .

٣ - أن الإدارات المحلية فى منطقة الحكم الذاتى كانت خاضعة للوزارات المركزية فى بغداد .

٤ - أن رئيس الجمهورية كان له الحق فى حل المجلس التشريعى فى إقليم الحكم الذاتى ، هذا بالإضافة إلى جواز إيقاف قرارات هذه السلطة بالطعن عليها أمام محكمة التمييز(١) .

وقد أخذ البعض على نظام الحكم الذاتى فى العراق أنه لم يحقق مبدأ المساواة والمشاركة السياسية ، ولم يساعد فى إسهام الأقاليم الخاضعة للحكم الذاتى فى توجيه شئون الدولة أو صنع القرار السياسى ، وعليه فإنه لم يساعد فى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار السياسى والتكامل الوطنى(٢) . فهيئات الحكم الذاتى تم تضييق الخناق عليها ، وهو مما أفقدها استقلالها وتوازنها حيث أفرغ نظام الحكم الذاتى من مضمونه ، حتى إن اختصاصات المجلس التنفيذى لإقليم كردستان العراق لم تزد عن الاختصاصات الممنوحة لأى وحدة محلية

---

(١) انظر : قاسم جميل قاسم ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ وما بعدها .

(٢) انظر : محمد عزيز الهيماوندى ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

فى مصر مثلًا[1] .

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن القول إن بعض منتقدى تجربة الحكم الذاتى فى العراق يرون التسليم بإقامة دولة كردية مستقلة بمبادرة من العراق وإيران وبدعم منهما على المستوى العسكرى والاقتصادى والسياسى . ووجهة النظر هذه ترى أن ذلك سيخدم قضية الاستقرار السياسى فى الدول الثلاث ، ويوفر فرصًا للتعايش السلمى بين مختلف الهويات المتجاورة فى إطار الموروث الحضارى الإسلامى ، بحيث ينهى مشكلة الأكراد بجميع جوانبها السياسية والإنسانية ويمنع يد القوى الدولية من استغلال المشكلة الكردية[2] .

ويوصف هذا الرأى بالمثالية المفرطة ، وإن كان يمثل منتهى أمل الأكراد ؛ الذين يدركون مدى إغراقه فى الخيال فيقصرون مطالبهم على المطالبة بالفيدرالية ، وحتى هذه الأخيرة كما أوضحنا لا تجد قبولًا لدى الحكومة المركزية فى بغداد فضلًا عن أن جميع دول الجوار ترفضها ليس لأكرادها وحدهم بل لأكراد العراق أيضًا ، خشية أن يؤثر ذلك على مَن بهذه الدول من الأكراد ؛ الذين لم ينالوا أى قسط من الحكم الذاتى يماثل ما حصل عليه أكراد العراق .

هذا الأمر يتوجب معه الأخذ بوجهة النظر الواقعية المتمثلة فى أن يتمسك الأكراد فى العراق بالحكم الذاتى وأن يقصروا نضالهم السلمى على محاولة تفعيله فى إطار الوحدة العراقية ، مع التوقف عن استغلال فترات ضعف الحكومة المركزية نتيجة لظروف دولية أو داخلية ، وذلك حتى لا تتعمق المشكلة وتستمر دورة التمرد والقمع لدى كل من الحكومة المركزية والأكراد .

---

(١) انظر : نيفين عبد المنعم مسعد : الأقليات والاستقرار السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

(٢) انظر : جواد الحمد : العلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سابق ، ص ٥٩٧ .

وبالرغم من كل ما يوجه إلى الحكم الذاتى فى كردستان العراق من انتقادات فإنه كان وما زال يمثل خطوة كبيرة فى سبيل حل المشكلة الكردية فى العراق[١] .

إن شعار « الديمقراطية لكل العراق ، والحكم الذاتى لكردستان » لا يزال الشعار الأكثر واقعية لحل المشكلة الكردية فى العراق ؛ لأن الديمقراطية تعنى أن الأكراد سيختارون ممثليهم فى السلطة محليًا ومركزيًا ، وأن السلطة المركزية ستمتنع عن التدخل فى شئون إقليم الحكم الذاتى التى ليست من اختصاصها ، وستستخدم سلطة الحكم الذاتى اختصاصاتها الممنوحة لها وفق قانون الحكم الذاتى . والواقع السياسى يتطلب اتفاقًا بين الأكراد والسلطة المركزية فى بغداد على حلول وسط ترضى الجميع ، والتفاوض على تلافى السلبيات وتأكيد الضمانات وبناء الثقة من جديد ، أو أن تمنح بغداد هذه الضمانات للأكراد بعد التفاوض معهم بشأنها ، على أن يقترن هذا بوجوب كفالة الحق لسلطة الحكم الذاتى أن تلجأ إلى محكمة التمييز فى حالة حدوث ما تراه انتهاكًا وتجاوزًا لسلطاتها من السلطة المركزية ، على خلاف ما ينص عليه الدستور وقانون الحكم الذاتى ، وذلك لأن حماية حقوق الأقليات عمومًا يجب أن يعتمد على هيئات قضائية عليا مستقلة فى حمايتها ، إذ إن المجالس المنتخبة تتأثر برعاية مصالح الناخبين ولا تهتم على نحو جيد برعاية مصالح الأقليات[٢] .

---

(١) انظر : سعد الدين إبراهيم : الملل والنحل والأعراق ... ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .

(2) See : Joen Hart Ely , Democaracy and Judicial Review, " Stanford Lawer ", 1982, p.4.

مشار إليه فى : الشرق الأدنى ؛ دراسات فى القانون ، مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة القديس يوسف ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ص١٠ .

الخاتمة

أدت حرب الخليج الثانية إلى تفاقم المشكلة الكردية فى شمال العراق ، نتيجة استغلال الأكراد لنتائج هذه الحرب ، ولضعف السلطة المركزية فى المناطق الكردية ؛ وهو الأمر الذى دفعهم إلى التمرد بصورة لم يسبق لها مثيل منذ تأسيس الدولة العراقية . ووصلت الأمور إلى شبه حالة من الاستقلال التام لإقليم كردستان عن بغداد ؛ وهو الأمر الذى لم تأخذه بغداد فى حسبانها عند غزوها للكويت . وما كان للانتفاضة الكردية أن تصل إلى ما وصلت إليه لولا رغبة الولايات المتحدة وبريطانيا بالأساس فى استخدامها لإضعاف العراق ، باستخدام وضع تركيا المجاور للعراق وعضويتها فى حلف شمال الأطلنطى « الناتو » . ومن هنا ، تم فرض « المناطق الآمنة » لحماية الأكراد برعاية أمريكية غربية مباشرة ، كما فرض حظر الطيران العراقى فوق هذه المناطق بالإضافة إلى جنوب العراق ، بل إنه تمت معاقبة بغداد على تدخلها فى المنطقة الكردية بجانب أكبر فصيل كردى ، حيث تم قصف بغداد بالصواريخ وتمديد منطقة الحظر الجوى لتصل إلى مشارف بغداد .

إن ركون الأكراد إلى الولايات المتحدة كان على أمل أن تساند الأخيرة التطلعات الكردية ، ولكن تأكد لهم يومًا بعد يوم أن السياسة الأمريكية لا تعمل إلا لخدمة المصالح الأمريكية فحسب ، وأن سياسة الأخيرة فى شمال العراق لها سقف لا يمكن أن تتجاوزه وهو تجاوز السياسة التركية فى شمال العراق ، وهى السياسة التى لا تسمح بانفصال شمال العراق ، بل إنها لا تسمح بالفيدرالية مع باقى العراق ، وذلك لأسباب داخلية فى تركيا تتعلق بوضع الأكراد الأتراك .

وقد فطن أكبر الفصائل الكردية إلى هذه السياسة وكان لجوء الحزب الديمقراطى الكردستانى بقيادة مسعود برزانى إلى بغداد والتحالف معها خطوة على الطريق الصحيح لم يكتب لها الاستمرار، لتدخل الولايات المتحدة لمنع لجوء الأكراد إلى بغداد بعقد اتفاق فى ١٩٩٨/٩/١٤ بين كل من « برزانى » و« طالبانى » فى واشنطن، وإعطائهم وعودًا لا يمكن أن توافق عليها أى من دول الجوار ولن يكون لها نصيب من النجاح أو النفاذ. لذا فإن الذى يجب على جميع الأكراد العراقيين اتباعه، أن لا يتجاوزوا بغداد أيًا كان النظام القائم فيها، وذلك لأنه لا شرعية لأية إجراءات يتم تقريرها بدون موافقتها، سواء أكانت تلك الإجراءات توسعة سلطات الحكم الذاتى أم حتى الفيدرالية أم غيرهما.

أما عن التدخلات الدولية، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا بالأساس قد استغلتا المشكلة الكردية إلى أقصى مدى لإضعاف بغداد وإظهارها بمظهر العاجز عن السيطرة على كامل إقليمها، وذلك باستغلال موجة القمع التى قام بها الجيش العراقى ضد التمرد الكردى عقب حرب الخليج الثانية. وقد جارى الأكراد الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وتم استصدار عدد من القرارات الدولية من مجلس الأمن تقنن هذه الأوضاع، حيث تم انتخاب مجلس للمنطقة الكردية وحكومة لإدارة الإقليم وتم إعلان الفيدرالية، لكن الخلافات ما لبثت أن تفجرت بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين - الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى - وغيرهما من تنظيمات، هذا بالإضافة إلى خبرات الجميع الطويلة من التمرد ضد الدولة العراقية، سواء بالاعتماد على النفس أو دول الجوار أو قوى دولية أخرى. كل هذا أدى إلى إجهاض تجربة تأسيس سلطة فعلية فى المنطقة الكردية بشمال العراق، وهى التى تمت بحجة

« حماية الأكراد » فى ظل عمليات توفير الراحة للأكراد على نحو غير مسبوق لا مثيل له طوال تاريخ الأكراد فى العراق . وفشلت هذه الفصائل فى السيطرة على الصراعات فيما بينها . إن استمرار تفاقم المشكلة الكردية ينطوى على تهديد حقيقى للتكامل الوطنى والإقليمى للعراق بوصفه دولة ولكيانه وقدراته . ويعد العراق ركيزة مهمة للأمن القومى العربى ومن أهم أعمدته وقوائمه ، حيث يقف فى مواجهة الأطماع والتطلعات لقوى مجاورة فعالة كإيران وتركيا وكذا إسرائيل والولايات المتحدة .

ويرتبط النفوذ الأمريكى فى شمال العراق بالسياسة الأمريكية فى الخليج خاصة وفى الشرق الأوسط عمومًا ؛ لذا فإن الولايات المتحدة لن تألو جهدًا فى اختلاق الذرائع لاستمرار فرض العقوبات على العراق والعدوان عليه من آن إلى آخر ، تأكيدا على استمرار جنى المنافع الاقتصادية والسياسية فى منطقة الخليج والشرق الأوسط . وفيما يتعلق بمنطقة الخليج تسعى الولايات المتحدة إلى تغذية الوهم لدى الخليجيين بأن العراق ما زال يشكل خطرًا جديًا على أمنهم واستقرارهم ، وذلك حتى يقدموا على إبرام عقود بمليارات الدولارات لشراء أسلحة من الولايات المتحدة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنها تسعى إلى افتعال الأزمات وتحريك القوات بكافة تشكيلاتها البحرية والجوية والبرية إلى منطقة الخليج لتحصيل مبالغ باهظة من هذه الدول كتكاليف إعاشة لهذه القوات ونقل وتدريب لها ، هذا مع استمرار إبعاد العراق وشغله بنفسه عن المشاركة بأى إسهام فى دعم القضية الفلسطينية ، وهو ما يشكل خدمة كبيرة لإسرائيل ؛ التى تعد العراق – حتى فى ظل هذه الظروف – يشكل خطرًا كبيرًا عليها ، فضلًا عن شغل العرب أنفسهم بمشكلات العراق الإنسانية والداخلية .

لقد أدت حرب الخليج الثانية كذلك إلى تكثيف التدخل الإقليمى ، حيث قامت تركيا ، بالرغم من إلغائها اتفاق « المطاردة الساخنة » المبرم بينها وبين بغداد من طرف واحد قبل حرب الخليج الثانية ، بتكرار توغلها فى شمال العراق إلى أعماق بعيدة ، بزعم مطاردة قوات حزب العمال الكردستانى التركى ، وجددت أحاديث قديمة عن ضم « الموصل » و« كركوك » وحماية مصالح التركمان فيهما ، بل سعت تركيا إلى محاولة فرض « منطقة عازلة » فى شمال العراق على غرار ما فعلته إسرائيل فى جنوب لبنان ، مفيدة من الخبرات الفنية والاستشارية الإسرائيلية ، لكن الجهود العربية أجهضت هذه الخطة . ومع ذلك فإن تركيا كانت وستظل مهددة لتكامل العراق الوطنى ، ما دامت تجعل نفسها أداة لخدمة المصالح الغربية فى المنطقة العربية ، وإن تحجيم النفوذ التركى فى شمال العراق يتضمن بالضرورة تحجيم النفوذ الإسرائيلى معه حيث إنه مرتبط به .

وفيما يتعلق بإيران فقد منحتها الحرب مكاسب بلا عناء ؛ إذ اعترف العراق بمعاهدة ١٩٧٥ التى أبرمها شاه إيران وصدام حسين بخصوص شط العرب ، بعد أن كان ألغاها الأخير فى بداية حربه مع إيران . وتبعًا لذلك أعيد الاعتراف بحدود العراق مع إيران ، وأفرج عن كثير من الأسرى الإيرانيين . ووقفت إيران من الحرب موقف المتفرج والشامت فى كلا الطرفين ، واستغلت الموقف بانتهاك سيادة العراق على النمط التركى ، مطاردة لمتمرديها الأكراد ومنظمة مجاهدى خلق . وأفادت من هروب عشرات الطائرات العراقية إلى أراضيها ، حيث عدتها جزءًا من تعويضها عن خسائرها فى حرب الخليج الأولى . ولكن على صعيد آخر ، اتخذت إيران موقفًا حذرًا تجاه كلا الانتفاضتين الكردية والشيعية ولم تتدخل لدعمهما ، وذلك خشية انهيار الدولة فى العراق وإغراق المنطقة فى حالة من الفوضى التى قد تمتد إلى إيران نفسها وتهدد أمنها واستقرارها . ومع

ذلك ، فإنها انتقدت خطط الغرب وتركيا الساعية إلى المناطق الآمنة بوصف ذلك جزءًا من سياستها المناوئة للولايات المتحدة .

وفى التحليل الأخير فإن السؤال المثار يتعلق بمستقبل تطور الأوضاع فى العراق ، وردًا عليه يمكن القول إن هذه الأوضاع ليست نهائية ولن تمهد لا إلى الفيدرالية ولا إلى نشوء دولة كردية مستقلة للأسباب الآتية :

١ - عدم وجود مصلحة للدول المجاورة للعراق فى أى من التطورين السابقين ؛ لأنها تعانى من مشاكل مزمنة مع الأقليات الكردية فيها (إيران وتركيا ، وبدرجة أقل سوريا) .

٢ - انهيار تجربة الحكم الكردى عند توقف الدعم الخارجى أو تناقصه مع الاحتمال القائم دومًا بتفجر الصراع على السلطة والنفوذ بين الفصائل الكردية .

٣ - يرتبط بما سبق احتمال تطور التحالفات الدولية والإقليمية فى اتجاه رفع الحصار عن العراق ودمجه فى محيطه الإقليمى .

وبافتراض تغير الظروف واستلام المعارضة حكم العراق فالمعارضة ليست شيئًا واحدًا ، فمن بينها معارضة إسلامية لا ترى أن هناك مشكلة كردية أصلًا ، فضلًا عن عدد من الفصائل التى لا تختلف كثيرًا فى رؤيتها للمشكلة الكردية عن رؤية صدام حسين لها ، وقد ظهر هذا الغموض فى موقف المعارضة العراقية تجاه الأكراد فى كثير من المؤتمرات التى تم عقدها .

ولذا فإن واقع المحافظة على تكامل العراق الوطنى يقتضى تفعيل الحكم الذاتى والتنسيق السورى العراقى ، وسعى الدول العربية لرفع الحصار ، والمصالحة العربية .

وتفعيل الحكم الذاتى يمكن التوصل إليه بمراجعة كل من الأكراد وبغداد مواقفه تجاه الآخر ، وأن يعى كل طرف أنه ليس باستطاعته نفى الطرف الآخر ، وأن أى تدخل إقليمى أو دولى فى المشكلة الكردية مصيره إلى التغير بتغير الظروف التى دعت إليه ، ويزيد من تعقيد الأمور وفى غير مصلحة كلا الطرفين . وعلى الأكراد مطالبة بغداد بأمور واقعية غير متطرفة ويجب أن يسعى الطرفان إلى بناء الثقة بينهما من جديد ، فبغداد هى الأكثر التصاقًا بالشأن الكردى وما يتم التوصل إليه معها يكون هو المعول عليه سواء بتفعيل الحكم الذاتى ، أو توسعته بتبنى سياسة حكم ذاتى جديد يلزم بها كلا الطرفين وفقًا للأسس التى سلف بيانها ، أو غيره من أوجه التنظيم الأخرى التى يرتضيها الطرفان .

إن المصالحة العربية أصبحت ضرورة حيوية لإقالة الأمة العربية من عثرتها . وقبل التحدث عن دور عربى مساند فى رفع الحصار عن العراق ، فإنه يجب أن يكون هناك حد أدنى من التنسيق السياسى العربى تجاه الموقف من تصفية آثار حرب الخليج الثانية ، ومن ثم تأتى ضرورة المساعدة فى رفع الحصار الذى أدى إلى خراب عام فى العراق ، ولا يكفى لإتمام هذه المصالحة أن تتبنى الدول العربية مواقف لفظية وإعلامية ، بل يحتاج إتمام المصالحة إلى جهد عربى دائم لتنقية الأجواء والتبصير بالمخاطر التى تحيق بالأمة العربية إن لم تتم المصالحة التى تمثل مطلبًا شعبيًا عربيًا يمثل إنجازه أمرًا حيويًا للأمة العربية . ورفع الحصار عن العراق يتطلب مساندة عربية فعالة لا تتحقق إلا بمصالحة عربية حقيقية ؛ لأن مقاومة أية ترتيبات أمريكية وبريطانية لإطالة أمد الحصار أو الرفع التدريجى أو المشروط له ، ليس بالأمر الهين ، لأنه سيكون على غير رغبة الولايات المتحدة المهيمنة على صناعة القرار فى معظم الدول العربية ؛ وهو الأمر الذى يتطلب

إرادة عربية ذات وعى وبصيرة تضع نصب أعينها المصالح العربية العليا وتعطيها أولوية على رضاء الولايات المتحدة الأمريكية أو سخطها ، ويكون ذلك عن طريق التنسيق السياسى والاقتصادى وصولاً بهما إلى التضامن ؛ لأن الأمر يتعلق بتكامل العراق الوطنى والإقليمى وكذا تكامل الوطن العربى القومى .

وجوهر المشكلة هو العقوبات المفروضة على العراق خاصة ، وتصفية آثار حرب الخليج الثانية بصفة عامة ، وهو ما سيؤدى إلى عودة الأوضاع فى شمال العراق إلى الاستقرار ، ولقد سارت الأمور فى قمة عمان العربية - أبريل ٢٠٠١ - خطوة فى هذا الاتجاه ولكن ما زال مطلوبا من مؤسسة القمة العربية أن يكون على رأس أولوياتها إتمام المصالحة العربية ؛ وذلك لأن العمل على رفع الحصار عن العراق يحتوى فى طياته على إعادة سيطرة بغداد على المنطقة الكردية ؛ وهو الأمر الذى يجب على الدول العربية تأييده ، مع عدم قبول وضع ترتيبات أخرى قد تسعى الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إقرارها فى شمال العراق - وبالطبع على العراق بكامله - تحت ذريعة الرفع التدريجى أو المشروط للعقوبات ، بحجة المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها ، واستخدام مجلس الأمن فى ذلك لاستبقاء العراق تحت التهديد الأمريكى .

والأوضاع الراهنة توجب على كل من العراق وسوريا تنسيق مواقفهما تجاه السياسة التركية ، خصوصًا فيما يتعلق بمشكلات المياه ولواء الإسكندرونة والأطماع التركية فى شمال العراق ، ويجب عليهما أن يجمدا عداءهما الذى امتد إلى ما يقرب من عقدين من الزمن لمواجهة هذه التهديدات ، وانضمام العراق إلى سوريا فى هذا الشأن سيحد من هذه الضغوط وقد يحيدها ؛ وهو الأمر الذى يمكن معه التوصل إلى قبول حلول عادلة فيما يتعلق بالمياه وغيرها من المشكلات الأخرى ، وقد حدث بعض التقارب فى هذا الاتجاه بعد رحيل

الرئيس حافظ الأسد وتولى نجله بشار مقاليد الأمور فى سوريا ، لكن هذه الخطوات ما زالت غير كافية .

ويرى الباحث أنه يجب على كل دولة عربية ألا تتجاوز بغداد فيما يتعلق بالمشكلة الكردية ، وأن تكون سياسات الدول العربية بمثابة عامل داعم مؤيد لما تطرحه بغداد من رؤى وحلول للمشكلة الكردية ، توافقًا مع ما التزمت به الجامعة العربية دومًا ؛ لأن تجاوز بغداد فى هذا الشأن يعقد من المشكلة أكثر مما هى عليه ، ويجب إبعاد مشكلات الأقليات من المناقشات السياسية بين الدول العربية ، وعليه يجب عدم استغلال المشكلة الكردية للإضرار بالعراق أو لتصفية حسابات تتعلق بحرب الخليج الثانية ، حيث إن ذلك - فضلًا عن كونه يعد إضرارًا بالتكامل الوطنى والإقليمى للعراق - يعد كذلك إضرارًا بالتكامل القومى العربى ، ولأنه ليس هناك من هو أقدر على الفهم والتكامل مع المشكلة الكردية أكثر من العراقيين أنفسهم .

إن إقرار الحكم الذاتى وتطبيقه فى العراق كان من أهم الخطوات التى أعطت الأكراد حقوقهم فى إطار وحدة العراق ، وهى الخطوة التى لم يقدم عليها أى من الدول المجاورة للعراق ، وهى دول بكل منها أقلية كردية تزيد على أكراد العراق كثيرًا - تركيا وإيران - وأنه على الأكراد أن يصرفوا جهدهم إلى تفعيل هذا الحكم والمحافظة عليه ، بدلًا من استغلال أزمة العراق فى الضغط لتحصيل مكاسب مرهونة بوجود دعم الغرب . وعلى العراق أن يسعى إلى تقديم ضمانات تكفل تفعيل الحكم الذاتى ، وأن يحترم هذه الضمانات التى يكفلها القضاء والقانون .

إن تفاقم المشكلة الكردية فى ظل ظروف صراع العراق مع الغرب ودول

الجوار يرسخ أفكارًا تتهم الأكراد بالتآمر على العراق ، ولذا فإن الأكراد مدعوون إلى الإيمان العميق بأن حمايتهم لن تتحقق بواسطة قوى أجنبية - الولايات المتحدة - حيث إن وجود الأخيرة رهين بحل مشكلتها مع بغداد أو تغير الظروف السياسية ، ولن تتحقق هذه الحماية كذلك بوساطة قوة إقليمية « تركيا وإيران » لأنهما لو كانتا تكنان الحب والامتنان للأكراد لبادرتا بحل المشكلة الكردية فى بلديهما وهى أكثر تفاقمًا منها فى العراق .

إن العراق لا يحتاج إلا إلى مزيد من التسامح الذى يتيح لجميع الأقليات والطوائف فيه ممارسة حقها فى المشاركة الديمقراطية على أسس متساوية ، بالسماح لها بحرية التعبير عن هويتها الإثنية دون اضطهاد ؛ وهو ما سيتيح لها مشاركة فعالة فى الحياة السياسية فى العراق بكامله ، وذلك باستحداث أساليب ديمقراطية واستخدامها فى التعامل معها . فالسعى إلى بناء الثقة من جديد مع الإخوة الأكراد يقضى على مختلف المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تثير أزمة التكامل ، حتى يتم الوصول بجميع الكيانات الاجتماعية المختلفة فى العراق إلى تراض عام يخضعها لسيادة الدولة ويجعلها تدين لسلطتها بالولاء التام وبقدر أعلى من كل الولاءات الإقليمية أو العرقية أو الدينية أو الثقافية . ولا يتأتى ذلك إلا بتطوير آليات الاشتراك فى السلطة وتفعيل نظام الحكم الذاتى للأكراد، والتسامح مع بقية الأقليات، فى ظل صيغ يرتضيها الجميع ويدافعون عنها ، حتى يعود للعراق تكامله الوطنى ، ليسترد دوره ويحتل مكانه ومكانته المهمة فى الوطن العربى .

ودعوة الأكراد للجوء إلى بغداد ليس دعوة إلى الاستسلام ، ولكنها دعوة إلى الاستقرار والوئام ؛ فهى دعوة إلى الحوار والبناء والنضال السلمى ؛ لانتزاع

حقوقهم الإثنية ، وتفعيلها وتثبيتها دستوريًّا وقانونيًّا ، وكفالة الالتزام بها ، في ظل كفاح سلمى وطنى عام ، يسعى إلى تحقيق الديمقراطية والتنمية لكل العراق أرضًا وشعبًا ، بحيث يتحقق للعراق تكامله الوطنى ، وللأمة العربية تكاملها القومى .

قائمة المراجع

أولاً – وثائق

١- ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ .

٢- ميثاق جامعة الدول العربية ١٩٤٥ .

٣- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨ .

٤- الميثاق الأوربى لحقوق الإنسان ١٩٥٠ .

٥- الدستور العراقى المؤقت وتعديلاته ١٩٧٣ .

٦- قانون الحكم الذاتى لكردستان العراق ١٩٧٣ .

٧- الإعلان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٩٢ ، بشأن إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية .

٨- مشروع دستور إقليم كردستان العراق ١٩٩٤ .

ثانياً – كتب

(باللغة العربية)

١- د. أحمد يوسف أحمد الدور المصرى فى اليمن ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

٢- د. أحمد يوسف أحمد تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ .

٣- د. أسامة الغزالى حرب الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧ .

٤- السيد عبد المنعم المراكبى دول مجلس التعاون الخليجى ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٨ .

٥- د. الشافعى محمد بشير القانون الدولى العام فى السلم والحرب ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧١ .

٦- أليكس جورافكس الإسلام والمسيحية ، ترجمة خلف محمد الجراد ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٩٦ .

٧- د. أمين محمود عبد الله فى أصول الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة

المصرية، ١٩٨٤ .
٨- د. برهان غليون المسألة الطائفية ومشكلات الأقليات ، القاهرة ، دار سينا للنشر ، ١٩٨٨ .
٩- د. تامر كامل محمد دراسة فى الأمن الخارجى العراقى واستراتيچية تحقيقه ، بغداد ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٥ .
١٠- تيد روبرت جير أقليات فى خطر ، ترجمة د. رفعت سيد أحمد ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٥ .
١١- د. جمال العطيفى آراء فى الشرعية وفى الحرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
١٢- د. جمال حمدان العالم الإسلامى المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .
١٣- د. حامد ربيع نظرية الأمن القومى العربى المعاصر ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٩ .
١٤- د. حامد ربيع نظرية التحليل السياسى ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٥- د. حامد محمد عيسى المشكلة الكردية فى الشرق الأوسط ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٢ .
١٦- دافيد ماكدويل الأكراد ، ترجمة : إيفت فايز، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، ١٩٨٨.
١٧- درية عونى عرب وأكراد ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٩٣ .
١٨- د. زكى هاشم الأمم المتحدة ، القاهرة ، المطبعة العالمية ، ١٩٥٢ .
١٩- ساطع الحصرى أبحاث مختارة فى القومية العربية ، بيروت ، دار القديس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٦٣ .
٢٠- د. سامى مخيمر وخالد حجازى أزمة المياه فى المنطقة العربية ، س عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩ ، الكويت ، ١٩٩٦ .
٢١- د. سعد الدين إبراهيم تأملات فى مسألة الأقليات ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، ١٩٩٢ .
٢٢- د. سعد الدين إبراهيم الملل والنحل والأعراق ، هموم الأقليات فى الوطن العربى ،

القاهرة ، مركز ابن خلدون ، ١٩٩٤ .
٢٣- د. صلاح بدر الدين الأكراد شعب وقضية ، بيروت ، دار الكاتب ، ١٩٨٧ .
٢٤- د. ط عيمة الجرف نظرية الدولة ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٣ .
٢٥- د. عائشة راتب المنظمات الدولية ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ١٩٦٨ .
٢٦- د. عاطف البنا الوسيط فى النظم السياسية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ نشر .
٢٧- د. عبد الإله بلقزيز الأمن القومى العربى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ .
٢٨- د. عبد الحميد متولى الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة فى الأنظمة العربية والماركسية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .
٢٩- د. عبد السلام إبراهيم البغدادى الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .
٣٠- د. عبد الكريم غلاب أزمة المفاهيم وانحراف التفكير ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ .
٣١- د. عبد المنعم المشاط نظرية الأمن القومى العربى المعاصر ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٩ .
٣٢- د. عبد المنعم المشاط (محرر) الأمن القومى ؛ أبعاده ومتطلباته ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣ .
٣٣- د. عبد المنعم المشاط (محرر) أمن الخليج العربى ، دراسة فى الإدراك والسياسات ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤.
٣٤- عزيز الحاج القضية الكردية فى العشرينيات ، بغداد ، المكتبة العالمية ، ١٩٨٥ .
٣٥- د. عصام الخفاجى الدولة والتطور الرأسمالى فى العراق ، القاهرة ، دار المستقبل ، ١٩٨٣ .
٣٦- د. عصمت سيف الدولة نظرية الثورة العربية ؛ الطريق إلى الديمقراطية ، بيروت ، دار المسيرة ، ١٩٧٩ .
٣٧- د. عصمت سيف الدولة نظرية الثورة العربية ؛ المنطلقات ، بيروت ، دار المسيرة ، ١٩٧٩ .

٣٨- عونى فرسخ الأقليات فى التاريخ العربى ، لندن ، دار رياض الريس للنشر ، ١٩٩٤.
٣٩- د. غسان سلامة المجتمع والدولة فى المشرق العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .
٤٠- د. غسان سلامة (محرر) الدولة والاندماج فى الوطن العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ .
٤١- فاروق رشيد القومية الكردية وتراثها التاريخى ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ١٩٦٧ .
٤٢- د. فاروق يوسف أحمد قواعد علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ط٥ ، ١٩٩١ .
٤٣- د. فرهاد إبراهيم الطائفية والسياسة فى العالم العربى ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٦ .
٤٤- فيليب روبنس تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة : ميخائيل نجم خورى ، القاهرة ، دار قرطبة للنشر ، ١٩٩٣ .
٤٥- فيلبيس ماسون فكرة صائبة عن الأجناس والعنصرية ، ترجمة : شوقى طمطوم ، القاهرة ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .
٤٦- د. قبارى محمد إسماعيل علم الاجتماع الجماهيرى ، وبناء الاتصال ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٤ .
٤٧- كارل دويتش تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة : شعبان محمد ، مراجعة : د. عز الدين فودة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ .
٤٨- لورانت شابرى ، وآنى شابرى سياسة وأقليات ، ترجمة : ذوقان قرقوط ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩١ .
٤٩- مارى دانكان علم السياسة ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، بيروت ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ .
٥٠- مايكل كاريزرس لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة ، ترجمة : شوقى جلال ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ٢٣٩، ١٩٩٨ .
٥١- مجموعة مؤلفين نظرية الثقافة ، ترجمة على الصاوى ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٩٧ .
٥٢- مجموعة مؤلفين العلاقات العربية الإيرانية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ .

٥٣- **محسن أحمد محمد** الفكر الاشتراكى لحزب البعث العربى الاشتراكى، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ .

٥٤- **د. محسن خليل** النظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥ .

٥٥- **د. محمد السيد سعيد** مستقبل النظام العربى، بعد أزمة الخليج، س عالم المعرفة، العدد ١٥٨، الكويت، ١٩٩٢ .

٥٦- **محمد حسنين هيكل** المقالات اليابانية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨ .

٥٧- **محمد حسنين هيكل** حرب الخليج وأوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣ .

٥٨- **د. محمد سليمان حسين** دراسات فى الاقتصاد العراقى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٦ .

٥٩- **د. محمد فتوح عثمان** رئيس الدولة فى النظام الفيدرالى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧ .

٦٠- **د. محمد فضل الجمالى** مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٢ .

٦١- **د. محمد محمود الإمام** (محرر) موجبات البحث فى موضوع الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧ .

٦٢- **د. محمد محمود ربيع و د. إسماعيل صبرى مقلد** (محرران) موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٩٤ .

٦٣- **د. مفيد شهاب** جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨ .

٦٤- **مهدى الحافظ** (محرر) مستقبل العراق والأمن القومى العربى فى أعقاب حرب الخليج، النمسا، ١٩٩١ .

٦٥- **موريس دوفرجية** علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١ .

٦٦- **ميشيل عفلق** فى سبيل البعث، الجزء الأول، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦ .

٦٧- **ناجى البكوش** دراسات فى التسامح، تونس، المجمع التونسى للعلوم والآداب والفنون، ١٩٩٥ .

٦٨- د. ناصيف حتى النظرية فى العلاقات الدولية ، القاهرة ، دار الكتاب المصرى ، ١٩٨٥ .

٦٩- د. نيڤين عبد المنعم مسعد (محرر) ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

٧٠- د. هيثم مناع المواطنة فى التاريخ العربى الإسلامى ، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ١٩٩٧ .

٧١- وزارة الإعلام العراقية لكى يصان السلام وتتعزز الوحدة الوطنية ، بغداد ، منشورات الثورة ، ١٩٧٣ .

٧٢- وزارة الدفاع المصرية الأقليات فى المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومى العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٧٣- د. يحيى الجمل العالمية والقومية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٧ .

٧٤- يفجينى بريماكوف حرب كان تجنبها ممكنا ، بيروت ، كمبيونشر ، ١٩٩١ .

٧٥- د. يونان لبيب رزق ، و د. جمال زكريا قاسم (محرران) العلاقات العربية الإيرانية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣.

(باللغـــات الأجنبيــة)

1. **Batatu Hanna** Old Social Classes and the Revolutionary Movement in Iraq, Princeton: Princeton University Press, 1978.

2. **BRESHEETH HAIM'ED** The Gulf War and the World Order, London: Zed Books, 1991.

3. **DEUTCH KARL W.** Political Community and the North Atlantic Area, Princeton: Princeton University Press, 1957 .

4. ———————————— Nationalism and Social Communication and Inquiry into the Foundation of Nationality, New York: Thanwley and Sons, INE, 1953.

5. ———————————— Nation Building. An Athleting Book, Atherton Press. New york: 1966.

6- ———————————— Politics Govermment, Houghton Mifflin

Company, Boston: 1970.

7- ——————— George. L. Domicuesy, Huclo, Comparative Govermment, Politics of Industrialized and Developing Nation, Hougttion Mifflin Company, Boston: 1981.

8. **DOUSE ROBERTE.** Political Society, London: John Wiley and Son Ltd. 1972.

9. **ETZIONY AMITAI** Political Unification, London: Cambridge Press, 1973.

10. **GORDON UILTON** Assimilation American Life, The Roleaf Race Religion and National Origins, New York: Oxford University Press, 1964.

11. **HAIL WILLIAM** The Political and Economic Development of Modern Turkey, London:. Groom Helm, 1981.

12. **HASS ERNEST** The Uniting Europe, Stand Ford: Stand Ford University Press, 1958 .

13. **HOBSBAW MERIC J.** Nation and Nationalism since 1780 Program: Myth and Reality, Cambridre: Cambridge Universtiy Press, 1993.

14. **HONTON PARL, HURT CHESTER L .** Sociology, New York: U. Gow Hill Inc. 1972.

15. **HUDSON MICHAL. C.** Arab Politics The Search for Legitimacy, New Haven: Yale University Press, 1977.

16. **KURSHNER DIVED** Conflict and Detente in Tukish- Syrian Relation in Mosshe Moog and Avrener Yanired: Syria under Assed, London: Groom Helw, Std. 1986.

17. **MCDOWELL DAVID** A Modern History of the Kurds, London and New York: I.B. Turis, 1996.

18. **MC NAMARA ROBERT** The Essence of Security, New York: Harbenad Raw, 1968 .

19. **MHELMAIRAQ CHRISTINEN** Eastern Flank of the Arab World. The Brookings Institution, Washington D.C. 1984.

20. **NOBLE PAUL, BRYNE REX AND KORANY BAHGAT**

The Many Faces National Security in the Arab World, London: Mac Millans, 1993.

21. **ROBERTSON WILMOT** The Dispossessed Majority, Florida: Haward Allen, 1972.

22. **SCHAEFER RICHARD** Racial and Ethnic Groups, Boston: Olitt Ln Brown and Company, 1979.

ثالثًا – رسائل علمية

١– **د. إكرام عبد القادر بدر الدين** أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال مع دراسة الكيان الإسرائيلى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧ .

٢– **حسنة عيسى الخليفة** التكامل العربى، رسالة ماچستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٥ .

٣– **حميد عبد الغنى سيف الخلافى** أثر الإدارة المحلية على التكامل القومى فى اليمن، رسالة ماچستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦ .

٤– **خليل إبراهيم العبد الناصرى** التطورات المعاصرة فى العلاقات العربية التركية، رسالة ماچستير غير منشورة، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨ .

٥– **د. عبد العزيز محمد الشعيبى** العلاقات بين شطرى اليمن، مقومات الوحدة ومعوقاتها من ١٩٧٩ – ١٩٨٩، رسالة ماچستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣ .

٦– **د. عبد الكريم الخطيب** ظاهرة الاستقرار السياسى فى الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠، رسالة ماچستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨.

٧– **د. عبد المجيد إسماعيل حقى** الوضع القانونى لإقليم عربستان فى ظل القواعد الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٤ .

٨– **د. قاسم جميل قاسم** التكامل القومى فى العراق، المشكلة الكردية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧ .

٩– **د. محمد أحمد عزيز الهيماوندى** فكرة الحكم الذاتى والأقليات العراقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، سنة ١٩٨٥ .

١٠- د. محمد أنور عبد السلام تطور الحركات الاتحادية الأمريكية حتى قيام الدولة الفيدرالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٢ .

١١- د. محمد حسن عبد المجيد التنمية والتكامل فى السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢ .

١٢- د. نيفين عبد المنعم مسعد الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨ .

رابعًا - دوريات

(باللغة العربية)

١- أحمد عباس عبد البديع الأقليات العرقية وأزمة السلام العالمى، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٩٤ .

٢- أحمد مهابة إيران وأزمة الخليج، السياسة الدولية، يوليو ١٩٩١ .

٣- د. أحمد ناجى قمحة أكراد العراق : الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، ١٩٩٦ .

٤- د. أحمد يوسف أحمد العروبة والقومية والأقلية والعالمية « حلقة نقاش »، المستقبل العربى، العدد ٢٠٠، ١٠/٩٥ .

٥- د. إكرام عبد القادر بدر الدين التكامل على المستوى القطرى، السياسة الدولية، العدد ٥١، يناير ١٩٧٨.

٦- د. إبراهيم أعراب التسامح وإشكالية المرجعية فى الخطاب العربى، المستقبل العربى، العدد ٢٢٤، أكتوبر ١٩٩٧ .

٧- الحق مؤتمر حق تقرير المصير وحقوق الإنسان والسلم الدولى، اتحاد المحامين العرب، القاهرة : العددان ١، ٢، السنة ١٨، سبتمبر ١٩٨٨ .

٨- د. بدر أحمد عبد العاطى إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، السياسة الدولية، أبريل ١٩٩١ .

٩- د. بطرس بطرس غالى أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، يوليو ١٩٩١ .

١٠- د. جابر سعيد عوض التعددية فى الأدبيات الغربية المعاصرة، سلسلة بحوث سياسية، العدد ٧٤، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ديسمبر ١٩٩٣ .

١١- د. جلال عبد الله معوض الأكراد والتركمان فى العراق ، سلسلة بحوث سياسية ، العدد ٩٠، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ديسمبر ١٩٩٤ .

١٢- الفساد السياسى فى النظام التركى ١٩٨٣ - ١٩٩١، سلسلة بحوث سياسية ، العدد ٦٢، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، فبراير ١٩٩٣ .

١٣- الإسلام والتعددية فى تركيا ١٩٨٣ - ١٩٩١، سلسلة بحوث سياسية ، العدد ٨١، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، يوليو ١٩٩٤ .

١٤- تركيا والأمن القومى العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٠، سنة ١٩٩٢ .

١٥- د. خالد فياض العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٧ .

١٦- د. خيرية قاسمية تطور السياسة الأمريكية فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، العدد ٢٩، يوليو ١٩٨١ .

١٧- مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية دراسات فى القانون ، جامعة القديس يوسف ، بيروت ، ١٩٨٧ .

١٨- د. سعد الدين إبراهيم التعددية الإثنية فى الوطن العربى ، كراسات استراتيجية ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥ .

١٩- حرب الفصائل الكردية فى شمال العراق : هل تؤدى إلى وحدة العراق أم تقسيمه المجتمع المدنى ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، العدد ٥٨، أكتوبر ١٩٩٦ .

٢٠- د. سمير أمين بعد حرب الخليج : الهيمنة الأمريكية إلى أين ، المستقبل العربى ، العدد ٤، ١٩٩٣ .

٢١- د. سيار الجميل الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك ، المستقبل العربى ، العدد ١٨٥، يوليو ١٩٩٤ .

٢٢- د. طه عبد العليم مقدمة بحث د. سعد الدين إبراهيم ، التعددية الإثنية فى الوطن العربى ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥ .

٢٣- د. عبد المنعم المشاط الوطن العربى بين التكامل القومى ودعاوى التجزئة ، الصحوة القومية المنتظرة ، شئون عربية ، العدد ٧٢، ديسمبر ١٩٩٢.

٢٤- د. عبد الحليم محجوب مستقبل العراق : المحددات والخيارات ، كراسات استراتيجية ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٦ .

٢٥- د. عبد الله صالح أبعاد العملة التركية على الأكراد، السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٥.

٢٦- د. على الدين هلال إشكالية التوحيد العربى : المناهج والأساليب، مجلة شئون عربية، العدد ٤٣، سبتمبر ١٩٨٥ .

٢٧- د. كاظم هاشم التعاون التركى - الإسرائيلى : قراءة فى الدوافع الخارجية، المستقبل العربى، يونية ١٩٩٧ .

٢٨- د. كلوفيس مقصود السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، المستقبل العربى، العدد ٢٠٧، مايو ١٩٩٦ .

٢٩- د. محمد نعمان جلال جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلة، كراسات استراتيجية، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، رقم ٢٤، ١٩٩٤ .

٣٠- د. نادية محمود مصطفى خبرة تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل، سلسلة بحوث سياسية، العدد ٦٧، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، يوليو ١٩٩٣ .

٣١- د. نبيل زكى إشكاليات المواجهة التركية - الكردية، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٤ .

٣٢- د. نيفين عبد الخالق مصطفى الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية، سلسلة بحوث سياسية، العدد ٧٤، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ديسمبر ١٩٩٣ .

٣٣- د. نيفين عبد المنعم مسعد حزب البعث ومشكلة الأقليات، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد ٤٣، أبريل ١٩٩١ .

٣٤- د. نيفين عبد المنعم مسعد قضايا الأقليات فى ظل الليبرالية الجديدة، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١٠٦، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مايو ١٩٩٦ .

٣٥- د. وليد عبد الناصر أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧ .

(باللغات الأجنبية)

1. **Anthony D.Smith** Culture Community and Territory : The Politics of Ethnicity and Nationalism, International Affairs, Vol. 72, No 3, 1996.

2. **Barry Rubin** Reshaping, The Middle East, Foreign Affairs, Vol. 69, No.3, Summer 1990 .

3- **Elmer Berger** Israel and the Gulf, Arab Studies Quartely, Vol. 13, No. 182, 1991.

4- **Henri J. Barkey and Graham Efuller** Turkey's Kurdish Question: Critical and Miss Opportunities, Middle East Journal, Vol. 51, No. 1, Winter, 1997.

5. **Joen Hart Ely** Democaracy and Judicial Review, "Stanford Lawer", 1982.

6. **Leonard Binder** National Integration and Political Development, "American Political Science Review", Vol. IVII, No. 3, September, 1964.

7. **Lourie A. My Loraie** After the Guns Fell Silent: Iraq in Middle East, Middle East Journal, Vol. 43, N.I. Winter, 1989.

8. **Michael Collins Dunn** The Kudish Question, Middle East Policy, Vol. IV, No. 192, 1995.

9. **Michael Collins** Five Years After Desert Storm Gulf Securiy, Stability and the U.S. Presence, Middle East Policy, Vol. IV, No. 3, March 1996.

10. **Robert Olson** The Kurdish Question for Years On : The Policies of Turkey, Syria, Iran and Iraq, Middle East Policy, Vol III, No 3, 1994.

11. **Robert OLson** Turkey- Syria Relation since the Gulf War: Kurds and Water, Middle East Policy, Vol. VI, No. 2, May, 1997.

12. **Saidah Lotfian** Human Rights and the Challenge of Ethnic Separatist Movements in the Middle East, The Journal of International Affairs, Vol. VI, 85.

13. **Tarek M. Aziz** the Role of Muhamed Baqir Alsadr in Chi'i Political Activism, in Iraq from 1950 to 1980, International Journal, Middle East Studies, 1993.

14. **Teodor Shanin** Ethnicity in the Soviet Union Analytical Perceptions and Political Strategies, Comparative Studies in Society and History, Foreign Affairs, Vol. 31, No. 3, July 1989.

15. **Zachary Karabell** Back Fire: US Policy Towards Iraq, 1988, 2 August 1990, in: George Mc Govern (ed.), Symposium on Dual Containment: US Policy Towards Iran and Iraq, Middle East Policy, Vol. III, No. 1, 1994.

خامسًا – معاجم ودوائر معارف

١- القاموس المحيط .

٢- المصباح المنير .

٣- المنجد .

٤- الموسوعة الأمريكية .

٥- الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية .

٦- الموسوعة السياسية .

٧ – لسان العرب .

٨- معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية .

سادسًا – مصادر أخرى

(باللغة العربية)

١- التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩١، جامعة الدول العربية .

٢- تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مركز دراسات الوحدة العربية .

٣- تقرير منظمة العفو الدولية، ١٩٩٥ .

٤- تقرير منظمة العفو الدولية، ١٩٩٥، لندن، قسم مطبوعات منظمة العفو الدولية .

٥- أوراق المؤتمر القومى العربى السادس، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٩٦ .

٦- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة : ١٩٩٦ .

٧- التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٩٦، مؤسسة الأهرام .

٨- أوراق المؤتمر القومى السابع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٩٧ .

(باللغات الأجنبية)

1- STRATEGIC SURVEY, 1994, 1995 .

2- STRATEGIC SURVEY. 1996, 1997 .

سابعًا – صحف ومجلات

(باللغة العربية)

١- البيان

١٩٩٨/٢/١١، ١٩٩٧/١٢/٢٦، ١٩٩٧/١٢/١٤، ١٩٩٧/١٢/٢٦، ٦/٢٠/

١٩٩٧، ١٩٩٧/٩/٢٩
٢- الأخبار
١٩٩٩/٣/٣ .
٣- الأهرام
١٩٩٤/٣/١٣، ١٩٩٤/٢/٢٣، ١٩٩٥/٩/٥، ١٩٩٥/٩/١٢، ١٩٩٤/٩/١٣، ١٩٩٤/٩/١٨، ١٩٩٦/٦/١٦، ١٩٩٦/٦/١٩، ١٩٩٦/٦/٢٢، ١٩٩٦/٨/٢٦، ١٩٩٦/٩/٥، ١٩٩٦/٩/٩، ١٩٩٦/١٠/٩، ١٩٩٦/١٠/٢٣، ١٩٩٦/١٠/٢٤، ١٩٩٧/٤/١١، ١٩٩٧/٥/٢٥، ١٩٩٧/١٠/٢٣، ١٩٩٧/١٢/١٠، ١٩٩٧/١٢/٢٥، ١٩٩٨/١/٣ .
٤- الجمهورية العراقية
١٩٩٧/١٠/٢٦ .
٥- الحياة
١٩٩١/٣/٦، ١٩٩٤/٥/٣١، ١٩٩٦/٩/٤، ١٩٩٧/٥/٢١، ١٩٩٧/٩/١٤ .
٦- الدستور اللندنية
١٩٨٩/٧/١٣ .
٧- العالم
١٩٩٠/١٠/٢٠ .
٨- نداء الرافدين
١٩٩٧/١١/٣٠، ١٩٩٧/١١/٢٠، ١٩٩٧/٥/٢٢ .
(اللغات الأجنبية) :

1- NEW YORK TIMES, July, 24, 1988 .

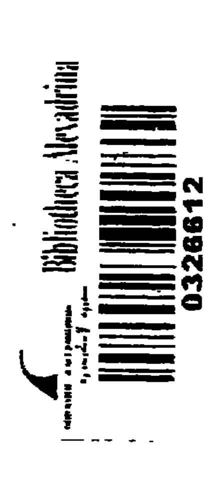
2- NEW SPOT, May 30, 1991.

3- THE WORLD TODAY, 2 - 2 - 1992 .

4- THE WASHINGTON POST, 29 - 9 - 1996, 30 - 12 - 1996 .

رقم الإيداع : ٢٠٠١/١٥١٩٦
I . S . B . N . 977 - 265 - 344 - 3

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة
☎ ٣٢٥٢٥٧٩ – فاكس : ٣٢٥١٧٥٦
المطبعة : ٢، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء – ☎ ٣٢٥٢٩٦٣
ص . ب : ٦٣ إمبابة


Bibliotheca Alexandrina
0326612